



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير



المرجع :/2020

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

فرع: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

مذكرة بعنوان:

دور الأسواق المالية الإسلامية في علاج مشكلة فائض السيولة في البنوك الإسلامية دراسة عينة من البنوك الإسلامية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص " إدارة مالية "

إشراف:

- مشري فريد

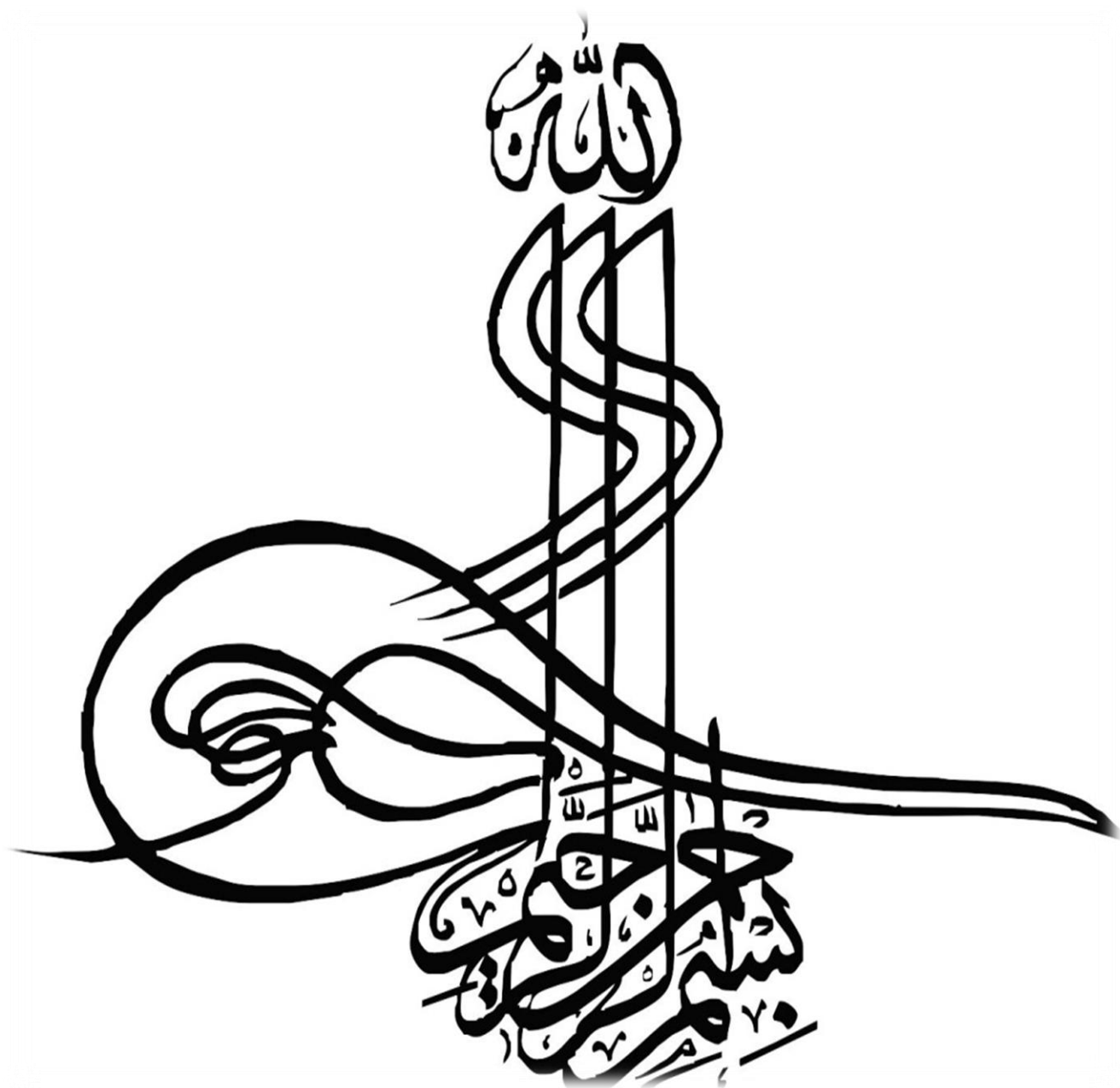
إعداد الطالبة:

- بوداب يسرى

لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ
رئيسا	جامعة عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	لطرش جمال
مشرفا ومقررا	جامعة عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشري فريد
مناقشا	جامعة عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مناع فاتح

السنة الجامعية: 2020/2019



الإهداء

إلى حسنة دنياي والدي الكريمة .. حبا، وبراً بها، واعترافاً بجميلها،
والتماساً لرضاها ومازالت عنايتك أمي ورعايتك وأملك بأن أسدّ ثغراً
عظيماً من ثغور الأمة، محرّكاً لي نحو الهدف
إلى والدي العزيز .. حباً واحتراماً وتقديراً له، مازال دعاؤك أبي أن
أكون من علماء الأمة دافعاً لي لمواصلة المسير نحو هذا الهدف

لعلي ببلوغ مرادكما -وهو أيضاً مرادي- أردُّ لكما في الدنيا ويوم القيامة
بعضاً مما غمرتماني به، وبعضاً مما قسمتماه لي من قلوبكما، يا نبج
الفؤاد، ويا رمز كل عطاء

وإلى من جمعني بهم بيت واحد .. في ظل والدنا الكريم، فلكم أكنّ لكم
إخوتي وأخواتي، عظيم الامتنان والفخر، لمساندكم ودعمكم
أختي سهام .. قدوتي ورمز الصدق والنبل
أخوي عبد الجبار وسعيد .. محبة ووفاء

إلى من جمعني بها الأقدار نجلاء صديقي يا نعم الصديقة

إلى من جمعني بهم الصدف .. زملائي
إلى كل من علمني

إلى كل باحث في شؤون المالية الإسلامية ويسعى إلى تقويتها ويشد من
أزرها، ويعمل على نصرتها
إلى من نساهم قلبي ولم ينسأهم قلبي إلى هؤلاء أهدي ثمرة جهدي

يسرى

الشكر والتقدير

انطلاقاً من قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِنْ كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ﴾ [ابراهيم: 7]
وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لَا يَشْكُرُ اللَّهُ مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ»

الحمد و الشكر لله رب العالمين كما ينبغي لجلال وجهه و عظيم سلطانه، الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه ملئ السماوات والأرض وما بينهما على ما أنعم علينا من نعم لا تحصى، منها توفيقه إيانا لإنجاز هذا العمل، وندعو الله أن يتقبله منا قبولاً حسناً وأن ينفعنا وينفع المسلمين به.

وبعد: فإنه لا يسعني إلا أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير لفضيلة المشرف الكريم لتفضله بالإشراف على هذه المذكرة، ولما منحني من العلم والتوجيهات.

فأشكر الأستاذ فريد مشري فجزاه الله خيراً، كما أخص بالشكر الأستاذ بوطلاحة محمد والأستاذة دوفي قديمة على مجهوداتهما المبذولة في إنجاز هذا العمل .

وكل الشكر والتقدير إلى من ساهم أو أرشد أو نصح في سبيل إنجاز هذه المذكرة ومن ساهم في خروجها.

وأحر عبارات الشكر وأسمى عبارات التقدير والإمتنان والحب لأمي شمعة دربي وروحي، وأبي سندي، وأختي سهام حبيبة قلبي وحياتي، وأخوي العزيزيه.

يسرى



فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات

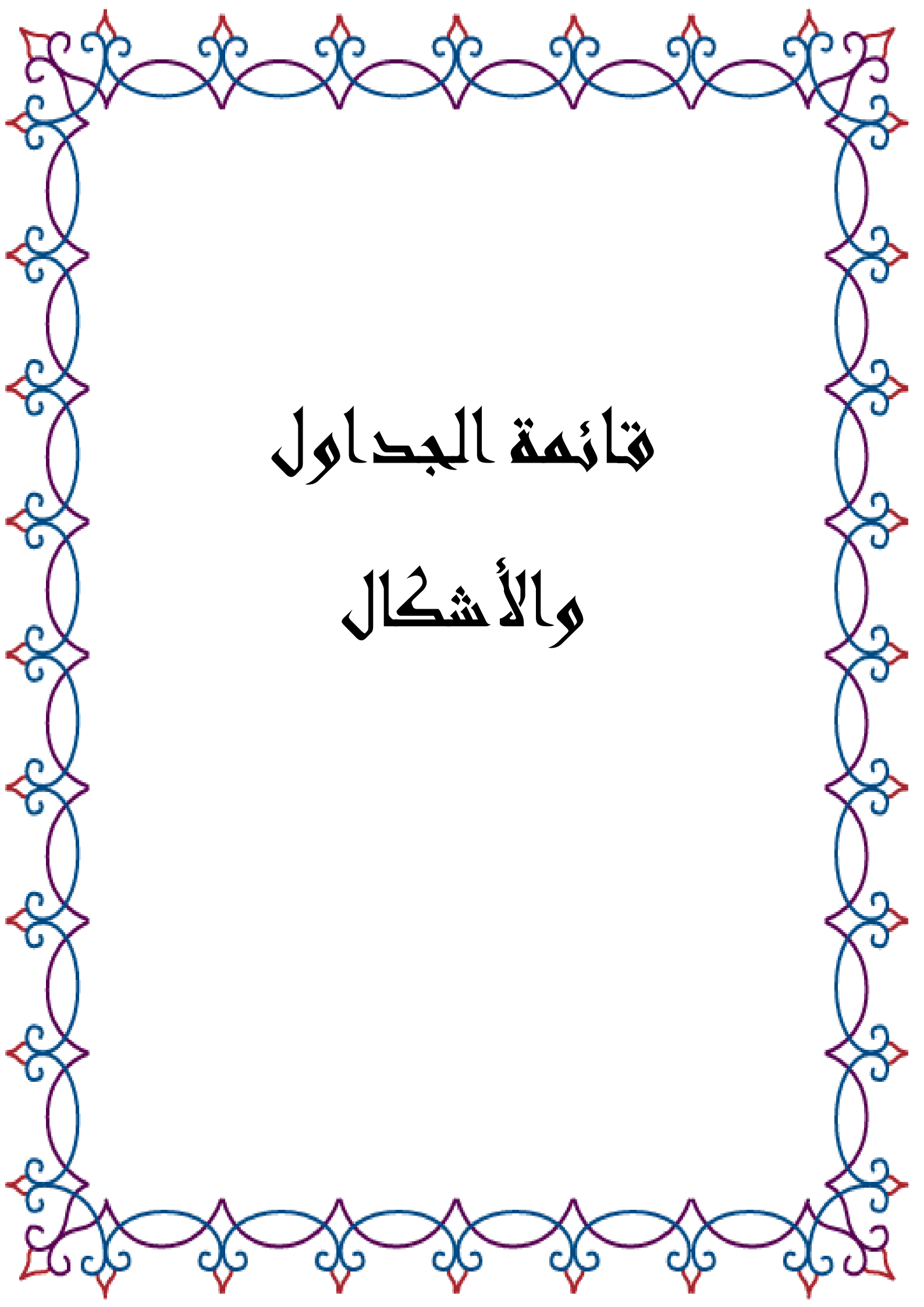
فهرس المحتويات	
الصفحة	العنوان
-	الإهداء
-	شكر وتقدير
I - I	فهرس المحتويات
I - I	قائمة الجداول والأشكال
أ - ح	المقدمة
2-31	الفصل الأول: الإطار النظري للأسواق المالية الإسلامية
2	تمهيد
3	المبحث الأول: عموميات حول الأسواق المالية الإسلامية
3	المطلب الأول: ماهية الأسواق المالية الإسلامية
7	المطلب الثاني: أنواع الأسواق المالية الإسلامية وآلية التعامل داخلها
10	المطلب الثالث: شروط إنشاء الأسواق المالية الإسلامية
10	المطلب الرابع: مقومات الأسواق المالية الإسلامية
11	المبحث الثاني: أدوات ووظائف الأسواق المالية الإسلامية وتحدياتها
11	المطلب الأول: الأدوات المستخدمة في السوق المالية الإسلامية
14	المطلب الثاني: وظائف السوق المالي الإسلامي
15	المطلب الثالث: الضوابط الشرعية والقانونية للسوق المالية الإسلامية
16	المطلب الرابع: التحديات التي تواجه الأسواق المالية الإسلامية
16	المبحث الثالث: ماهية البنوك الإسلامية
17	المطلب الأول: مفهوم وخصائص البنوك الإسلامية
19	المطلب الثاني: أهداف البنوك الإسلامية
20	المطلب الثالث: الصيغ التمويلية في البنوك الإسلامية
26	المطلب الرابع: مصادر أموال البنوك الإسلامية وعملياتها المصرفية
31	خلاصة الفصل
64-33	الفصل الثاني: مشكلة فائض السيولة في البنوك الإسلامية ودور الاسواق المالية الإسلامية في علاجها
33	تمهيد

فهرس المحتويات

34	المبحث الأول: السيولة وإدارتها في البنوك الإسلامية
34	المطلب الأول: ماهية السيولة في البنوك الإسلامية
41	المطلب الثاني: إدارة السيولة في البنوك الإسلامية
46	المطلب الثالث: متطلبات التسعير الفعال للسيولة والمؤسسات اللازمة لإصدارها.....
48	المطلب الرابع: الصعوبات التي تواجه البنوك الإسلامية في إدارة السيولة
49	المبحث الثاني: ماهية مشكلة السيولة في البنوك الإسلامية
50	المطلب الأول: مشكلة فائض السيولة في البنوك الإسلامية
52	المطلب الثاني: مشكلة عجز السيولة في البنوك الإسلامية
53	المطلب الثالث: آثار مشكلة السيولة في البنوك الإسلامية
54	المطلب الرابع: مخاطر السيولة
56	المبحث الثالث: دور أدوات السوق المالي الاسلامي في علاج فائض السيولة في البنوك الإسلامية.
56	المطلب الأول: الصكوك كأداة استثمار لعلاج فائض السيولة في البنوك الإسلامية
58	المطلب الثاني: الأدوات التي تعالج المشاكل الخاصة بالعلاقة مع البنك المركزي
59	المطلب الثالث: الأدوات والسبل الأخرى لعلاج مشكلة فائض السيولة في البنوك الإسلامية
61	المطلب الرابع: علاج مشكلة العجز في السيولة في البنوك الإسلامية
64	خلاصة الفصل
105-66	الفصل الثالث: علاج مشكلة فائض السيولة في بنك دبي الإسلامي وبنك قطر الإسلامي
66	تمهيد
67	المبحث الأول: التعريف ببنك دبي الإسلامي وبنك قطر الإسلامي
67	المطلب الأول: نبذة عن بنك دبي الإسلامي.....
69	المطلب الثاني: قيم بنك دبي الإسلامي ومصادر أمواله
70	المطلب الثالث: نبذة عن بنك قطر الإسلامي
72	المطلب الرابع: قيم بنك قطر الإسلامي ومصادر أمواله
73	المبحث الثاني: مشكلة فائض السيولة في بنك دبي الإسلامي وكيفية علاجها.....
74	المطلب الأول: الأدوات المالية الإسلامية في بنك دبي الإسلامي
77	المطلب الثاني: تشخيص مشكلة فائض السيولة في بنك دبي الإسلامي
81	المطلب الثالث: تحليل نسب السيولة في بنك دبي الإسلامي.....
88	المطلب الرابع: واقع السوق المالي الاسلامي في علاج مشكلة فائض السيولة في بنك دبي
89	الاسلامي.....

فهرس المحتويات

89	المبحث الثالث: مشكلة فائض السيولة في بنك قطر الإسلامي وكيفية علاجها
92	المطلب الأول: الأدوات المالية الإسلامية في بنك قطر الإسلامي
97	المطلب الثاني: تشخيص مشكلة فائض السيولة في بنك قطر الإسلامي
103	المطلب الثالث: تحليل نسب السيولة في بنك قطر الإسلامي
105	المطلب الرابع: واقع السوق المالي الاسلامي في علاج مشكلة فائض السيولة في بنك قطر الاسلامي.....
	 خلاصة الفصل
107	الخاتمة
112	قائمة المراجع
	الملخص



قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الفصل الثالث		
1-3	تطور الاستثمارات في الأدوات المالية الإسلامية في بنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2015-2019	74
2-3	تطور إصدارات الأدوات المالية الإسلامية في بنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2015-2019	75
3-3	مشكلة فائض السيولة في بنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2015-2019	77
4-3	نسبة الاحتياطي القانوني بنك دبي الإسلامي خلال الفترة: 2015-2019	81
5-3	نسبة السيولة النقدية لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة: 2015-2019	83
6-3	نسبة التداول لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة: 2015-2019	85
7-3	تطور نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع خلال الفترة من: 2015-2019	87
8-3	تطور الاستثمارات في الأدوات المالية الإسلامية في بنك قطر الإسلامي خلال الفترة 2015-2019	90
9-3	تطور الإصدارات في الأدوات المالية الإسلامية في بنك قطر الإسلامي خلال الفترة 2015-2019	91
10-3	مشكلة فائض السيولة في بنك قطر الإسلامي خلال الفترة 2015-2019	93
11-3	نسبة الاحتياطي القانوني بنك قطر الإسلامي خلال الفترة: 2015-2019	98
12-3	نسبة السيولة النقدية لبنك قطر الإسلامي خلال الفترة: 2015-2019	99
13-3	نسبة التداول لبنك قطر الإسلامي خلال الفترة: 2015-2019	101
14-3	تطور نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع خلال الفترة من: 2015-2019	102

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الفصل الأول		
1-1	الأدوات المستخدمة في السوق المالية الإسلامية	14
2-1	أهداف البنوك الإسلامية	20
3-1	الصيغ التمويلية للبنوك الإسلامية	26
4-1	الموارد الداخلية للبنك الإسلامي	27
5-1	الموارد الخارجية للبنك الإسلامي	28
الفصل الثالث		
1-3	تطور الإستثمارات في الأدوات المالية الإسلامية في بنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2015-2019	75
2-3	تطور الإستثمارات في الأدوات المالية الإسلامية في بنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2015-2019	76
3-3	مشكلة فائض السيولة الإسلامية في بنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2015-2019	77
4-3	تطور نسبة الاحتياطي القانوني في بنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2015-2019	82
5-3	تطور نسبة السيولة النقدية في بنك دبي الإسلامي خلال الفترة: 2015-2019	84
6-3	تطور نسبة التداول في بنك دبي الإسلامي خلال الفترة: 2015-2019	86
7-3	تطور نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع في بنك دبي الإسلامي خلال الفترة: 2015-2019	87
8-3	تطور الإستثمارات في الأدوات المالية الإسلامية في بنك قطر الإسلامي خلال الفترة 2015-2019	90
9-3	تطور الإصدارات في الأدوات المالية الإسلامية في بنك قطر الإسلامي خلال الفترة 2015-2019	91
10-3	مشكلة فائض السيولة الإسلامية في بنك قطر الإسلامي خلال الفترة 2015-2019	93
11-3	تطور نسبة الاحتياطي القانوني في بنك قطر الإسلامي خلال الفترة 2015-2019	98
12-3	تطور نسبة السيولة النقدية في بنك قطر الإسلامي خلال الفترة: 2015-2019	100
13-3	تطور نسبة التداول في بنك قطر الإسلامي خلال الفترة: 2015-2019	101
14-3	تطور نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع في بنك دبي الإسلامي خلال الفترة: 2015-2019	102

المخلص

ملخص

تهدف الدراسة التي جاءت تحت عنوان: دور الأسواق المالية الإسلامية في علاج مشكلة فائض السيولة في البنوك الإسلامية إلى تشخيص وضع مشكلة فائض السيولة في بنك دبي الإسلامي وبنك قطر الإسلامي، لما تشغله السيولة من مكانة هامة في البنوك، ولذلك فتسييرها وتقديرها بشكل فعال يعتبر تحديا كبيرا لتقادي مخاطر السيولة؛ إذ تسعى إلى تحليل السيولة باستعمال نسب ومؤشرات السيولة.

كما أن الدراسة تلقي الضوء على طبيعة الأسواق المالية الإسلامية ومدى الحاجة إليها؛ وذلك بتوضيح مفهوم السوق المالية الإسلامية والأسباب التي دعت إلى إنشائها مع بيان شروط عمل هذه الأسواق؛ وذكر أهم التحديات التي تواجه إقامة سوق مالية إسلامية منضبطة بضوابط الشرع.

ومن أجل الإلمام بموضوع البحث تضمنت الدراسة ثلاثة فصول: تناول الفصل الأول الإطار النظري للأسواق المالية الإسلامية، أما الفصل الثاني مشكلة السيولة في البنوك الإسلامية وأخيرا الفصل الثالث وهو علاج مشكلة فائض السيولة في بنك دبي الإسلامي وبنك قطر الإسلامي.

الكلمات المفتاحية: الأسواق المالية الإسلامية، مشكلة فائض السيولة، البنوك الإسلامية، مؤشرات

السيولة.

Abstract

The study, which came under the title: The Role of Islamic Financial Markets in Treating the Problem of Excess Liquidity in Islamic Banks, aims to diagnose the situation of excess liquidity in Dubai Islamic Bank and Qatar Islamic Bank, because liquidity occupies an important position in banks, and therefore managing it and evaluating it effectively is a big challenge To avoid liquidity risk; It seeks to analyze liquidity using liquidity ratios and indicators.

The study also highlights the nature of Islamic financial markets and the need for them. This is by clarifying the concept of the Islamic financial market and the reasons for its establishment, along with an indication of the conditions for the operation of these markets. He mentioned the most important challenges facing the establishment of an Islamic financial market, which is subject to Sharia regulations.

In order to get acquainted with the subject of the study, the study included three chapters: the first chapter dealt with the theoretical framework for Islamic financial markets, while the second chapter tackles the liquidity problem in Islamic banks and finally the third chapter which deals with the problem of excess liquidity in Dubai Islamic Bank and Qatar Islamic Bank.

Key words: Islamic financial markets, the problem of excess liquidity, Islamic banks, liquidity indicators.

حقائق

تمهيد:

تعتبر الأسواق المالية جهازاً للتقدم الاقتصادي للدول، فكلما ازدادت إمكاناتها ونشاطاتها المالية انعكس ذلك على الاقتصاد العام لهذه الدول، ففي الوقت الحاضر تشهد الأسواق المالية الإسلامية تطوراً هائلاً في صناعاتها وانتشاراً واسعاً، حتى أضحت ذلك التطور معلماً مميزاً وأدى ذلك لتحقيق نجاحات واضحة على الصعيدين الإقليمي والدولي.

ومع التطور الذي شهدته وتشهده مختلف النشاطات الاقتصادية فقد تطلب ذلك تسييراً جيداً وكافاً طرق التمويل، لأنه لنجاح تجربة البنوك الإسلامية والأسواق المالية الإسلامية آثاراً متعددة ومظاهر شتى منها زيادة حجم الودائع والحسابات الاستثمارية وتطوراً للنسب المالية ونجم عن ذلك الكثير من المشاكل، التحديات والمعوقات ومن بين أهمها مشكلة السيولة.

إذ تعتبر السيولة من أبرز التحديات التي تواجه البنوك في مزاولتها لإدارة السيولة النقدية بكفاءة عالية وتحقيق التوازن بين مطلب تحقيق الأرباح من جهة والوفاء بالالتزامات من جهة أخرى، ومن أجل ذلك تلجأ البنوك إلى استخدام العديد من الاستراتيجيات والسياسات والأدوات التي تساعد في تحقيق المرونة فيها.

وإدارة السيولة فتتسبب من حقيقة أن هناك مفاضلة بين السيولة والربحية، وأن هناك تبايناً بين عرض الأصول السائلة والطلب عليها، وبينما لا يستطيع البنك السيطرة على مصادر أمواله من الودائع، ويمكن السيطرة على استخدامات هذه الأموال، ولذلك فإن هناك أولوية تعطي لموقف السيولة عند توزيع الموارد فالبنوك التقليدية تستطيع أن توظف فائض السيولة لديها وذلك من خلال تقديم ومنح القروض أو عن طريق الأسواق المالية التي تتوفر فيها أدوات تتناسب البنوك التقليدية. بينما في حالة البنوك الإسلامية فيختلف الأمر كلياً فكما هو معروف أن هذه البنوك لا تستطيع منح القروض بفوائد لا أخذاً ولا عطاء لعدم جوازها.

لذلك لا تستطيع البنوك الإسلامية توظيف الفائض لديها كما لا تستطيع توظيفها في الأسواق المالية كما ذكرنا سلفاً، ومن هذا تبرز الحاجة الضرورية لهذه البنوك إلى إيجاد أدوات وأساليب التي تستطيع من خلالها استثمار وتوظيف الفائض من أموالها مع إمكانية تسيلها بأقل تكلفة ممكنة.

إشكالية الدراسة:

بناءً على ما سبق يمكن صياغة وضبط إشكالية الدراسة من خلال طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو دور الأسواق المالية الإسلامية في علاج مشكلة فائض السيولة في البنوك الإسلامية؟

وللإجابة على التساؤل الرئيسي والإحاطة بجوانب الموضوع يمكن صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هي أغلب الأدوات المالية الإسلامية المتداولة في السوق المالي الإسلامي؟
2. ما مفهوم السيولة وما هي كيفية استثمار الفائض منها في بنك دبي الإسلامي وبنك قطر الإسلامي؟
3. كيف تؤثر مشكلة فائض السيولة على أداء بنكي الدراسة؟

فرضيات البحث:

1. أغلب الأدوات المالية الإسلامية المتداولة حالياً في السوق المالي الإسلامي تتفاوت بين صيغ التمويل والاستثمار القصيرة الأجل ومتوسطة الأجل وطويلة الأجل، مثل المضاربة والمربحة والإجارة والسلم والمشاركة.
2. السيولة هي قدرة البنك على مواجهة الالتزامات قصيرة الأجل والالتزامات الطارئة في مواعيد استحقاقها دون التعرض لخسارة كبيرة، أما في حالة وجود فائض في السيولة عن المستوى المطلوب يتم استغلال هذا الفائض في شراء الأدوات المالية الإسلامية كالصكوك الإسلامية وتنويع الاستثمارات.
3. يترتب عن مشكلة السيولة عدة آثار حيث يؤدي ارتفاع نسبة السيولة (فائض) في البنكين عن النسبة المطلوبة إلى ضياع فرص الاستثمار والربحية وبالتالي ضياع عوائد كان من الممكن الحصول عليها.

أهداف الدراسة:

ونهدف من خلال هذه الدراسة إلى بلوغ الأهداف التالية:

- معرفة فيما ما إذا كانت البنوك الإسلامية تستثمر سيولتها استثماراً مجدياً يفي بمتطلبات السيولة ومعرفة النمو الممكن تحقيقه.
- التعرف على مفهوم وماهية وأهمية السيولة ونظرياتها.
- كيفية إدارة السيولة في البنوك الإسلامية والتعرف على مصادر السيولة بالبنوك الإسلامية.
- معرفة الأساليب والأدوات المالية الإسلامية المستخدمة لمعالجة وإستثمار فائض السيولة في البنكين.
- تقدير وتقييم المركز المالي لبنك دبي الإسلامي وبنك قطر الإسلامي.

أهمية الدراسة:

يستمد البحث أهميته من خلال الجوانب التالية:

- الإسهام في التعريف بالسوق الإسلامية للأوراق المالية التي تحكمها مبادئ النظام المالي الإسلامي وقواعده وتشريعاته.
- تُعد السوق المالية الإسلامية العلاج الأفضل لمعظم المشاكل التي تواجه المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية وتعرقلها عن أداء نشاطها وتحد من نجاحها.
- يمكن أن تسهم هذه الدراسة في زيادة الاهتمام بمشاكل السيولة بالبنوك الإسلامية (ببيئة الدراسة).

- إن هذه الدراسة تناولت أحد القطاعات الهامة وهو قطاع البنوك الإسلامية لما له من دور مهم وبارز على إيجاد وخاصة في البيئة قنوات استثمار تناسب مختلف المشاكل بالبنوك الإسلامية (بيئة الدراسة).
- محاولة إسقاط ما جاء في الفصول النظرية على الواقع وتسليط الضوء على المجهودات التي يقوم بها بنك دبي الإسلامي وبنك قطر الإسلامي اليوم لعلاج التقليل من مشكلة فائض السيولة.
- معالجة قضية هامة للاقتصاد بصفة عامة وللقطاع المصرفي بصفة خاصة، حيث تم استعراض شامل لمفاهيم حول البنوك الإسلامية، الأسواق المالية الإسلامية والسيولة المصرفية.

مبررات إختيار الموضوع

- لكل دراسة دوافع وراء إختيار الباحث لها فلا تخلو أي دراسة من ذلك، فمنها دوافع ذاتية وأخرى موضوعية وذلك كما يلي:
- الاهتمام بالموضوع من خلال الإطلاع المستمر على الدراسات المتخصصة في الأسواق المالية الإسلامية وكذلك السيولة المصرفية.
- الفضول العلمي والميل الشخصي للبحث في هذا النوع من الدراسات.
- تدعيم المكتبة بمراجع ودراسات حول دور الأسواق المالية الإسلامية في علاج مشكلة فائض السيولة في البنك الإسلامية.
- إثراء المعرفة الذاتية في المجال المالي، المصرفي والبنكي.
- محاولة تقديم من خلال هذه الدراسة رؤية معمقة حول السيولة في البنوك الإسلامية.
- محاولة التعرف على أساليب وأدوات إدارة وإستثمار الفائض في السيولة في بنك دبي الإسلامي وبنك قطر الإسلامي.
- دراسة السبل والطرق المالية التي تساهم في إدارة السيولة في بنكي الدراسة.

صعوبات الدراسة

- لا يخلو إنجاز أي بحث أو دراسة علمية من مواجهة صعوبات أو مصادفة عقبات، ولا يختلف الأمر بالنسبة لهذا البحث، ولعل أهمها كانت:
- نقص الكتب فيما يتعلق بالأسواق المالية الإسلامية وإدارة السيولة فيها.
- صعوبة الحصول على المعلومات المتعلقة بالدراسة الميدانية، بالإضافة إلى صعوبة استخراج البيانات المستخدمة في الدراسة الميدانية من القوائم المالية نظرا لعدم وجود إطار موحد في عرض الميزانية وجدول حسابات النتائج في البنوك الإسلامية.
- تشعب الموضوع وشموله على عدة مواضيع مترابطة، مما صعب علينا هضم جميع جوانبه، خاصة في ظل نقص أو غياب الاختصاصات التي تتناول مواضيع المالية الإسلامية.

الدراسات السابقة:

- الدراسة الأولى: جاءت هذه الدراسة بعنوان: دور الأدوات المالية الإسلامية في تنشيط وتطوير السوق المالية الإسلامية- دراسة تطبيقية لتجارب بعض الأسواق المالية العربية والإسلامية، المنجزة من قبل الباحثة شافية كتاف، قدمت هذه الأطروحة لنيل متطلبات شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، والتي أنجزت خلال السنة الجامعية 2014/2013 بجامعة سطيف 1 - الجزائر.

وقد جاءت مشكلة بحثها للإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو دور الأدوات المالية الإسلامية في تنشيط وتطوير السوق المالية الإسلامية؟

وصيغت فرضياتها كالآتي:

- تختلف السوق المالية الإسلامية عن نظيرتها التقليدية، في مختلف هيئاتها ومؤسساتها ومبادئها ومهامها ونظم عملياتها وتعاملاتها وأدواتها المتداولة فيها.
- تساهم الأدوات المالية الإسلامية وخاصة الأسهم الإسلامية والصكوك الإسلامية ووثائق صناديق الاستثمار الإسلامية في تنشيط وتطوير السوق المالية الإسلامية.
- تساهم الهندسة المالية الإسلامية في تدعيم وتطوير السوق المالية الإسلامية.
- ولقد تناولت الدراسة مجموعة من التجارب حول إنشاء أسواق مالية إسلامية تمثلت في: تجربة ماليزيا، تجربة دبي، تجربة البحرين، تجربة الكويت والسوق المالية السعودية.
- وكانت أهم النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة كالآتي:

- تستحوذ المملكة العربية السعودية على العدد الأكبر من صناديق الاستثمار الإسلامية عالميًا وذلك بنسبة قدرها 41%.
- تحتل الشركات الإسلامية المدرجة بسوق الكويت للأوراق المالية مكانة هامة ومتميزة ولها الفضل الكبير والدور البارز في تنشيط هذه السوق، حيث أنها تفوق نظيرتها التقليدية عددًا وحجمًا، فهي تمثل حوالي ثلثي الشركات المدرجة بالسوق و تستحوذ بذلك على ما يقارب 65% من مجموع الشركات المدرجة.
- تمثل السوق المالية الإسلامية الإطار الذي يتم من خلاله نقل الفوائض النقدية من الوحدات المدخرة الراغبة في التوظيف اللاربوي لمخزنها إلى الوحدات المستثمرة الباحثة عن التمويل اللاربوي لمشاريعها، من خلال إصدار أدوات مالية تتوافق وأحكام الشريعة وتداولها.

- الدراسة الثانية: جاءت هذه الدراسة بعنوان: دور الهندسة المالية الإسلامية في علاج مشاكل التمويل في البنوك الإسلامية-دراسة عينة من البنوك الإسلامية، المنجزة من قبل الباحثة بوداب سهام،

قدمت هذه الأطروحة لنيل متطلبات شهادة الدكتوراه LMD في علوم التسيير، والتي أنجزت خلال السنة الجامعية 2018/2019 بجامعة العربي بن مهيدي أم البواقي - الجزائر.

وقد جاءت مشكلة بحثها للإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو دور الهندسة المالية الإسلامية في علاج مشاكل التمويل في الصناعة المالية الإسلامية؟

وصيغت فرضياتها كالآتي:

- ما يميز تطبيق الهندسة المالية الإسلامية هو زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات المالية الإسلامية، كما تمكنها من إدارة مخاطرها بشكل أفضل.

- استخدام استراتيجيات الهندسة المالية الإسلامية لها فاعلية في علاج مشاكل التمويل في المؤسسات المالية الإسلامية.

- تحقق المنتجات المالية الإسلامية المبتكرة التي تعتمد المؤسسات المالية الإسلامية المصادقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية.

أما في ما يخص الدراسة التطبيقية فقد تمثلت في: بنك دبي الإسلامي وبنك أبوظبي الإسلامي بدولة الإمارات العربية المتحدة، بالإضافة إلى اعتماد التجربة السودانية متمثلة في صندوق إدارة السيولة بين البنوك.

وكانت أهم النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة كالآتي:

- مشكلة السيولة تؤدي إلى ابعاد البنوك الإسلامية عن ممارسة الأنشطة الاستثمارية طويلة الأجل، إذ يتحتم توظيف جزء كبير من ودائعها في استثمارات ومجالات قصيرة الأجل سواء كانت سائلة أو شبه سائلة.

- يسعى بنك أبوظبي الإسلامي لإيجاد مؤشر يعتمد على الربح والمربحة وليس على الفائدة، كما هو الحال اليوم حيث يعتمد الجميع على معيار "اللايبور"، لذا فقد قام بنك أبوظبي الإسلامي بتنفيذ أول منتج لاتفاقية إعادة شراء إسلامي وهي موازية لاتفاقيات إعادة الشراء "لايبور" والتي تستند على نظام المربحة المضمونة، وهو منتج ووسيلة مضمونة لإدارة السيولة.

- يعتمد بنك أبوظبي الإسلامي على استراتيجيات لإدارة السيولة من خلال العديد من اللجان الداخلية مثل: لجنة سياسة مخاطر المجموعة، لجنة التدقيق والرقابة المالية.

- الدراسة الثالثة: جاءت الدراسة بعنوان: الأدوات المالية الإسلامية ودورها في علاج مشكلة

السيولة في البنوك الإسلامية-دراسة حالة بنك دبي الإسلامي، من إعداد: مشري فريد، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر-بسكرة الجزائر.

وصيغت إشكالية الدراسة على النحو التالي:

ما هو الأدوات المالية الإسلامية ودورها في علاج مشكلة السيولة في البنوك الإسلامية؟
وكانت فرضياتها كالآتي:

- يعتمد بنك دبي الإسلامي على تشكيلة متنوعة من الأدوات المالية الإسلامية.
- يمكن للأدوات المالية الإسلامية أن تساهم في الحد من مشكلة السيولة في بنك دبي الإسلامي.
- أما الدراسة التطبيقية فقد تمثلت في: بنك دبي الإسلامي.
- وأهم النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة هي:
- يعتمد بنك دبي الإسلامي على جملة في الأدوات المالية الإسلامية في إدارة نشاطه، سواء في جانب الأصول أو الخصوم.
- يعتمد بنك دبي الإسلامي على الأدوات المالية الإسلامية في تنويع إستثماراته أكثر من إعتماده عليها في تعبئة موارده بسبب فائض السيولة التي يعاني منه البنك خلال فترة الدراسة، وعليه فإن البنك يعتمد على الإستثمار في الأدوات المالية الإسلامية كجزء من حل تصريف فائض السيولة لديه.

الإطار المنهجي للدراسة:

1- المنهج المستخدم في الدراسة:

- إن تحديد منهج البحث يتوقف على طبيعة الموضوع بحد ذاته والهدف الذي تسعى الدراسة الوصول إليه، وبالتالي من أجل الإجابة عن الإشكالية المقدمة، وبغية اختبار مدى صحة الفرضيات المتبناة، اتبعنا في إعداد هذه الدراسة على المناهج التالية:
- **المنهج التاريخي:** وذلك من خلال استعراض المسار التاريخي للموضوع، وتتبع بعض الوقائع التاريخية والتسلسلات الزمنية لبعض المراحل التاريخية مثل: ظهور وتطور بنك دبي الإسلامي وبنك قطر الإسلامي، وتتبع مشكلة فائض السيولة خلال فترات زمنية مضت الأمر الذي يستوجب الوقوف عند محطاتها التاريخية.
 - **المنهج الوصفي التحليلي:** للإلمام بالموضوع والإحاطة بمختلف جوانبه، من خلال وصف طبيعة عمل البنكين في ظل تطور الخدمات المصرفية بشتى أشكالها وما يجري فيها من معاملات وعمليات وما تقوم بها من أنشطة مصرفية، واستعمال التحليل أيضا وذلك من خلال تحليل القوائم المالية السنوية لعدد من السنوات للبنك واستخلاص الملاحظات والنتائج.

بالإضافة إلى استعمال عدة أساليب تتمثل في:

- أسلوب دراسة الحالة: من خلال التطرق إلى حالة بنك دبي الإسلامي وبنك قطر الإسلامي كنموذج للوقوف على أهم أساليب وأدوات استثمار فائض السيولة، وفهم الموضوع بشكل أعمق وأكثر دقة، وهذا الأسلوب يمكننا من التعرف على وضعية البنك بشيء من التفصيل، وحتى نتوصل إلى نتيجة واضحة بشأنه.

- أسلوب تحليل المضمون: أستخدم هذا الأسلوب من أجل الوصف المنظم والدقيق لمحتوى القوائم المالية السنوية للبنكين وللوصول إلى نتائج موضوعية.

2- مجالات الدراسة:

- المجال المكاني (مجتمع الدراسة): بنك دبي الإسلامي في إمارة دبي بالإمارات العربية المتحدة وبنك قطر الإسلامي في دولة قطر.

- المجال الزمني: يتم تحليل القوائم المالية السنوية لبنك دبي الإسلامي وبنك قطر الإسلامي خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2019.

3- أدوات الدراسة ومصادر البيانات:

هي وسائل جمع البيانات، وتوجد العديد من الأدوات التي تستخدم في جمع البيانات، لكن يجب على الباحث أن يحسن اختيار الأداة المناسبة لجمع معطيات بحثه، والتي تتناسب مع طبيعة موضوعه وتسألاته وكذا الفرضيات التي انطلق منها، ومن بين الأدوات المستعملة والمناسبة لطبيعة موضوع بحثنا: السجلات والوثائق كأداة لجمع البيانات، متمثلة في التقارير المالية السنوية لبنك دبي الإسلامي وبنك قطر الإسلامي.

وفي ما يتعلق بمصادر البيانات إعتدنا للقيام بهذا البحث على المسح المكتبي بالإطلاع على مختلف المراجع العربية والأجنبية، ومختلف الدراسات والأبحاث السابقة، والمجلات والمقالات المتخصصة، المداخلات والملتقيات التي لها علاقة بموضوع البحث، الانترنت، التقارير السنوية لبنك دبي الإسلامي وبنك قطر الإسلامي.

هيكل الدراسة:

من أجل دراسة الإشكالية المطروحة والإجابة عليها واختبار مدى صحة الفرضيات من عدمها، وللتوصل إلى نتائج علمية دقيقة وصحيحة، تقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول.

خصص الفصل الأول الذي جاء بعنوان: الإطار النظري للأسواق المالية الإسلامية حيث قسم إلى ثلاثة مباحث للتحدث حول ماهية الأسواق المالية الإسلامية، أهم أساليب وشروط إنشائها وكذا مختلف الأدوات المالية الإسلامية المستخدمة في هذه الأسواق وتم التطرق لمعظم مؤشرات، ضوابطها الشرعية والقانونية التي تحكمها ومجمل التحديات والمعوقات التي تتعرض لها الأسواق المالية الإسلامية.

يتناول الفصل الثاني المعنون بـ: مشكلة السيولة في البنوك الإسلامية والذي قسم بدوره لثلاثة مباحث؛ ماهية السيولة وإدارة السيولة في البنوك الإسلامية ودور هذه البنوك إتجاهها تم أيضا التطرق إلى متطلبات التسعير الفعال لها، أهم النسب المالية للسيولة بالإضافة لإجراءات وإستراتيجيات الإدارة الفعالة لها، كذلك تم التطرق لمشكلة السيولة وآثارها؛ بشقيها الفائض والعجز والتفصيل في جانب الفائض وأخيرا تم تناول كيفية علاج هذه المشكلة.

أما الفصل الثالث والأخير المعنون بـ: علاج مشكلة السيولة في بنك دبي الإسلامي وبنك قطر الإسلامي فقد تطرق للتعريف بكل من بنك دبي الإسلامي وبنك قطر الإسلامي، وتم فيه تحديد مشكلة السيولة في البنكين وكذلك حساب وتحليل النسب المالية لها وتفسيرها، وأخيرا تم تحديد مختلف الأساليب والأدوات المالية الإسلامية المستخدمة من طرف البنكين لعلاج وللتغلب على هكذا مشكلة.

الفصل الأول

الإطار النظري للأسواق المالية الإسلامية

- تمهيد
- عموميات حول الأسواق المالية الإسلامية.
- أدوات ووظائف الأسواق المالية الإسلامية وتحدياتها.
- ماهية البنوك الإسلامية.
- خلاصة الفصل

تمهيد:

تحتل السوق المالية الإسلامية مكانة هامة ومميّزة في الحياة الاقتصادية المعاصرة، وتعتبر أحد العناصر المهمة في القطاع المالي الذي يمثل العمود الأساسي لعملية التنمية الاقتصادية خاصة في الدول الإسلامية، حيث تقوم بدورٍ بالغ الأهمية في عمليات التمويل المالي للمشاريع الاقتصادية المختلفة، فهي المحرك الرئيسي للإقتصاد الإسلامي، حيث حظيت الأسواق المالية الإسلامية باهتمام بالغ في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وذلك لما تقوم به من حشد المدخرات وتوجيهها نحو قنوات استثمارية تعمل على دعم الإقتصاد، وتزويد من معدلات الرفاه لأفراده مما يعود بالفائدة على المجتمع بأسره.

ولذلك فقد أخذ موضوع الأسواق المالية الإسلامية التي لها مميزات وخصائصها التي تختص بها، ومبادئها وضوابطها التي تنقيد بها، ومقوماتها التي تدعمها، وقوانينها التي تنظمها، أهمية جد كبيرة في السنوات الأخيرة وتزايد الاهتمام بها للوظائف الهامة التي يمكن أن تقوم بها، خاصة فيما يتعلق بمدى مساهمتها في تسريع عجلة النمو والنشاط الاقتصادي في البلدان الإسلامية.

ولتسليط الضوء على الأسواق المالية الإسلامية وأهم مقوماتها، ومحاولة الإلمام بكافة جوانبها قسمنا هذا الفصل إلى 03 مباحث أساسية وهي:

المبحث الأول: عموميات حول الأسواق المالية الإسلامية.

المبحث الثاني: أدوات ووظائف الأسواق المالية الإسلامية وتحدياتها.

المبحث الثالث: ماهية البنوك الإسلامية.

المبحث الأول: عموميات حول الأسواق المالية الإسلامية

نظرا للدور الكبير والحيوي الذي تضطلع به الأسواق المالية الإسلامية في المجال الإقتصادي، وبما أن الإسلام قد حث على حفظ المال وتنميته واستثماره وتوظيفه بأفضل وأكفأ الوسائل والأساليب المشروعة، وقياسا على ذلك بات من الضروري التعريف والاهتمام أكثر بالأسواق المالية الإسلامية والعمل على تطويرها، لتحقيق مصالح المسلمين الاقتصادية المتوافقة مع شريعتهم، وتطوير أدوات مالية إسلامية لإيجاد الحلول لمختلف المشاكل بالطرق الشرعية، وعليه قسمنا هذا المبحث إلى المطالب التالية:

المطلب الأول: ماهية الأسواق المالية الإسلامية.

المطلب الثاني: أنواع الأسواق المالية الإسلامية وآلية التعامل داخلها.

المطلب الثالث: شروط إنشاء الأسواق المالية الإسلامية.

المطلب الرابع: مقومات الأسواق المالية الإسلامية.

المطلب الأول: ماهية الأسواق المالية الإسلامية

تختلف السوق المالية الإسلامية عن السوق المالية التقليدية من حيث الجوهر وطبيعة العمل وشتى المجالات، واهم إختلاف يتمثل في أن السوق المالية الإسلامية تتميز عن التقليدية بانضباطها بأحكام الشريعة الإسلامية، وخلوها من كافة المخالفات والمحاذير الشرعية، وعليه يمكن توضيح مختلف المعلومات الأساسية حول الأسواق المالية الإسلامية ومختلف مقوماتها من خلال العناصر التالية:

الفرع الأول: مفهوم وخصائص الأسواق المالية الإسلامية

أولاً: مفهوم الأسواق المالية الإسلامية

سنتطرق أولاً لتوضيح فكرة نشأة السوق المالي الإسلامي.

إن أسلمة الأوراق المالية ووضعها في قالب إسلامي وبضوابط شرعية؛ كانت هي الجذور الأولى لبناء سوق مالية إسلامية، وهذه الفكرة قد طرحها الدكتور سامي حسين حمود بمناسبة قيامه بإعداد مشروع قانون البنك الإسلامي الأردني، الذي صدر بالأردن بموجب القانون رقم (13) لسنة 1978م، وتم تبني فكرة إصدار قانون خاص بسندات المقارضة لإعمار الأملاك الوقفية حيث صدر كذلك القانون رقم (10) سنة 1981م، ثم طرحت تركيا صكوكا للمشاركة لتمويل بناء جسر معلق سنة 1984م.

بعد ذلك جاءت فكرة الدكتور سامي حمود والتي طرحها في ندوة البركة الثانية في تونس سنة 1984م حيث إقترح تداول الحصص الإستثمارية في حالات بيع السلم والإيجار والمرابحة وذلك لمعلومية الربح في هذه الصيغ كما إقترح فكرة إنشاء شركة مساهمة تابعة لبنك البركة البحريني الإسلامي، تكون

متخصصة في تمويل المربحة وتكون أسهمها قابلة للبيع والشراء وفق أسعار معلنة سابقا، تبعا للعملية المنفذة والأرباح المستحقة، وقد إستجاب وزير التجارة والصناعة البحريني للفكرة بإصدار القرار رقم (77) سنة 1987م والذي يسمح بتأسيس شركات مساهمة إسلامية، لتسجل البحرين بذلك فضل السبق في هذا المجال ثم تجسدت الفكرة بعد ذلك بتأسيس شركة التوفيق للصناديق الإستثمارية في 1987/01/05م، ثم شركة الأمين للأوراق المالية في 1987/06/28م، حيث طرحت كل منها أول إصدار لها سنة 1989م. وقد صدر عن مجمع الفقه الإسلامي في قمته الثامنة المنعقدة في 27/21 جوان 1993م قرار مهم حول الضروريات الإقتصادية والتكيفات الشرعية لإقامة سوق مالية إسلامية، وهو القرار رقم (74) (8/5) بشأن التطبيقات الشرعية لإقامة سوق مالية إسلامية.

أما عن المؤتمرات الحديثة نوعا ما، مؤتمر المؤسسات المالية الإسلامية معالم الواقع وآفاق المستقبل الذي دعى إلى التنظير لإقامة السوق المالية الإسلامية والذي إنعقد خلال الفترة 17/15 من شهر ماي 2005م والمنظم من طرف كلية الشريعة والقانون بجامع الإمارات العربية المتحدة وغرفة التجارة والصناعة دبي، حيث كانت توصيته التاسعة تنص على أنه من الضروري إنشاء سوق مالية إسلامية، وبقيت فكرة هذه السوق عبارة عن كتابات وأدوات يتعامل بها في الأسواق الوضعية.

وقد سعت مجموعة من الدول إلى إنشاء هذه السوق وعلى سبيل المثال فقد أنشئ سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا سنة 1994، إضافة إلى محاولة تحويل بعض الأسواق المالية في الدول العربية إلى أسواق مالية إسلامية.¹

وقبل الدخول في الحديث عن الأسواق المالية الإسلامية، لا بد لنا في البداية أن نتعرف على المفهوم العام للأسواق المالية.

يعرف عبد الله غالم وعبد الحفيظ خزان **السوق المالي** على أنه: "سوق منظمة لتداول الأوراق المالية (أسهم، سندات) بيعا وشراء، حيث تساهم في انتقال الأصول المالية مباشرة من الوحدات ذات الفائض (أفراد ومؤسسات الأعمال وقطاعات أخرى) إلى الوحدات التي تعاني من عجز مالي، بما يساهم في زيادة معدلات النمو الإقتصادي، ويتم تداول هذه الأصول المالية بواسطة أشخاص مؤهلين ومتخصصين (الوسطاء الماليين) في هذا النوع من التعامل".²

كما يعرف بأنه: السوق الذي يتم فيه تبادل أو تداول الأدوات المالية، والأسواق المالية تتوفر على الوظائف الاقتصادية الرئيسية الثلاث التالية: إكتشاف السعر، السيولة، تخفيض تكاليف المعاملات.

¹ - سليم قط: مفاضلة الاستثمار بين السوق المالية المعاصرة والسوق المالية الإسلامية -دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، تخصص نقد وتمويل، قسم علوم إقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016/2015، ص-ص: 131-132.

² - عبد الله غالم، عبد الحفيظ خزان: أسواق الأوراق المالية [نشأتها، الوظائف الاقتصادية، خصائصها، وأقسامها]، مجلة الإجتهد القضائي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد 11، 2018، ص: 75.

السوق الإسلامية للأوراق المالية: "هي سوق منظمة تتعقد في مكان معين، حيث الأوراق المالية والمنتجات المالية تكون متوافقة مع قواعد الشريعة الإسلامية، للتعامل الشرعي بيعا وشراء بموجب قواعد ثابتة، حيث يجب ألا تنتهك هذه الأوراق المالية والمنتجات مبادئ الشريعة الموصوفة في وقت سابق مثل الربا، الغرر، المضاربة، البيع على المكشوف والعقود الآجلة"¹.

كما تعرف السوق الإسلامية للأوراق المالية على أنها: "الإطار القانوني المنظم للسوق التي يتم فيها تحويل وانتقال الأموال من الجهات أو الأشخاص الذين لديهم فوائض مالية إلى الجهات أو الأشخاص الذين لديهم نقص أو حاجة إلى الأموال؛ ليتولى إدارته والإشراف عليه هيئة لها نظامها الخاص، تحكمه لوائح وقوانين وأعراف وتقاليده، يتعامل فيها الراغبون في الاستثمار بوسائل وأدوات إسلامية مشروعة، وبما يساعد على تنمية الادخار وتشجيع الاستثمار من أجل مصلحة الاقتصاد والنظام المالي الإسلامي"².

في حين يرى كمال خطاب أن السوق المالية الإسلامية: "تعتبر فرصة هامة جدًا لكل مستثمر مسلم، حيث يتمكن من تقليل خسائره ومخاطره وزيادة عائداته، وذلك من خلال تنويع محفظته المالية، واختيار الأدوات الأقوى والأكثر نجاحاً ومشروعية، كما تمثل السوق المالية الإسلامية محطة هامة لإعادة تنقية وضخ الأموال الحلال وتمويل المشروعات البناءة والناجحة"³.

مما سبق يمكن إعطاء تعريف عام للسوق المالية الإسلامية، حيث تعرف على أنها: المكان أو الإطار العام المنظم الذي يلتقي فيه أصحاب الفائض مع أصحاب العجز، للتعامل بمختلف الأوراق المالية (بكافة آجالها القصيرة، المتوسطة والطويلة الأجل) المشروعة وعلى الوجه الذي تجيزه الشريعة الإسلامية، وذلك للمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ثانياً: خصائص الأسواق المالية الإسلامية

للأسواق المالية الإسلامية العديد من الخصائص التي تميزها عن غيرها، وتتمثل فيما يلي:

- خلو عمليات السوق المالية الإسلامية من المحظورات الشرعية: تعتبر هذه الخاصية من أهم ما يميز هذه السوق فينبغي أن تكون عملياتها خالية من أي محظور شرعي كالربا، القمار، الميسر.
- خضوع السوق المالية الإسلامية لهيئة الرقابة الشرعية: إن وجود هيئة رقابية شرعية بالأسواق المالية الإسلامية سيعمل على تعزيز الثقة لدى المستثمرين وجمهور المتعاملين.

¹ - ملتقى الدولي حول **Islamic financial market: achievements, prospects, and challenges**, Mahfoud djebar

مقومات التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، يومي 3-4 ديسمبر، جامعة قالمة، الجزائر، 2012، ص: 401.

² - جيهان محمد الطاهر عبد الحليم: **تنظيم السوق المالية في الشريعة الإسلامية**، مجلة islami ilimler araştırmaları dergisi، 2018، المجلد 2، العدد 3، تركيا، أديامان، adiyaman üniversitesi، islami ilimler fakültesi، ص: 230.

³ - كمال خطاب: **نحو سوق إسلامية**، المؤتمر العالمي الثالث للإقتصاد الإسلامي، المملكة العربية السعودية، 2005، ص: 2.

- التعامل بالأدوات المالية المتوافقة وأحكام الشريعة الإسلامية.
- الاهتمام بالسوقين الأولية والثانوية بشكل متوازن¹.
- منع الإحتكار، وتركز الثروة وكذلك تحريم الغش والخداع في المعاملات.
- وجوب تحقيق التكافؤ العادل في المبادلات المالية.
- الأخذ بمبدأ الأولويات في التمويل والإستثمار، والالتزام بإنتاج الطلبات من السلع والمنافع.
- ضمان حد الكفاية لكل إنسان في المجتمع بحسب الموارد المتاحة².

الفرع الثاني: مبادئ وأهمية الأسواق المالية الإسلامية

أولاً: مبادئ الأسواق المالية الإسلامية

- للسوق الأوراق المالية الإسلامية العديد من المبادئ التي يجب أن تقوم عليها ومن أهمها:
- التزام البنك الإسلامي في جميع معاملاته بقاعدة الحلال والحرام وعدم التعامل بالربا.
 - الالتزام بقاعدة الخراج بالضمان: فالخراج هو الغلة التي تحصل من الشيء كالمنافع، أما الضمان هو تبعة الهلاك أي لو هلك كان المبيع ضمانه.
 - لا ضرر ولا ضرار: الأول أي عدم إلحاق البنك الضرر بنفسه أو غيره، والثاني عدم مقابلة الضرر بالضرر.
 - الإفصاح بالإضافة إلى العمل والجزاء والخضوع للرقابة الشرعية.
 - حرية الأسعار: إذ تكون مبنية على آلية العرض والطلب.
 - المنافسة الحرة والعادلة: أي يجب أن تخلو هذه المنافسة من شبهات تمس بالأسس الأولى³.

ثانياً: أهمية الأسواق المالية الإسلامية

- للأسواق المالية الإسلامية أهمية جد بالغة في الإقتصاد الإسلامي وتتمثل فيما يلي:
- منح الفرص للمدخرين لاستثمار مدخراتهم، وإتاحة مصادر تمويل متعددة للمنتجين لإقامة مشروعاتهم أو التوسع فيها.
 - إن نجاح البنوك الإسلامية في تعبئة الموارد وجذب الأموال عن طريق ابتكار بعض الأدوات

¹ - هوارية بن حليلة، علي بطاهر: البنوك الإسلامية وعلاقتها بالسوق المالية الإسلامية التجربة الماليزية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، العدد 36، 2018، ص: 32.

² - مطهر سيف لأحمد نصر: الخصائص الهيكلية لسوق رأس المال في النظام المالي الإسلامي، مجلة جامعة الناصر، جامعة الناصر، صنعاء، اليمن، العدد 07، 2016، ص: 51.

³ - عثمان علام، صالح سنوساوي: دور الهندسة المالية في تنشيط وتطوير أسواق الأوراق المالية الإسلامية، دراسة حالة سوق الخرطوم للأوراق المالية، دراسات العدد الإقتصادي، جامعة الأغواط، الجزائر، المجلد 08، العدد 02، 2017، ص-ص: 124-125.

المالية الإسلامية (أي تحقيق السوق الأولية)، يتطلب إيجاد سوق ثانوية لتتكامل مع هذه السوق، حيث تستخدم الفائض من السيولة لديها في هذه السوق، وتمتص ما تحتاج إليه من هذه السيولة عند الضرورة.

• المساهمة في جذب المدّخرات وإعادة توطين الأموال المهاجرة إلى الغرب، حيث تشير الأرقام إلى تناقضات صارخة واختلالات رهيبية في هذا المجال.

• إن دخول البنوك الإسلامية في استثمارات متوسطة أو طويلة الأجل يعني تجميد الأموال لمدة طويلة، وعدم القدرة على تحويلها إلى سيولة وذلك في غياب سوق المال الإسلامي، وكحلّ لهذه لا بد من تحويل القدر الممكن من أصول المؤسسات والبنوك الإسلامية إلى عناصر قابلة للتسييل، ويتم هذا بإصدار شهادات قابلة للتداول تمثل الأصول القابلة لهذا الوضع، وإيجاد سوق ثانوية لها.¹

• كما تساهم السوق المالية الإسلامية في تمويل خطط التنمية الاقتصادية وتسريع معدلات النمو الاقتصادي، حيث تقوم الدول بالاقتراض من الجمهور لأغراض تمويل مشروعات التنمية، وتتمكن من تعبئة رؤوس أموال ضخمة قد تعجز الحكومات والمصارف عن توفيرها.²

• تعد بورصة الأوراق المالية الإسلامية فرصة هامة لكل مستثمر مسلم، تحقق له أهداف التحوط والتنوع وذلك بتنويع محفظته المالية، واختيار الأدوات الأكثر نجاحا ومشروعية.

• تنمية العادات الادخارية للأفراد وذلك بتشجيعهم على استثمار الفائض من الدخل في قنوات ادخارية تؤمن لهم دخلا إضافيا ومشروعا، وتتيح لهم سهولة بيع الأدوات المالية.³

المطلب الثاني: أنواع الاسواق المالية الإسلامية وآلية التعامل داخلها

للأسواق المالية الإسلامية عدة أنواع حسب إختلاف المعايير المعتمدة ومنها:

الفرع الأول: أنواع الأسواق المالية الإسلامية

يمكن تصنيف سوق الأوراق المالية الإسلامية من حيث معيارين أساسيين وهما:

أولاً: المعيار الأول من حيث الأدوات المتداولة فيها وفترات استثمارها

وتقسم إلى النوعين التاليين:

• **سوق النقد الإسلامي:** تسمى أيضا بسوق السيولة، سوق المعاملات قصيرة الأجل، تتخصّص

¹ - سليمان ناصر: السوق المالية الإسلامية كيف تكون في خدمة النظام المصرفي الإسلامي، الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، معهد الإسلامي للبحوث والتدريب، سطيف، الجزائر، 2003، ص: 7.

² - بهجة بوسنة، سميرة بن يوسف: تقدير مساحات التقارب بين المالية الأخلاقية والمالية الإسلامية، مذكرية لنيل شهادة الماستر، تخصص بنوك، قسم علوم إقتصادية، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة، الجزائر، 2016/2015، ص: 71.

³ - عمار بن درويش: أدوات التمويل الإسلامي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة بنك البركة الإسلامي الجزائري، مذكرّة ماستر، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسة، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2018/2017، ص: 17.

في الأدوات قصيرة الأجل، التي تتمتع بقدر عالٍ من السيولة، حيث يمكن تسيلها في أي وقت.

كذلك يتم تسيلها بأقل قدرٍ من الخسائر أو بدون خسائر، ولأجل ذلك فإنّ الاستثمار في هذه الأدوات قد يكون أكثر أماناً من الاستثمار في أدوات سوق رأس المال، وسميت سوق النقد كذلك بسبب سرعة وسهولة تحويل أدوات الاستثمار فيها إلى سيولة، وليس لسوق النقد مكان خاص ومحدد يتم التعامل وعقد الصفقات فيه، إذ أنّه يتم من خلال السماسرة المتخصصين أو البنوك، إمّا بالالتقاء مباشرة وإمّا بواسطة وسائل الاتصال المختلفة كالهاتف والفاكس.

وفي ظل هذه المزايا فإنّ النظام المصرفي والمالي الإسلامي يُعدّ بأمس الحاجة لمثل هذه السوق، كما أنّها وبما يمكن أن تؤديه من وظائف مهمّة تعتبر من أهم مكونات السوق المالية الإسلامية¹.

• **سوق رأس المال الإسلامي:** يُعدّ سوق رأس المال ضرورة عصرية ومطلباً حيويّاً لدعم النمو الاقتصادي للدول الإسلامية، وما سميّ كذلك إلا لكونه السوق التي يلجأ إليها أصحاب المشروعات لتكوين رأس المال في مشروعاتهم المختلفة.

سوق رأس المال الإسلامي هو مصطلح يدل على التعامل بالتمويل المتوسط وطويل الأجل، وذلك عن طريق تجميع مدخرات المسلمين الخاصّة والرسمية، ومن ثم استثمارها عن طريق التعامل بالأوراق المالية المتوسطة وطويلة الأجل، وينبغي أن تخضع هذه السوق للجنة رقابة شرعية مكونة من مستشارين شرعيين وخبراء متخصصين في فقه المعاملات وخاصّة فيما يتعلق بالمعاملات المالية الإسلامية²، كما أنّه سوق مثالي يتميز بعدم وجود معاملات قائمة على الفائدة، أو معاملات مشكوك فيها، إذ أنّه حالياً يشهد تدفق المنتجات المالية المبتكرة ويتلقّى إهتمام المستثمرين المتزايد³.

ثانياً: المعيار الثاني من حيث الإصدار والتداول

وتقسم إلى:

• **السوق الأولية:** سميت أيضاً بسوق الإصدارات الجديدة، وفيها يتم التعامل بالأوراق المالية التي تصدرها الهيئات والشركات لأول مرة، لغرض الحصول على الأموال اللازمة لتمويل عملياتها الاستثمارية المختلفة؛ فالسوق الأولى ما هو إلا علاقة مباشرة ووسيلة وأداة لتجميع المدخرات المالية من الوحدات ذات الفائض (المدخرين)، وتوجيهها إلى الوحدات ذات العجز (المستثمرين).

¹- شافية كتاف: دور الأدوات المالية الإسلامية في تنشيط وتطوير السوق المالية الإسلامية، دراسة تطبيقية لتجارب بعض الأسواق المالية

العربية والإسلامية، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2013/2014، ص-ص: 11-12.

²- المرجع نفسه، ص-ص: 16-17.

³- THE EVOLUTION OF THE MALAYSIAN ISLAMIC CAPITAL MARKET: TOWARDS A GLOBAL HUB, P: 1.

- **السوق الثانوية:** تساهم هذه السوق إلى حد كبير في استمرار وتنشيط السوق المالية الإسلامية، وتسمى أيضًا بسوق التداول، وفيها يتم تداول الأوراق المالية الإسلامية التي سبق إصدارها في السوق الأولية وتم الاكتتاب فيها، ويشمل تداول هذه الأوراق البيع والشراء بين حامليها ومستثمرين آخرين سواء كانوا أفراد أو شركات أو صناديق استثمار.

فالتعامل في هذه السوق لا يعدو أن يكون نقلا لملكية تلك الأوراق من مستثمر إلى آخر.¹

الفرع الثاني: آلية التعامل داخل السوق المالي الإسلامي

تتم في سوق الأوراق المالية الإسلامية عمليات مثل التي تتم في الأسواق التقليدية، لكن الاختلاف الجوهري بينها هو الضابط الشرعي لهذه العمليات، حيث يتم تكييفها من أجل تجنب المخلفات الشرعية التي قد تشوبها ومن هذه العمليات: السمسرة، المضاربة، وأمر السوق، وتسعير الأوراق المالية الإسلامية.

أولاً: السمسرة في سوق الأوراق المالية الإسلامية

يصنف عمل السمسرة والوسطاء في الفقه الإسلامي ضمن عقد الوكالة بأجر فهو جائز شرعا، حيث ناقش الفقهاء والباحثون هذا التكيف الشرعي لعمل السمسار وقد اعتبر بعضهم أن عمل السمسار يدخل ضمن الوكالة المطلقة في البيع والشراء، كما اعتبروا أن شروط السمسرة في البورصة توافق شروط الوكيل في الفقه الإسلامي، وذلك لدخول تلك الشروط تحت أصل إسلامي وهو إسناد الأمر إلى أهله ومبدأ إتقان العمل، إذا فيجوز العمل كسمسار أو وسيط، ويجوز التعامل مع السماسرة والوسطاء.

ثانياً: المضاربة في سوق الأوراق المالية الإسلامية

لا يمكن تكييف المضاربة من الناحية الفقهية باعتبارها مضاربة شرعية أي حلالا، لأنها تعتمد على المقامرة والمخاطرة البحتة، بالإضافة إلى أن نية المضارب هنا السيئة لأنه يسعى من خلال عمله إلى تحقيق أكبر ربح وبأي طريقة وبأي وسيلة حتى ولو كلفه الأمر إدخال الإشاعات وترويجها.

المضاربة المشروعة: وهي الاستفادة من فروق الأسعار، ولكن ذلك لا يكون إلا بتوفر الشروط التالية: (أن يكون عقد المضاربة حقيقيا لا صوريا وأن يحدث أثره عاجلا أو أجلا أي أن تنتهي عملية المضاربة بالتملك الحقيقي للثمن والمثمن، أن تكون الاستفادة من فروق الأسعار ناتجة عن محددات العرض والطلب الحقيقي).

¹ - أحمد رشاد مرداسي، حسين بن الطاهر: أثر تطبيقات منتجات الهندسة المالية الإسلامية في الأسواق المالية الإسلامية، مجلة التنمية الإقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2018، ص: 272.

ثالثاً: أوامر السوق في سوق الأوراق المالية الإسلامية

تدخل أوامر سوق الأوراق المالية تحت باب الوكالة، فالوكالة تصح مطلقة أو مقيدة، وقد يكون القيد بالشراء أو البيع في زمان معين، أو سلعة معينة، أو بئمن معين أو من شخص معين، وعلى ذلك تكون أوامر السوق بجميع أشكالها وأنواعها جائزا شرعا مادامت السلعة موضوع التعامل مشروعة¹.

المطلب الثالث: شروط إنشاء الأسواق المالية الإسلامية

ومن أهم شروط سوق مالية إسلامية لدينا:

- 1- إعلان التزامها بالشريعة الإسلامية نصوصا ومقاصدا وأحكاما: وذلك من خلال مراعاة تطبيق قواعد الشريعة الإسلامية وأصولها وأحكامها والإصدارات والتداولات التي قررها علماء التشريع الإسلامي.
- 2- الإباحة الشرعية: أي أن تكون الأدوات المالية في السوق المالية الإسلامية (أسهم، صكوك، أدونات، سلع إذا كانت بورصة سلع ...)، متوافقة مع الشريعة الإسلامية إصدارا وتداولاً.
- 3- تكافؤ أطراف العقد: إذ لا يجب أن تميل اختصاصات والتزامات العقد لصالح طرف على حساب طرف آخر، فإذا كانت العقود تجري بهذه الطريقة هذا يؤدي إلى وجود ظلم وأكل لأموال الناس بالباطل.
- 4- الخلو من الغرر: الغرر هو ما كان مجهول العاقبة، يمكن القول أن بيع الغرر هو البيع الذي يتضمن خطراً يلحق أحد المتعاقدين فيؤدي إلى ضياع ماله.
- 5- موافقة الغرض من الأداة المالية وطريقة استغلالها واستثمارها مع الشريعة الإسلامية: وذلك من خلال تحديد الأغراض والمواصفات المسموح إصدار الأدوات المالية لأجلها، كأن يكون الغرض مباحاً.
- 6- خلو التعاملات من الربا الذي حرّمته الشريعة: أي عدم تداول أية أوراق مالية إلا بعد التأكد من خلوها من الربا في قليل أو كثير، وأنها لن تستخدم في تمويل مشروعات محرمة أو ضارة بالمسلمين.
- 7- الخلو من الاحتكار أو ما يؤول إليه: فإن كل ما يضر حبهه بالعامّة فهو احتكار².
- 8- وضع ميثاق لقيم المتعاملين في السوق المالية الإسلامية يتضمن الدوافع والزواجر (الثواب والعقاب)؛ حتى يمكن ضمان عدم انحرافهم عن شرع الله، وكذا وضع ميثاق بين كافة الدول الإسلامية للتعاون والتنسيق بينهم في التعامل في أسواق الأوراق المالية الموجودة لديهم³.

المطلب الرابع: مقومات إقامة الأسواق المالية الإسلامية

بالرغم من حداثة نشأة فكرة الأسواق المالية الإسلامية إلا أنها تتوافر على كل مقومات قيام سوق

¹ - قط سليم، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 142-152.

² - بهجة بوسنة وسميرة بن يوسف، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 72-74.

³ - بن درويش عمار، مرجع سبق ذكره، ص: 18.

مالي إسلامي، ونذكر منها:

- 1- **المال:** وهو متوافر إذا تم استثماره داخل البلاد الإسلامية، خصوصاً مع تنامي ثروة النفط وتزايد الطلب على الاستثمارات الملائمة في البلاد الإسلامية.
- 2- **الأوراق المالية الإسلامية:** لقد تمكن رجال الفقه والاقتصاد الإسلامي من صياغة أوراق مالية خالية من المعاملات الربوية، ولها القدرة على اجتذاب عدد كبير من المستثمرين.
- 3- **المؤسسات المالية المصدرة للأوراق المالية الإسلامية:** والتوسع في إنشائها (مصارف إسلامية، شركات استثمار إسلامية، صناديق استثمار إسلامية، شركات سمسة إسلامية...) فهي في حاجة إلى تمويل إسلامي لحمايته المضاربين والمقامرين في استثمارها لمخدراتها.
- 4- **توفر المتخصصين من علماء الفقه الإسلامي:** وخبراء المال الذين يعملون على توجيه المعاملات المالية وفق الضوابط الشرعية مع التأكيد على الفعالية والجودة لهذه المعاملات.
- 5- **إعادة صياغة القوانين التي تحكم أسواق الأوراق المالية القائمة في البلاد الإسلامية** لتتفق مع قواعد ومبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.¹

المبحث الثاني: أدوات ووظائف الأسواق المالية الإسلامية وتحدياتها.

السوق المالية الإسلامية إحدى أجهزة الوساطة المالية الهامة في إقتصاديات الكثير من الدول، لأن هذا الجهاز يوفر للمستثمر الضمان والسيولة والربحية كالأسواق المالية التقليدية، والتوازن بين هذه الأهداف هو طموح أي مستثمر، وفي صلب هذا الموضوع وجوهه وداخل الإطار العام للعمل الاقتصادي الإسلامي الراهن يستهدف هذا المبحث دراسة ما يلي:

المطلب الأول: الأدوات المستخدمة في السوق المالية الإسلامية.

المطلب الثاني: وظائف السوق المالي الإسلامي.

المطلب الثالث: الضوابط الشرعية والقانونية للسوق المالية الإسلامية.

المطلب الرابع: التحديات التي تواجه الأسواق المالية الإسلامية.

المطلب الأول: الأدوات المستخدمة في السوق المالية الإسلامية

من أجل زيادة فعالية السوق المالي الإسلامي يتطلب الأمر اعتماد أدوات مالية إسلامية بديلة وحديثة، تجسد صيغاً تمويلية متوسطة وطويلة الأجل، ويقترح فقهاء المنهج الإسلامي الأدوات التالية:

¹ - حكيم براضية وجعفر هني محمد: دور التصكيك الإسلامي في إدارة السيولة في البنوك الإسلامية، دار البازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص: 240.

1- الأسهم:

ما دام مصدر شركات المساهمة حلالا وذلك بأنها لا تعمل في المحرمات ولا تخط مالها بالمحرمات فإن إصدار الأسهم بصفقتها العادية جائزا شرعا.

تصدر الأسهم بالقيمة الاسمية أي القيمة التي دفعت لامتلاكه ابتداء، وهذا ما يفرضه الشرع¹، إذ أن الصك الذي يثبت حصة الشريك في رأس مال الشركة يجب أن يكون مطابق للمبلغ الذي ساهم به الشريك حقيقة، وخاصة أنه يترتب عليه مقدار حصة الشريك في الأرباح، كما أن الأسهم يترتب لأصحابها حقوقا والتزامات متساوية وهو الأصل في الشريعة الإسلامية، ولا يكتسب أي حق إضافي إلا بزيادة عمل أو مال أو ضمان²، كما أن تداول الأسهم ليس على إطلاقه بل هناك ضوابط للتعامل بها:

- أن لا تكون الأسهم من النوع المحرم شرعا كالأسهم الممتازة.
- أن لا يترتب على التعامل بها أي محذور شرعي، كالربا والغرر والجهالة.
- أن تكون صادرة عن شركة تتوفر فيها قواعد وأسس المشاركة في الأعباء وتحمل المخاطر³.

2- سندات أو صكوك المقارضة (المضاربة):

هي الوثائق الموحدة القيمة والصادرة بأسماء من يكتتبون فيها مقابل دفع القيمة المحررة بها، وذلك على أساس المشاركة في نتائج الأرباح والإيرادات المحققة من المشروع المستثمر فيه وهي تتميز بـ:

- تعتبر أداة مناسبة لاستدراار المال قائمة على تقسيم رأس مال المضاربة إلى حصص متساوية تسجل بأسماء مالكيها لتمويل مشروع استثماري معرف بوضوح في نشرة الإصدار.
- تمثل حصصا شائعة في رأس مال المضاربة تتيح لحاملها فرصة الحصول على أرباح المشروع.
- قابلة للتداول طالما هي تمثل محلا لأصل معروف يعمل في نشاط معلوم غير مناف للشرع.

ولقد طبقت هذه السندات في المؤسسات المالية الإسلامية مثل: البنك الإسلامي الأردني، الشركة الإسلامية للاستثمار الخليجي بالشارقة (الإمارات)، كما قامت وزارة الأوقاف الأردنية بإصدار سندات المقارضة بموجب القانون رقم: 10 لسنة 1981، للمساعدة على تحقيق الأهداف المقصودة.

3- صكوك الاستثمار الشرعية:

تعتبر بديلا للسندات المحرمة التي تمثل التزاما برد المبلغ مع الفائدة مضافة إليه باعتبارها قروض

¹- صالح مفتاح ، مونية سلطان: الأدوات المستخدمة في سوق الأوراق المالية الإسلامية، دراسة حالة سوق ماليزيا، أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد 13، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2010، ص: 277.

²- قط سليم، مرجع سبق ذكره، ص: 195-196.

³- نبيل خليل طه سمور: سوق الأوراق المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دراسة حالة سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا، دراسة لنيل درجة الماجستير، قسم إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2007، ص: 53.

ربوية، وتعرف بأنها وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في وحدات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله.

4- صكوك المزارعة، المغارسة والمساواة: ويمكن تعريفها كالتالي:

- **صكوك المزارعة:** المصدر لهذه الصكوك هو مالك الأرض والمكتتبون فيها هم المزارعون، وحصيلة الاكتتاب هي تكاليف الزراعة التي يستحق بها دافعوها نسبة من ناتج الأرض.
- **صكوك المساواة:** المصدر لهذه الصكوك هو مالك الشجر، والمكتتبون فيها هم المساقون في عقد المساواة، وحصيلة الاكتتاب هي تكاليف سقي الشجر التي يستحقون مقابلها نسبة من ناتجه.
- **صكوك المغارسة:** المصدر لهذه الصكوك هو مالك أرض يريد غرسها بالأشجار، والمكتتبون فيها هم المغارسون، وحصيلة الاكتتاب هي تكاليف غرس الشجر، ويصبح لحملة الصكوك حصة في الأرض والغرس، وقالت هيئة المحاسبة والمراجعة: قد يكون المصدر هو المغارس (صاحب العمل) والمكتتبون هم أصحاب الأرض (المستثمرون الذين غرسوا الأرض بحصيلة اكتتابهم)،¹.

5- سندات الإجارة:

وهي تطرح لجمع مبلغ لشراء أصل أو عين كبير وتأجيرها تأجيروا تشغيلياً أو منتهياً بالتملك لجهة ما، ويوزع عائد أقساط الإجارة على حملة الصكوك، مع رد جزء من قيمة العين إن كان تأجيروا منتهياً بالتملك، ويتم تداولها في الأسواق المالية الإسلامية لأن حامل الصك يملك الجزء الشائع الذي يمثله الصك في العين المؤجرة، وميزتها أنها تدر على حاملها عائداً ثابتاً هو نصيبه في أقساط الإجارة.

6- صكوك تمويل عمليات المشاركة:

تطرح لجمع مبلغ من المال يمثل حصة في رأس مال الشركة (مثل الأسهم) ولكن تختلف عنها في كونها مؤقتة بمشروع معين أو مدة معينة، ولحملتها الحق في ملكية جزء شاسع من أصول الشركة والربح الذي يتحقق، ويمكن تداولها بقيمة سوقية معبرة عن التغيرات التي تحدث في قيمة أصول المشاركة.

7- صكوك تمويل بيوع المراجعة:

وتطرح لجمع مبلغ لتمويل عملية شراء سلعة وبيعها لعميل بتكلفة الشراء زائد ربح معين يتفق عليه عند عقد البيع، ويكون لحملة الصكوك الحق في المبالغ المحالة من العميل كاسترداد أو إطفاء صكوكهم إضافة إلى الربح المحدد في العقد، وهذه لا يمكن تداولها لأنها دين الصك الذي عليه بالقيمة الاسمية.

¹ - عتروس صبرينة، مشري فريد: السوق المالية الإسلامية المفهوم والأدوات، تجربة السوق المالية الإسلامية العالمية البحرين: مجلة الإجتهد القضائي، مخبر أثر الإجتهد القضائي على حركة التشريع، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد 11، ص: 103.

8- صكوك تمويل بيع السلم:

تطرح لجمع مبلغ لتسليمه إلى مورد لشراء سلعة ما تسلم بعد مدة ويكون حق حامل الصك مؤجلاً إلى حين استلام السلع وبيعها، فتصفي الصكوك بالحصول على المبلغ الأصلي زائد الربح من بيع السلعة، وهذه لا يجوز تداولها لأنه لا يجوز بيع السلم قبل قبضه من ناحية ولأنها تمثل ديناً وتداول الديون له ضوابط لا يتيسر معه تداول الصكوك.

9- صكوك تمويل عقود الإستصناع:

وتطرح لجمع مبلغ لإنشاء مبنى أو صناعة آلة أو معدة مطلوبة من مؤسسة معينة بمبلغ يزيد عن المبلغ اللازم لصناعتها، وحقوق حملة الصكوك تتمثل فيما دفعوه ثمناً لهذه الصكوك إضافة إلى الربح الذي يمثل الفرق بين تكلفة الصناعة وثمان البيع، وهذه لا يجوز تداولها مثل السلم¹.

الشكل رقم (01-01): الأدوات المالية الإسلامية

الأدوات المستخدمة في السوق المالية الإسلامية								
صكوك الاستصناع	صكوك بيع السلم	صكوك المربحة	صكوك المشاركة	سندات الإجارة	صكوك المزارعة، المغارسة، المساقاة	صكوك الاستثمار الشرعية	صكوك المضاربة	الأسهم

المصدر: من إعداد الطالبة.

المطلب الثاني: وظائف السوق المالي الإسلامي

يأتي الاهتمام المتزايد بالسوق المالية الإسلامية من خلال ما يمكن أن تقوم به من وظائف مختلفة وأدوار متعددة، ويمكن توضيح أهمها فيما يلي:

1- **تعبئة المدخرات وتوجيهها لتمويل الاقتصاد:** تعتبر السوق المالية الإسلامية كحلقة وصل بين الوحدات الاقتصادية المدخرة والوحدات الاقتصادية المنتجة.

2- **توفير السيولة:** باعتبار أن السوق المالية الإسلامية سوق مستمرة دائمة وحرّة.

3- **السوق مؤشر لتحديد الأسعار وتقويم أداء الشركات الإسلامية:** فهي مكان لإتمام الصفقات

بشفافية أكثر، أي تحديد الأسعار على أساس الموضوعية وبصورة واقعية ويتم تحديد الأسعار

¹ - ماضي بلقاسم، خديجة لدرع: نحو تفعيل دور الأسواق المالية الإسلامية في مواجهة الأزمة المالية العالمية ماليزيا نموذجا، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 8، العدد 8، 2013، ص: 155.

من خلال التقاء قوى العرض والطلب عبر المفاوضة أو المزايدة.

4-تنوع الخيارات الاستثمارية وتنشيط سوقي الإصدار والتداول: إذ على تنوع الخيارات الاستثمارية وتوفير تشكيلة متنوعة من أدوات الاستثمار الشرعي الخالي من شبهة الربا، حيث تمنح كل مستثمر فرصة اختيار ما يرغب الاستثمار فيه من تلك الأدوات الاستثمارية الإسلامية وبما يتناسب مع حاجته لتحقيق الربحية والسيولة والأمان¹.

المطلب الثالث: الضوابط الشرعية والقانونية للسوق المالية الإسلامية

تختلف ضوابط السلوك في السوق المالي الإسلامي باختلاف الأدوات المالية المتداولة فيها، غير أن هناك ضوابط شرعية وقانونية عامة تميز السوق المالي الإسلامي وتعطيه أهمية أكثر، نذكر منها:

- 1- الالتزام بالقيم الإسلامية الإيمانية والأخلاقية والسلوكية في كل الأمور؛ كون هذه القيم تقي من الآثار السلبية لحدوث الأزمات المالية الناتجة عن ممارسة الاحتكارات أو التدليس أو المقامرة وغيرها.
- 2- تجنب مختلف المعاملات الربوية؛ في كافة المجالات، باعتبار أن الفوائد الربوية هي المولد والمنشط للأزمات الاقتصادية بصفة عامة، والأزمات في السوق المالي بصفة خاصة.
- 3- تجنب البيوع غير المشروعة؛ التي يتم بعضها في سوق الأوراق المالية المعاصرة مثل: بيع الغرر، بيع ما ليس عندك، بيعتين في بيعة واحدة... الخ.
- 4- ضبط وترشيد وتوجيه الاستثمارات نحو المشروعات الضرورية ذات المنفعة العامة؛ بما يساهم في حفظ الدين والعقل والنفس والعرض والمال، وهدف تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- 5- شيوع الصدق والشفافية والأمانة في المعاملات المالية؛ وتقديم البيانات والمعلومات الصحيحة حول العقود والصفقات والظروف المختلفة للسوق المالي.
- 6- الوفاء بالعهود والعقود؛ وتداول الأوراق المالية الإسلامية الرائجة واستحداث منتجات من شأنها أن تشجع المدخرين المحليين على توظيف أموالهم، وكذا إعادة توطين الأموال المهاجرة خارج البلاد².
- 7- الالتزام بشرط المشاركة في الربح أو الخسارة في نص واضح كامل لا يقبل التأويل وذلك على أساس القواعد المعمول بها في عقود المضاربة والمشاركات، وهذا حتى تصبح الورقة المالية المصدرة إسلامية في مجال التطبيق.

8- الاستثمار في مشروعات لها أولويات واضحة في مجال المصلحة العامة فلا يصح استثمار الموارد المعبئة عن طريق الأوراق المالية الإسلامية في مشروعات لدى دول أجنبية غير إسلامية بحجة أن الاستثمار أكثر أماناً وربحية لأنها تعني التبعية وهي لا تقل جرماً عن الربا.

¹ - بهجة بوسنة، سميرة بن يوسف، مرجع سبق ذكره، ص: 71-72.

² - جمال لعمارة، رايس حدة: **تحديات السوق المالي الإسلامي**، الملتقى الدولي حول: سيايات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 21-22 فيفري 2006، ص: 7.

9- الالتزام بمبدأ حرية الدخول إلى السوق وحرية المعاملات فيها، فلا يصح فرض أية قيود تمنع ممارسة أعمال السمسرة أو البيع أو الشراء لأن هذا المبدأ يمنع قيام الاحتكارات والتكتلات وهو ما يؤدي إلى قيام المنافسة الحرة التي تعمل على إزالة الفجوة بين أسعار التبادل والقيم الحقيقية للأوراق المالية. وأخيراً، فإن هذه الضوابط الشرعية العامة، تلعب دوراً استراتيجياً في تحسين أداء السوق وتكسيبه قدرة تنافسية عالية، مستقرة ومستمرة، تجعله في مستوى التحدي الذي تفرضه الأسواق المالية المعاصرة.¹

المطلب الرابع: التحديات التي تواجه الأسواق المالية الإسلامية

- تواجه الأسواق المالية الإسلامية العديد من الصعوبات التي تحول دون أداء مهامها ونذكر منها:
- 1- عدم وجود الخبرات الفنية الكاملة خاصة فيما يتعلق بالمحللين الماليين للأسواق والاستثمارات.
 - 2- هنالك اختلافات بين لجان ومجالس الرقابة الشرعية من بلد لآخر وربما كان من بنك لآخر في بعض الأحيان داخل البلد الواحد.
 - 3- لا زالت أسواق المال الإسلامية في حاجة ماسة لمزيد من المنتجات الإسلامية المبتكرة والمجازة شرعياً.
 - 4- إن الأنظمة الضرائبية وقوانين ولوائح الاستثمار باختلافاتها من بلد لآخر وإضافة لذلك انخفاض نسبة الشفافية قد أثرت سلباً على تعاملات البنوك الإسلامية في أسواق المال المحلية والعالمية.²
 - 5- ضعف الروابط القانونية والفنية والتكنولوجية بين أسواق رأس المال الإسلامية.
 - 6- فقدان الإطار الذي يتلاقى فيه عرض الأموال المتوافرة لدى العالم الإسلامي مع عنصر الطلب على تلك الأموال، ضمن نطاق الأرضية المشتركة للتلاقي المباشر بين المستثمرين وطالبي التمويل.
 - 7- غياب عملة موحدة للتعامل المباشر دون الحاجة إلى وسطاء الدفع والتغطية، والتحويل والتداول في معظم البلدان العربية والإسلامية.³

المبحث الثالث: ماهية البنوك الإسلامية

منذ ظهور البنوك الإسلامية وأهميتها تزداد يوماً بعد يوم؛ وذلك لأنها تعتبر ميزان التقدم الاقتصادي للدول كما تعد عصب الاقتصاد ومحركه الرئيسي، لأنها تحفظ الأموال، تحركها، تنميها،

¹ عبد الرزاق خليل، عادل عاشور: دور المصارف الإسلامية في دعم وتطوير أسواق رأس المال العربية، الملتقى الدولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 21-22 فيفري 2006، ص: 7.

² صباح فاطمة، رفيعة صباغ وآخرون: واقع وآفاق السوق المالية الإسلامية: دراسة تجارب لبعض البلدان الإسلامية والغربية، الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي، الواقع .. ورهانات المستقبل، المركز الجامعي غرداية، الجزائر، 23-24 فيفري 2011، ص: 14.

³ فلة عاشور، مسعودة نصبة: المؤسسات المالية الإسلامية ودورها في دعم الصناعة المالية الإسلامية والعمل المصرفي الإسلامي، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، جامعة عباس لغرور، خنشلة، الجزائر، العدد 2، 2017، ص: 245-246.

وتسهل تداولها؛ إذ أصبحت حقيقة واقعة ليس في حياة الأمة الإسلامية فحسب بل في جميع بقاع العالم، مقدمة بذلك فكر اقتصادي ذو طبيعة خاصة، يختلف كل الاختلاف عن الفكر الاقتصادي الربوي فهي تستمد مبادئها من العقيدة الإسلامية التي تحرم التعامل بالربا أخذاً وعطاءً، ومن هنا فإن الهدف من هذا المبحث يتمثل في محاولة إعطاء فكرة عامة حول هذه البنوك، وهذا يستلزم المرور بالمطالب التالية:

المطلب الأول: مفهوم وخصائص البنوك الإسلامية

المطلب الثاني: أهداف البنوك الإسلامية

المطلب الثالث: الصيغ التمويلية في البنوك الإسلامية

المطلب الرابع: مصادر أموال البنوك الإسلامية وعملياتها المصرفية

المطلب الأول: مفهوم وخصائص البنوك الإسلامية

تصنف البنوك الإسلامية من أهم المؤسسات المالية التي ظهرت في الدول الإسلامية، حيث تمكنت بأسلوب عملها المتميز من أن تثبت وجودها كبديل شرعي للبنوك التقليدية؛ فتتمثل مهمتها في تلبية حاجات المسلمين من إيداع أموالهم أو الحصول على قروض لتمويل مشاريعهم دون أخذ فائدة.

الفرع الأول: مفهوم البنوك الإسلامية

لا يوجد تعريف موحد للبنوك الإسلامية فقد تعددت التعاريف ويمكن ذكر البعض منها كما يلي:

البنك الإسلامي هو "مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية، بما يخدم بناء مجتمع التكامل الإسلامي وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي".¹

كما يعرف بأنه "كيان ووعاء يمتزج فيه فكر استثماري واقتصادي سليم ومال يبحث عن ربح حلال؛ لتخرج منه قنوات تجسد الأسس الجوهرية للاقتصاد الإسلامي وتنقل مبادئ من النظرية إلى التطبيق، ومن التطور إلى الواقع الملموس".²

ويعرف حسين محمد سمحان وسهيل أحمد سمحان **البنك الإسلامي** بأنه: "البنك الذي يلتزم بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاته المصرفية والاستثمارية، من خلال تطبيق مفهوم الوساطة المالية القائم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، ومن خلال الوكالة بنوعيتها العامة والخاصة".¹

¹ - محمد بن جاب الله، علال بن ثابت: تحديات البنوك الإسلامية ومساعي صمودها في ظل اقتصاد السوق، الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، بشار، الجزائر، 24-25 أبريل 2006، ص: 1.

² - شاعشية لخضر: الجوانب القانونية لتأسيس البنوك الإسلامية، مجلة الباحث، المركز الجامعي غرداية، الجزائر، العدد 7، 2007، ص: 167.

من خلال ما سبق يمكن القول أن البنك الاسلامي هو مؤسسة مالية، إسلامية تقوم بأداء الخدمات المصرفية والمالية كما تباشر أعمال التمويل والاستثمار في المجالات المختلفة في ضوء قواعد الشريعة الإسلامية وذلك مساهمة في غرس القيم والمثل والأخلاق الإسلامية والمساعدة على تحقيق الرقي الاقتصادي من تشغيل الأموال بقصد تحقيق الحياة الطبيعية الكريمة للأمة الإسلامية.

الفرع الثاني: خصائص البنوك الإسلامية

فمن خلال استعراضنا لتعريف البنوك الإسلامية نجد ان هذه البنوك تتمتع بالخصائص الآتية:
أولاً: يعتبر نشاط البنوك الإسلامية فكراً اقتصادياً مناسباً لمتطلبات الفرد والمجتمع في الزمان والمكان.

ثانياً: تأخذ البنوك الإسلامية شكلها المؤسسي، وتقوم بوظائفها الإدارية المصرفية، كاختيار الهيكل الإداري والوظائف المالية والإدارية الرشيدة وتدير القدرات البشرية.

ثالثاً: يعتبر البنك الإسلامي نظام اجتماعي شامل يهدف إلى غرس القيم الإسلامية في المجتمع، في مختلف المعاملات الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية².

رابعاً: تساهم البنوك الإسلامية في إحياء نظام الزكاة.

خامساً: المساهمة في إحياء ونشر فقه المعاملات.

سادساً: تيسير وتنشيط حركة التبادل التجاري بين الدول الإسلامية فيما بينها أو بين الدول الإسلامية ودول العالم³.

سابعاً: تعد العلاقة التي تربط البنوك الإسلامية مع عملائها سواء كانوا أصحاب حسابات استثمار وادخار أم مستخدمين لهذه الموارد بعلاقة مشاركة ومتاجرة قائمة على مبدأ تحمل المخاطر والمشاركة.

ثامناً: الالتزام بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية إذ يجب مراعاة ما شرعه الله في المعاملات بإحلال ما أحله وتحريم ما حرمه.

تاسعاً: عدم التعامل بالفائدة الربوية أخذاً وعطاءً أي أنها لا يمكن أن تعطي فائدة مقابل الموارد

التي تحصل عليها من المتعاملين معها، وتحقيق الربح في إطار ضوابط إسلامية محددة.

عاشراً: الصفة التنموية للبنوك الإسلامية حيث يستطيع البنك الإسلامي القيام بهذه الوظيفة عن

طريق تدعيم الوعي الادخاري بين أفراد المجتمع والمشاركة في العملية الاستثمارية.

¹- حسين محمد سمحان، سهيل أحمد سمحان: النقد والمصارف، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2010، ص: 189.

²- مرغاد لخضر، رايس حدة: رقابة البنك المركزي للبنوك الإسلامية في ظل نظام مصرفي معاصر، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص: 2.

³- بختي عمارية: مساهمة البنوك الإسلامية في تنمية الصكوك الإسلامية في سوق الإمارات، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، العدد 3، 2018، ص: 127.

إحدى عشر: خضوع المعاملات البنكية لقاعدة الغنم بالغرم إذ لو تعاقد شخص مع آخر في معاملة ما دون أن يتحمل أية خسارة وأن يكون له الربح فقط، فيكون ذلك العقد باطلاً لأنه يخالف حكم الإسلام.

إثنى عشر: قاعدة الخراج بالضمان أي أن الذي يضمن أصل شيء جاز له أن يحصل على ما تولد عنه من عائد¹.

المطلب الثاني: أهداف البنوك الإسلامية

استطاعت البنوك الإسلامية، منذ بدء ظهورها في العقد السابع في القرن الماضي تحقيق الكثير من الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية المتميزة؛ وتسعى أثناء أداء نشاطها المصرفي إلى تحقيق التوازن بين المصلحة الفردية ومصلحة المجتمع وذلك بتسطير مجموعة من الأهداف يمكن صياغتها كالآتي:

1- الأهداف المالية: البنك الإسلامي في المقام الأول مؤسسة مصرفية تقوم بأداء دور الوساطة المالية بمبدأ المشاركة ولها العديد من الأهداف المالية التي تعكس مدى نجاحها في أداء هذا الدور، تتمثل هذه الأهداف في: جذب الودائع وتنميتها، استثمار الأموال، تحقيق الأرباح².

2- الأهداف الخاصة بالمتعاملين: للمتعاملين في البنك الإسلامي أهداف متعددة يجب على البنك الحرص على تحقيقها وهي: تقديم الخدمات المصرفية، توفير التمويل للمستثمرين، والأمان للمودعين.

3- الأهداف الاجتماعية: تساهم البنوك الإسلامية في التنمية الاجتماعية، وذلك من خلال قيامها بالمهام الممثلة في إدارة صندوق الزكاة والصناديق الخيرية، إدارة الإرث والأموال، منح القروض الحسنة وتقديم التبرعات، إنشاء شركات التأمين الإسلامية لبث روح التعاون والتكافل بين أفراد المجتمع، تخليص الجمهور من التعامل الربوي من خلال التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية، وتحريم الاحتكار والاحتكار، بالإضافة إلى تشجيع الأيدي العاملة على الكسب الحلال، الأمر الذي يساهم في القضاء على البطالة³.

4- الأهداف المتعلقة بتنمية البنك: تتمثل جملة الأهداف التي تسعى من خلالها البنوك الإسلامية لتحقيق تنميتها في: تنمية الموارد البشرية، تحقيق معدلات نمو ملائمة، الانتشار جغرافياً واجتماعياً.

5- الأهداف المتعلقة بالجانب الابتكاري: في ظل البيئة التنافسية التي تعيش فيها البنوك الإسلامية، يعتبر إيجاد البديل الإسلامي المناسب أمراً لا بد منه خاصة المعاملات المصرفية التي تلبي احتياجات الأفراد والشركات والمؤسسات في شتى المجالات التجارية، الزراعية والصناعية.

¹- عرار مريم: البنوك الإسلامية تطبيقات ومعايير لجنة بازل الثالثة، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة ألكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 2014/2015، ص-ص: 8-9.

²- نغم حسين نعمة، رغد محمد نجم: المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، في دول مجلس التعاون الخليجي الواقع والتحديات، جامعة القادسية، العراق، العدد 2، المجلد 12، 2010، ص: 126.

³- هواربة بن حليلة، علي بطاهر، مرجع سبق ذكره، ص: 28-29.

ولمواجهة المنافسة مع نظيرتها التقليدية، تعمل البنوك الإسلامية على تنويع المنتجات والخدمات المصرفية والتمويلية التي تقدمها لاستقطاب أكبر عدد من العملاء واستيعاب الطلب المتزايد من قبلهم، وكذا تطوير مختلف الأساليب الاستثمارية التي تمكنها من استثمار الأموال في مختلف المجالات¹.

الشكل رقم (01-02): أهداف البنوك الإسلامية



المصدر: من إعداد الطالبة

المطلب الثالث: الصيغ التمويلية في البنوك الإسلامية

للبنوك الإسلامية صيغ تمويلية عديدة ومتنوعة تختلف باختلاف الأسلوب القائمة على أساسه، من حيث المشاركة، البيوع، المشاركة في الإنتاج الزراعي لتمد إلى الجانب التكافلي القائم على الإحسان.

الفرع الأول: التمويل بالتشارك

سيتم التطرق لصيغ التمويل بالتشارك بنوع من التفصيل، وتتمثل هذه الصيغ فيما يلي:

أولاً: صيغة المضاربة

1- **تعريف المضاربة:** وهي "اتحاد المال المقدم من أحد الأطراف والعمل المقدم من طرف آخر بهدف تنفيذ مشروع استثماري ما بحيث يقدم البنك المال اللازم للصفقة ويقدم صاحب المؤسسة جهده، ويصبح الطرفان شريكان في الغنم والغرم، ويطلق على الطرف الأول رب المال (المقرض) الذي عليه أن يتحمل عبئ الخسارة لو حده إذا ما وقعت، أما الطرف الثاني فيطلق عليه رب العمل (المضارب) الذي له نصيب في الربح وفقاً للنسب المتفق عليها، أما الخسارة فلا يتحمل منها المضارب شيئاً طالما لم يثبت تقصير أو تعدد من قبله"².

¹ - آمال لعمش: دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية دراسة-نقدية لبعض المنتجات المصرفية الإسلامية، رسالة

ماجستير، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، قسم العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2012/2011، ص: 11-12.

² - زبير عياش، سميرة مناصرة: التمويل الإسلامي كبدل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر، العدد 3، 2016، ص: 121.

2- أنواع المضاربة: وتنقسم إلى نوعين رئيسيين وهما:

أ- **المضاربة المطلقة:** وهي مضاربة مفتوحة لا يقيد فيها البنك العميل بقيوده مثل ممارسة المضاربة في نشاط اقتصادي بعينه، أو ممارسته مع أشخاص محددين يتعامل معهم أو الاتفاق على مكان بذاته لممارسة نشاط المضاربة فيه.

ب- **المضاربة المقيدة:** في هذا النوع من المضاربات يضع البنك قيودا وشروطا تقيد حركة العميل في إجراء أعمال المضاربة.

3- شروط المضاربة:

- أن يكون رأس المال نقدا في شكل عملات معدنية أو نقدية ويكون معلوم القدر والصفة.
- تسليم رأس المال إلى الطرف العامل و أن يكون الربح معلوما بينهما حسب الاتفاق.
- لا يضمن المضارب رأي المال إلا في حالة التعدي أو التقصير¹.

ثانيا: صيغة المشاركة

1- **تعريف المشاركة:** هي "العقد الذي يتم بمقتضاه تقديم المؤسسة الإسلامية أموالا تضاف إلى أموال العميل في صورة مشاركة في رأس المال، ويتحمل كلا الطرفين الخسارة كل بقدر نسبة مشاركته في رأس المال، كما يتم دفع النسبة المتفق عليها من الربح لأي من الطرفين مقابل الخدمات الإدارية."

2- أشكال المشاركة: تأخذ المشاركة 03 صور وهي:

أ- **المشاركة الثابتة:** وتعني المشاركة الدائمة وهي أن يقوم البنك بالإسهام في مشروع معين مع شريك آخر ويكون لكل منهما حصة في رأس المال، ويدار المشروع بحسب الاتفاق بين الطرفين.

ب- **المشاركة المنتهية بالتمليك (المتناقصة):** في هذا النوع من المشاركة يساهم البنك الإسلامي في رأس مال شركة أو منشأة تجارية أو عقار مع شريك أو أكثر، وعندئذ يستحق كل من الشركاء نصيبه في الأرباح بموجب الاتفاق الوارد بالعقد.

ت- **المشاركة الثابتة المنتهية (المؤقتة):** وفيها يشترك البنك مع طرف آخر أو أكثر لفترة معينة ويتم في النهاية تصفية المؤسسة وحصول كل طرف على حقوقه، بمعنى أن الاتفاق بين البنك والشركاء يتضمن توقيتا معينا للتمويل.

3- شروط المشاركة:

أ- أن المال والعمل شركة بين الطرفين (البنك والعميل).

ب- إن نصيب كل من الطرفين جزء شائع من الربح الفعلي المتحقق، حسب نسبته من رأس المال.

¹- بادة مراد: إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي - حالة وكالة ادرار بنك الخليج، مذكرة ماستر، تخصص مالية المؤسسة، قسم العلوم التجارية، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2017/2018، ص: 33-34.

ت- يتم الاتفاق مقدما بين الطرفين على نسبة تقسيم الربح الصافي منعا للجهالة والغرر¹.

الفرع الثاني: التمويل بالسويع

أولاً: صيغة المراجعة

1- تعريف المراجعة: وهي "بيع سلعة بمثل الثمن الذي اشترت به مع زيادة ربح معلوم، أي هي أن يقوم البنك الإسلامي بشراء سلعة بناء على وعد بالشراء يتقدم به أحد العملاء بطلب من البنك بشراء السلعة ويسدي رغبته في شرائها مرة ثانية، فهي بيع بهامش ربح متفق عليه"

2- أنواع المراجعة: تنقسم إلى قسمين وهما:

أ- **بيع المساومة:** وهذا يخضع للتفاوض بين الطرفين.

ب- **بيع الأمانة:** فيتطلب فيه معرفة الثمن الأصلي للسلعة.

3- شروط المراجعة:

أ- أن يكون ثمن السلعة الأول معلوما وأن يوضح البائع للمشتري كل ما يتعلق بالسلعة من العيوب.

ب- أن يحدد الربح لأنه جزء من ثمن المبيع، سواء كان نسبة أم قدرا محددا.

ت- أن يكون العقد الأول صحيحا فإذا كان فاسد فلا يجوز بيع المراجعة².

ثانيا: صيغة السلم

1- تعريف بيع السلم: وهو "بيع السلم هو ذلك البيع الذي يتم فيه تعجيل الثمن أي تقديمه على الفور

كاملا في مجلس العقد على أن يتم تسليم السلعة في وقت لاحق".

2- أنواع بيع السلم:

أ- **السلم البسيط:** هو النوع الأكثر استخداما في تمويل الصناعات الزراعية وذلك بالاستثمار في

مختلف المحاصيل الزراعية القابلة للتصنيع.

ب- **السلم الموازي:** يتضمن عقدي سلم، حيث يشتري البنك بضاعة سلما من مصدر معين ثم يبيعها

سلما إلى طرف آخر، على أن تكون البضاعة من الجنس، والمواصفات والكمية نفسها وبذلك فان البنك

يكون في العقد الأول رب السلم (الممول) وفي العقد الثاني المسلم إليه.

ت- **السلم المقسط:** وهو أن يتم تسليم مقدار معين من سلعة، على أن يتم القبض عند آجال متفاوتة،

عند كل اجل منها مقدارا معيناً، هذا النوع من السلم يضرب فيه أكثر لتسليم السلعة.

¹ -سوسن غربي: أساليب إدارة مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية - دراسة حالة بنك البركة بباتنة، مذكرية لنيل شهادة الماستر، تخصص

مالية وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة أم البواقي، أم البواقي، الجزائر، 2014/2013، ص:ص:14-16.

² - عبد الله علي، عبد الله الطوقي: أساليب تمويل الاستثمارات في المصارف الإسلامية البنكية - الأساليب والحلول المقترحة، مجلة جامعة

الناصر، جامعة الناصر، صنعاء، اليمن، العدد 4، 2014، ص:ص: 129-130.

3- شروط بيع السلم:

- أ- ضرورة بيان جنس ونوع وصفة ومقدار كل من المسلم فيه (البضاعة) ورأس السلم إما بالوزن أو الكيل أو العدد (الحساب) أو بالوصف إذا كان لا يوزن ولا يكال ولا يعد.
- ب- يشترط في رأس المال أن يكون نقداً.
- ت- أن يكون كلا من المسلم فيه ورأس المال مما يصح تملكه وبيعه¹.

ثالثاً: صيغة الإستصناع

- 1- تعريف الإستصناع: وهو "عقد بين المستصنع (المشتري) والصانع (البنك) بناء على طلب الأول بضاعة موصوفة والحصول عليها عند أجل التسليم على أن تكون مادة الصنع و/أو تكلفة العمل من الصانع شريطة أن يتم الاتفاق على الثمن وكيفية السداد سواء نقداً أو تقسيطاً".
- 2- أنواع الإستصناع:

- أ- الاستصناع العادي: وفي هذه الحالة يقوم البنك بصناعة السلعة محل العقد بنفسه.
- ب- الاستصناع الموازي: وهو أن يعقد البنك الإسلامي بخصوص السلعة الواحدة عقدين أحدهما مع العميل طالب السلع ويكون البنك فيه في دور الصانع، والآخر مع القادر على الصناعة كالمقاول مثلاً.

3- شروط الإستصناع:

- أ- أن يكون المصنوع معلوماً بتحديد مواصفات الشيء المطلوب صناعته تحديداً وافياً.
- ب- أن يكون المصنوع مما تدخله الصناعة، فلا يصح في البقول والحبوب ونحو ذلك.
- ت- أن تكون المواد المستخدمة في الشيء المصنوع من الصانع، فإذا كانت من المستصنع فإنه يكون عقد إجارة لا عقد استصناع ، ولا بد من بيان مكان تسليم المبيع إذا احتاج إلى ذلك².

رابعاً: صيغة الإجارة

- 1- تعريف الإجارة: وتمثل "بيعا لمنافع الأشياء مع بقاء أصولها في ملكية البائع، فالإجارة تختص بتمليك المنافع بمقابل أجرة، وبعبارة أخرى تتمثل في شراء العقارات والآلات والمعدات لحساب البنك وتأجيرها للعملاء وفق أجرة ومدة يتفق عليها".
- 2- أنواع الإجارة:

- أ- التأجير التشغيلي: هذا النوع يقوم على تأجير الأصول للقيام بعمل محدد ثم يسترد المؤجر الأصول لتأجيرها مرة أخرى لشخص آخر، ويعتبر البنك مسئول عمليا عن جميع النفقات.

¹ - فهمية سعيدي، نوال وزان: أساليب التمويل المعتمدة في تطور البنوك التقليدية والإسلامية، مذكرة ماستر، تخصص قانون خاص شامل، قسم القانون الخاص، جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية، الجزائر، 2016/2017، ص: 59-62.

² - موسى عمر مبارك أبو محميد: مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل 3، أطروحة دكتوراه، تخصص المصارف الإسلامية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2008، ص: 77-83.

ب- التأجير التمويلي (الإجارة المنتهية بالتملك): وهو تملك منفعة أصل معين للمستأجر خلال مدة معينة مع وعد المؤجر (المالك) بتملك ذلك الأصل للمستأجر في نهاية هذه المدة بسعر يحدده¹.

الفرع الثالث: التمويل بالمشاركة في الإنتاج الزراعي

أولاً: صيغة المساقاة

1- **تعريف المساقاة:** هي " صيغة تقوم على استغلال الأشجار المتنوعة بحيث يشترك فيها صاحب الأشجار بثروته مع صاحب العمل بجهد، وتكون نتيجة الاستغلال الايجابية بينهما بنسبة معينة يتفقان عليها، وإذا كانت النتيجة سلبية كفساد الثمار فإن صاحب الأشجار يخسر نصيبه من المحصول الزراعي ويخسر العامل الزراعي جهده وعمله، إذا لم يكن سببها التعدي والتقصير."

2- شروط المساقاة:

- أ- أن تجرى المساقات قبل نضوج الثمر ولا بد أن تكون عقد لازم لا يبطل ولا يفسخ إلا بالتراضي.
- ب- أن تكون حصة كل منهما بحصة من نمائها أو بحصة مشاعة منه.
- ت- أن تكون الأصول (الأشجار) معلومة عند الطرفين وكذا الأعمال المطلوبة من العامل يجب ذكرها وتعيينها (كالتقليم والتطعيم وحرث الأرض وتنقيتها من الأعشاب الضارة)، وإذا لم يعرف العمل المطلوب من العامل بطلت المعاملة لمكان الجهالة.

ثانياً: صيغة المزارعة

1- **تعريف المزارعة:** وهي "عقد من عقود الاستثمار الزراعي يتعاقد عليها مالك الأرض والعامل (المزارع) على أن تكون الأرض والبذور من المالك، ويقوم المزارع بالعمل الزراعي على أن يكون الناتج بين أطراف العقد مشاعاً وبنسبة معينة يتفقان عليها".

2- شروط المزارعة:

- أ- أن تكون الأرض معلومة صالحة للزراعة.
- ب- أن يحدد في العقد نوع الزراعة المستخدمة، ونوع المحصول الذي سيتم زراعته.
- ت- أن يتم تحديد مدة التمويل، أو بمعنى آخر مدة المزارعة في العقد تحديداً واضحاً².

ثالثاً: صيغة المغارسة

تعرف المغارسة: على أنها "دفع الأرض الصالحة للزراعة لشخص لكي يغرس فيها شجراً، على

¹ - محمد جمال شبانة: آلية توزيع الأرباح في المصارف الإسلامية الفلسطينية - دراسة حالة البنك الوطني الإسلامي، رسالة ماجستير، تخصص المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2016، ص: 43-44.

² - فتحة عقون: صنع التمويل في البنوك الإسلامية ودورها في تمويل الاستثمار - دراسة حالة بنك البركة الجزائري، رسالة ماجستير، تخصص نقود وتمويل، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2009/2008، ص: 60-63.

أن يتم اقتسام الشجر والأرض بين الطرفين حسب الاتفاق.¹

أي أن المغارسة عقد يجمع مالك الأرض والعامل الذي يقوم بزراعة هذه الأرض بأشجار معينة، ويكون الشجر والأرض بينهما بالاتفاق¹.

الفرع الرابع: التمويل التكافلي

أولاً: القرض الحسن

القرض الحسن: هو "عقد بين طرفين المقرض والمقترض، يتم بمقتضاه دفع مال مملوك للمقرض إلى المقرض على أن يقوم هذا الأخير برده إلى المقرض في الزمان والمكان المتفق عليهما".

ورغم أن هذا التعريف ليس فيه ما يفيد الزيادة على رأس المال، إلا أنه تضاف عادة كلمة "حسن" إلى القرض لكي يتم التفرقة بينه وبين القرض بفائدة، والتي تعتبر ربا، أي زيادة محرمة في الإسلام؛ وعلى هذا الأساس أي عدم وجود العائد، فإن البنوك الإسلامية لا تقدم القروض الحسنة إلا على نطاق ضيق ولعدد محدود من العملاء، كما أن معظمه يوجه لأغراض اجتماعية أو استهلاكية، إلا أن بعض البنوك الإسلامية تقدمه لأغراض إنتاجية، فيصبح من صيغ التمويل بالنسبة لها².

ثانياً: صيغة الزكاة

تعريف الزكاة: هي "إخراج من مال مخصوص بلغ نصاباً، وهي ما يخرجها الإنسان من حق الله تعالى إلى الفقراء، وسميت زكاة لما يكون فيها من رجاء البركة وتركية النفس وتتميتها بالخيرات، فهي النماء والطهارة والبركة، وقد فرضها الله تعالى في كتابه وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وإجماع أئمة".

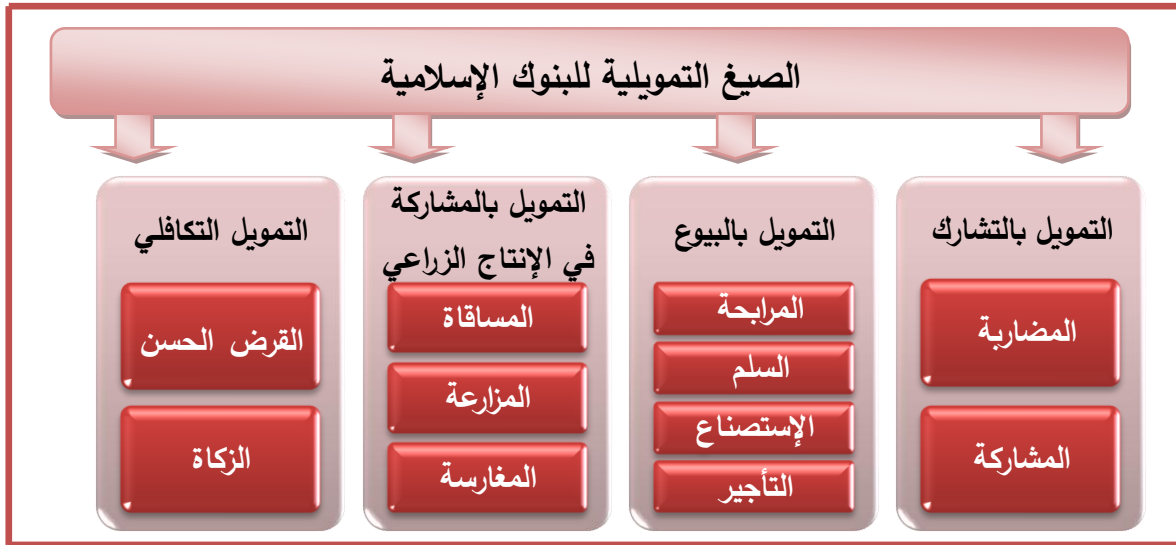
والتمويل عن طريق الزكاة يتيح فرص استثمار متعددة فهو يدمج المزيد من الأفراد ضمن دائرة الإنتاج فيصبحون منتجين وليسوا مستهلكين، ويساهمون في خلق مناصب العمل، وبذلك ينتقل هؤلاء من فئة استنزاف المدخرات إلى تمويل الاستثمارات³.

¹ - عبد الغني حريزي، أمين قسول: الطبيعة التنموية لصيغ التمويل والاستثمار القائمة على مفهوم الملكية بالبنوك الإسلامية، مجلة الريادة لإقتصاديات الأعمال، العدد 5، المجلد 3، 2017، ص: 67.

² - سليمان ناصر: التمويل قصير الأجل وتطبيقاته في البنوك الإسلامية نموذج الخصم والاعتماد المستندي، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة منافسة - مخاطر وتقنيات، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، 06-07 جوان 2005، ص: 5.

³ - زبير عياش، سميرة منصرة، مرجع سبق ذكره، ص: 128.

الشكل رقم (01-03): الصيغ التمويلية للبنوك الإسلامية



المصدر: من إعداد الطالبة

المطلب الرابع: مصادر أموال البنوك الإسلامية وعملياتها المصرفية

الفرع الأول: مصادر أموال البنوك الإسلامية

يقصد بها تلك الموارد التي تتدفق من خلالها الأموال المختلفة إلى البنك الإسلامي، ولا تخرج هذه المصادر عن نوعين رئيسيين من المصادر وهما:

أولاً: المصادر الداخلية (الذاتية) للأموال

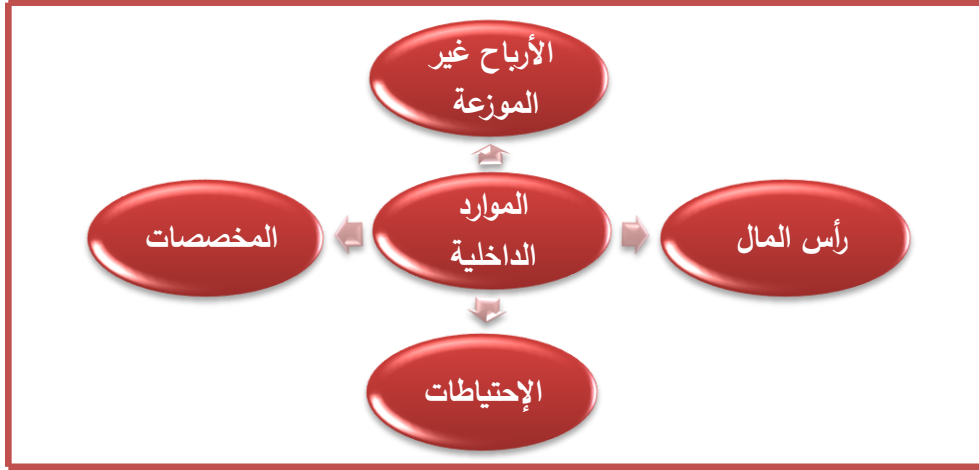
- 1- رأس المال: والذي يتم الحصول عليه من الموارد التي تتجمع في البنك من قبل المساهمين، يعد رأس المال بالنسبة للبنوك بمثابة تأمين لامتناع الخسائر المتوقعة والتي يمكن حدوثها في المستقبل بالإضافة إلى أنه يمثل المصدر الأساسي للأموال لبدء النشاط¹.
- 2- الإحتياطات: تحتفظ البنوك الإسلامية بجزء من أرباح السنوات السابق على شكل إحتياطات مالية تعزز رأس المال لمواجهة المخاطر المالية ولزيادة الثقة لدى المودعين بمتانة الوضع المالي للبنك ومنها: حساب الإحتياطي القانوني، حساب الإحتياطي الاختياري، حساب الإحتياطي الرأسمالي².
- 3- حساب الأرباح غير الموزعة: هي أرباح مرحلة من السنوات الماضية ولم يتم توزيعها من أجل الاتفاق على كيفية التوزيع وقد يكون عدم التوزيع برغبة من المساهمين.

¹ - محي الدين محمود عمر: إشكالية السيولة المصرفية في البنوك الإسلامية- حالة مصرف البركة الإسلامي 2009-2014، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسات إقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، العدد 23، 2015، ص: 115-116.

² - عمر محمد فهد شيخ عثمان: إدارة الموجودات / المطلوبات لدى المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، أطروحة دكتوراه، تخصص مصارف، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، جامعة دمشق، سوريا، 2009، ص: 40.

4-المخصصات: المخصصات هي مبالغ تقتطع من مجمل الأرباح لمواجهة خطر محتمل الحدوث خلال الفترة المالية المقبلة، لكنه قد لا يكون معلوما وقت الحدوث، أو مقداره بدقة، ولذا يقال المخصصات هي تحميل على الأرباح مثل المصروفات والخسائر¹.

الشكل رقم (01-04): الموارد الداخلية للبنك الاسلامي



المصدر: من إعداد الطالبة

ثانيا: المصادر الخارجية (غير الذاتية) للأموال

تعتبر أنشطة قبول الودائع والمدخرات أهم أنشطة البنوك الإسلامية إذ هي المصدر الرئيسي لقدرة البنوك على إجراء عمليات التمويل والاستثمار وذلك من خلال ما يلي:

1- الودائع:

أ- **الودائع الجارية:** وهي عبارة عن ودائع تحت الطلب، يقوم أصحابها بإيداعها في البنك للحفاظ عليها من جهة، وسهولة استخدامها في العمليات اليومية من جهة أخرى، حيث تتميز بسهولة سحب جزء منها أو كلها في أي وقت يرغب فيه أصحابها، وليس لها حد أدنى أو أقصى.

ب- **الودائع الاستثمارية:** تتمثل في الأموال التي يعهد بها العميل للبنك من أجل استثمارها وتوظيفها لمدة معينة، تكون في شكل عقد مضاربة، حيث يكون العميل رب المال والبنك مضاربا.

ت- **الودائع الادخارية:** عبارة عن حسابات تفتح لتشجيع صغار المدخرين، ويحصلون على جزء من الأرباح المحققة المحتسبة على أساس الرصيد الأدنى للحساب ويمنح المدخر عادة فيها دفتر تسجل فيه كل عمليات السحب والإيداع².

¹ - محي الدين محمود عمر، مرجع سبق ذكره، ص: 116.

² - سندس ربحان باهي: دراسة واقع فتح نوافذ إسلامية في البنوك التجارية - دراسة تجارب دولية رائدة، مذكرة ماستر، تخصص إدارة مالية، قسم علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2018/2017، ص: 18-19.

- 2- **الصكوك الإسلامية:** عبارة عن وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً في ملكية أعيان أو خدمات، أو موجودات مشروع ما، أو نشاط استثماري مباح شرعاً، تصدر وفق صيغ التمويل الإسلامي مع الالتزام بالضوابط الشرعية، ومن أهم هذه الصكوك: صكوك الإجارة الإسلامية، صكوك السلم الإسلامية.
- 3- **صناديق الاستثمار:** تمثل أوعية استثمارية تلبي حاجات ومتطلبات المودعين من استثمار أموالهم وفق المجالات التي تناسبهم لتحقيق عوائد مجزية، يأخذ البنك نسبة معروفة من الربح مقابل إدارته لهذا الصندوق، كما يمكنه أن يقوم بتوكيل أحد الجهات المختصة بهذا النشاط لإدارة هذا الصندوق مقابل نسبة معينة من الأرباح.
- 4- **ودائع المؤسسات المالية الإسلامية:** قد تقوم بعض البنوك الإسلامية بتحويل جزء من الفوائض النقدية لديها إلى البنوك الأخرى، إما في صورة ودائع استثمار أو في صورة ودائع جارية وذلك لتسوية بعض المعاملات بينها¹.
- 5- **سندات المقارضة المشتركة:** وهي عبارة عن وثائق موحدة القيمة وصادرة عن البنك بأسماء من يكتتبون بها مقابل دفع القيمة المحررة بها على أساس المشاركة في نتائج الأرباح المحققة سنوياً حسب شروط الإصدار، ولهذه السندات فترة محددة حيث لا تتعدى 10 سنوات.
- 6- **سندات المقارضة المخصصة:** تختلف هذه السندات عن سندات المقارضة المشتركة بأنها مربوطة بمشروع بعينه أو غرض محدد، ويتم تصنيفها على ضوء نتائج أعمال المشاريع الممولة من أموال هذا الإصدار ويحدد لها نسبة من إيرادات المشروع الصافية المستثمرة فيها من قبل مجلس إدارة البنك².
- الشكل رقم (01-05): الموارد الخارجية للبنك الإسلامي



المصدر: من إعداد الطالبة

¹- حسن حسين هندرين: دور المصارف الإسلامية في تطوير النشاط المصرفي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، جامعة المستنصرية، بغداد، العراق، العدد 28، 2011، ص: 104.

²- فراح عماد: دور البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماستر، تخصص مالية وبنوك، قسم علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2014/2013، ص: 41-42.

الفرع الثاني: العمليات المصرفية للبنوك الإسلامية

البنوك الإسلامية تقوم بالعديد من العمليات والخدمات ومنها ما يلي:

أولاً: الاعتماد المستندي

1- تعريف الاعتماد المستندي: هو "تعهد خطي صادر عن بنك (البنك المصدر) بناء على طلب عميله ووفقاً لتعليمات الشاري (طالب فتح الاعتماد) يتعهد به البنك المصدر بدفع مبلغ محدد وقبول سحبات زمنية بقيمة محددة وذلك خلال مدة محددة ومقابل استلام البنك المصدر لمستندات محددة".

2- أطراف الاعتماد المستندي:

- أ- بنك فاتح الاعتماد: وهو الذي يقدم إليه المستورد طلب فتح الاعتماد، ويصدر كتاب الاعتماد.
- ب- البنك المبلغ (المراسل): هو البنك الذي يقوم بإبلاغ المستفيد بنص خطاب الاعتماد الوارد إليه من البنك المصدر للاعتماد.
- ت- المستورد (المشتري): هو الأمر الذي يطلب من البنك فتح الاعتماد المستندي بالشروط المحددة.
- ث- المصدر (البائع): هو المستفيد الذي فتح الاعتماد لصالحه، ويبيع البضاعة للمستورد¹.

ثانياً: خطابات الضمان

1- تعريف خطاب الضمان: وهو تعهد يصدر من بنك بناء على طلب عميل له (الأمر) بدفع مبلغ معين لشخص آخر (المستفيد) دون قيد أو شرط إذا طلب منه ذلك خلال المدة المعينة في الخطاب، ويوضح في خطاب الضمان الغرض الذي صدر من أجله.

2- أطراف خطاب الضمان:

- أ- العميل (الأمر): هو الجهة أو الشخص الذي يطلب من بنكه إصدار خطاب الضمان.
- ب- البنك (الضامن): هو الجهة التي تقوم بإصدار خطاب الضمان بناء على طلب العميل.
- ت- المستفيد: هو الجهة التي يصدر خطاب الضمان لصالحها ويحق لها الاستفادة منه².

ثالثاً: التعامل بالأوراق المالية

هي مختلف الأدوات المالية من أسهم، سندات أو صكوك تعطى لحاملها الحق في الحصول على جزء من الربح أو العائد أو الحقين معاً، بما أنها تضمن حق أصحابها في استرداد القيمة الأصلية للورقة في نهاية مدة معينة أو الحق في الحصول على جزء من الأصول المادية المقابلة لها في ظروف معينة،

¹ - سارة بن حيزية: أساسيات الصيرفة الإسلامية، مذكرة ماستر، تخصص مالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2012/2011، ص: 117.

² - معهد الدراسات المصرفية: خطابات الضمان، إضاءات، نشرة توعوية، لعدد 10، الكويت، 2011، ص: 3.

وكذلك حق التصرف في الورقة ذاتها¹، لكن البنك الإسلامي لا يتعامل بالسندات سواء كان التعامل لحساب البنك أو لحساب العميل لأنه يتضمن فوائد، كما لا يتعامل مع الأسهم الممتازة التي تحمل عادة قسيمة (كبونا) بنسبة محددة ومعلومة، لكن التعامل في الأسهم العادية فهو نشاط مشروع على أساس أن حامل السهم يشارك في نتائج النشاط ربحاً أو خسارة².

رابعاً: خدمات الأوراق التجارية

1- تعريف الأوراق التجارية: الأوراق التجارية هي "صكوك قابلة للتداول، تمثل حقاً نقدياً، تستحق الدفع بمجرد الاطلاع أو بعد أجل قصير، يجري العرف على قبولها باعتبارها أداة للوفاء". وتقوم البنوك الإسلامية بمجموعة من الخدمات فيما يخص هذه الأوراق التجارية والتي من أهمها: تحصيل الأوراق التجارية، قبول الأوراق التجارية كضمان، استلام الأوراق التجارية وحفظها.

2- أنواع الأوراق التجارية:

أ- الكمبيالة: وهي صك مكتوب يتضمن بيانات معينة يأمر فيها الساحب شخصاً يسمى المسحوب عليه، بدفع مبلغ معين من النقود في تاريخ معين لإذن شخص ثالث يسمى المستفيد أو لحامله.

ب- الشيك: هو صك أو ورقة تجارية تتضمن أمراً من شخص طبيعي أو معنوي يسمى (الساحب) إلى شخص آخر يسمى (المسحوب عليه) بدفع مبلغ مالي معين لمصلحة شخص ثالث معنوي أو طبيعي يسمى (المستفيد).

ت- السند الإذني أو لأمر: هو صك مكتوب وفق شكل قانوني محدد يتضمن التزام الشخص المدين المحرر بدفع مبلغ معين من المال أو قابل للتعيين لإذن أو لأمر الشخص الدائن المستفيد³.

خامساً: عمليات الصرف الأجنبي (العملة الأجنبية)

عمليات الصرف الأجنبي: هي كل "عملة للدولة يتم تداولها خارج نطاق تلك الدولة". تعد عمليات الصرف الأجنبي أو ما يطلق عليها ببيع وشراء العملات، من الخدمات المصرفية الهامة وخاصة في مجال الاعتمادات المستندية، وتسديد الالتزامات المالية بالعملات المختلفة للبنوك الخارجية⁴.

¹ بوكساني رشيد: معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل تفعيلها، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005، ص: 53.

² حسن الحاج: أنواع المصرف الإسلامي، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 48، 2005، ص: 5.

³ مفيض الرحمن: التعامل بالأوراق التجارية في الشريعة الإسلامية، مجلة الجامعة الإسلامية العالمية شيتاغونغ، بنغلادش، المجلد 3، 2006، ص: 95-96.

⁴ بوداب سهام: علاج مشكلة السيولة في البنوك الإسلامية - دراسة حالة بنك أبوظبي الإسلامي، مذكرة ماستر، تخصص مالية وبنوك، قسم علوم التسيير، معهد العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر، 2013/2012، ص: 31.

خلاصة الفصل:

تم التعرف في هذا الفصل على الأسواق المالية الإسلامية من الناحية الواقية وحسب النظرة الشرعية، وذلك بذكر أبرز الجوانب المتعلقة بتلك الأسواق من حيث كيفية نشأتها، حقيقتها، أنواعها، والأدوات المالية المتداولة فيها، وكيفية تداولها، وكل ذلك بطريق الإيجاز قدر الإمكان.

إن السوق المالية الإسلامية من أهم العناصر في الإقتصاد الإسلامي لكنها لازالت في بدايتها حيث بدأت التحركات باتجاه إقامتها في العشرية الأخيرة عن طريق إقامة مؤسسات مالية إسلامية ثم إنشاء هيئات دولية دورها الرئيسي ترسيخ مبادئ الفكر المالي الاسلامي، وهناك تأكيد واضح على أن الشريعة الإسلامية لم تكن ولن تكون عائقا في وجه النمو والتطور الاقتصادي، وقد ارتفع التعامل بالصفك وبالمؤشرات المالية الإسلامية حيث أنها في تزايد مستمر.

ولكن هذه الصناعة لا زالت في البداية وتحتاج إلى الكثير من الجهود والخبرات والعمل المتواصل لأجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والإسلامية معا، ومواجهة جميع التحديات والعراقيل والتغلب على نقاط الضع، والأكد أن النمو الاقتصادي للدول الإسلامية لن يكون إلا بتطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية في كافة جوانب الحياة ومنها الاقتصادية والمالية.

الفصل الثاني

مشكلة السيولة في البنوك

الإسلامية

- تمهيد
- السيولة وإدارتها في البنوك الإسلامية..
- ماهية مشكلة السيولة في البنوك الإسلامية.
- علاج مشكلة فائض السيولة في البنوك الإسلامية.
- خلاصة الفصل

تمهيد

السيولة في البنك الإسلامي تشبه السيولة في البنوك الأخرى في كونها مؤشرا هاما على سلامة المركز المالي للبنك وبالتالي فهي تحتاج إلى ضبط وقياس؛ ولكن تختلف معها نظرا لطبيعة العمل المختلف للنوعين، فالبنوك التقليدية تعتمد أساسا على عنصر الفائدة في أما البنوك الإسلامية فتعتمد على نظام المشاركة في الربح والخسارة.

وتعتبر إدارة السيولة من أهم القضايا التي تواجه المؤسسات المالية الإسلامية لحدائتها وقلة التقنيات والأدوات المتاحة لذلك؛ مما أدى بها إلى التحفظ في استثمار أموالها لفقدانها للآليات الملائمة لإدارة السيولة، إذ تواجه الصناعة المصرفية مجموعة من المشاكل ولعل أهم مشكلة قد تواجهها البنوك الإسلامية هي مشكلة فائض السيولة وإدارتها، لذا فإن إدارة السيولة تعد من أهم الأنشطة التي تقوم بها البنوك وإدارتها بطريقة سليمة يمكن أن يحد من احتمالات حدوث مشاكل خطيرة؛ ولهذا السبب فإن تحليل السيولة والطرق التي تُحل بها مشكلة فائض السيولة بالبنوك الإسلامية بصفة منتظمة هي عملية ضرورية وحساسة، ويجب متابعتها من قبل الإدارة العليا في المؤسسات المالية، ولمعالجة كل هذه النقاط تم بلورة هذا الفصل وقُسم على الشكل التالي:

المبحث الأول: السيولة وإدارتها في البنوك الإسلامية.

المبحث الثاني: ماهية مشكلة السيولة في البنوك الإسلامية.

المبحث الثالث: دور أدوات السوق المالي الاسلامي في علاج فائض السيولة في البنوك الإسلامية.

المبحث الأول: السيولة وإدارتها في البنوك الإسلامية

تعد السيولة في البنوك الإسلامية العنصر الجوهرى الذي يعكس فلسفة تلك البنوك، فهي المحرك الأساسى لأي نشاط إقتصادى، تمويلي، استثماري وتنموي؛ ونظرا لأهميتها فقد نصت القوانين المصرفية على نسب محددة يجب الالتزام بها، للموازنة بين التدفقات الداخلية والخارجية للسيولة بمل يوفر لها العائد المناسب من إستثماراتها وفي نفس الوقت مواجهة الإحتياجات الطارئة وغير المتوقعة للسيولة.

ونحاول في هذا المبحث التعرف على السيولة وكيفية إدارتها، ومعرفة مختلف الجوانب المتعلقة بها، وإلقاء الضوء على الصعوبات التي تواجه البنوك في إدارة سيولتها، وعليه قسم هذا المبحث إلى:

المطلب الأول: ماهية السيولة في البنوك الإسلامية.

المطلب الثاني: إدارة السيولة في البنوك الإسلامية.

المطلب الثالث: متطلبات التسعير الفعال للسيولة والمؤسسات اللازمة لإدارتها.

المطلب الرابع: الصعوبات التي تواجه البنوك الإسلامية في إدارة السيولة.

المطلب الأول: ماهية السيولة في البنوك الإسلامية

إن التقييم الرشيد للسيولة من القضايا التي تزايدت أهميتها نتيجة لتغيرات الظروف الاقتصادية وتأثيرها على البنوك الإسلامية؛ فهي تمكن البنوك من التعامل مع السيولة توفيراً وإبقاءً وصرفاً وتحصيلاً لتحقيق التوازن المطلوب بفاعلية وكفاءة، ولتوضيح ذلك تناولنا في هذا المطلب ما يلي:

الفرع الأول: مفهوم السيولة في البنوك الإسلامية وأهميتها

قبل التطرق لمفهوم السيولة بالبنوك الإسلامية، نتناول أولاً أهم التعاريف لمصطلح السيولة.

لغة: سال يسيل سيلا وسيلانا، جرى، وأسأله إسالة بمعنى مسيل، ويقال أسال الماء: أجراه.¹

والسيولة من السيول وهي جمع السيل وهو الماء الكثير السائل، وأضيفت التاء المصدرية، وهذا يسمى المصدر الاصطناعي وهو أمر سائغ في اللغة العربية.

والسيولة كمفهوم مجرد: هي القدرة على توفير الأموال لمواجهة الالتزامات التعاقدية، ومتطلبات العملاء غير التعاقدية بأسعار مناسبة في كل الأوقات.²

لقد تعددت وتنوعت مفاهيم السيولة في الاصطلاح الاقتصادي واختلفت من مؤلف لآخر، ومنها:

¹- لبنى عبد اللطيف محمود جابر: بور المصارف الإسلامية في إدارة السيولة النقدية، رسالة ماجستير، تخصص الفقه المقارن، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2015، ص: 3.

²- معهد الدراسات المصرفية، إدارة السيولة في المصرف التجاري، إضاءات، نشرة توعوية، الكويت، السلسلة 5، العدد2، سبتمبر 2012، ص: 2.

أولاً: تعريف السيولة في المؤسسات الاقتصادية

يعرفها المجلس الأمريكي للمحاسبة (USA) بأنها: "القدرة على مواجهة الطلبات المتوقعة والغير متوقعة على النقدية، أي بمعناها العام قدرة المؤسسة على مواجهة الطلب النقدي بأقل خسارة ممكنة"¹.

وتعرف السيولة بأنها: "ما يملكه البنك من الكتلة النقدية في الصندوق والحسابات الجارية في البنوك بالإضافة إلى الأوراق المالية المتداولة، وتعرف السيولة بالنسبة لأي مشروع بقدرته لمقابلة المطلوبات التي تقدم للدفع الفوري ونفس هذا المفهوم ينطبق على البنك الذي عليه أن يكون جاهزاً لحركات سحب يومية بل وخلال ساعات ودقائق العمل اليومي بالنسبة لودائعه"².

كما تعرف السيولة بأنها: "النقود نفسها، وما في معناها أو توفير النقود الكافية وما في حكمها لمواجهة التزامات المؤسسة ومتطلبات تطویرها"³.

ثانياً: تعريف السيولة في البنوك (السيولة المصرفية)

تعرف على أنها "قدرة البنك على مواجهة التزاماته عند تحققها بسرعة وبتكلفة منخفضة"، وتتمثل في: مقابلة طلبات أصحاب الحسابات للسحب من حساباتهم، وتلبية طلبات التمويل المستكملة للشروط"⁴.

كما عرف مجلس النقد السوري السيولة بقوله: "أنها مدى قدرة البنك على الإيفاء بالالتزامات، وتمويل الزيادة في جانب الموجودات، دون الاضطرار إلى تسيل الموجودات بأسعار غير عادلة، أو اللجوء إلى مصادر أموال ذات تكلفة عالية"⁵.

ويعرفها شوقي بورقبة على أنها "القدرة على تحويل الأصول إلى نقود بشكل سريع ودون تحقيق خسارة"، وبالتالي يمكن القول أن السيولة تبين قدرة البنك على تحويل أصولها إلى نقدية من خلال بعدين:

• البعد الأول: الوقت الذي تتطلبه عملية تحويل الأصل إلى نقدية إذ كلما قصر ذلك الوقت زادت درجة سيولة ذلك الأصل.

• البعد الثاني: درجة التأكد التي ترتبط بعملية التحويل أي درجة التأكد من السعر الذي سوف تتم

¹ - بن سليم محسن، بن رجم محمد خميسي: الأساليب الحديثة لإدارة مخاطر السيولة مقارنة السيولة المعرضة للخطر، مجلة الإقتصاد والمالية، العدد 3، 2016 ص: 64.

² - أمينة بن خزناني، خميسي قايد: قياس وتحليل مخاطر السيولة في البنوك التجارية - حالة بنك المؤسسة العربية المصرفية للفترة 2008-2012، مجلة الابتكار والتسويق، جامعة جيلالي ليايس، سيدي بلعباس، الجزائر، العدد 3، 2016، ص: 79.

³ - علي محي الدين القرة داغي: إدارة السيولة في المؤسسات المالية الإسلامية - دراسة فقهية إقتصادية، الدورة العشرون للمجمع الفقهي الإسلامي المنعقدة في مكة المكرمة، 25-29 ديسمبر 2010، ص: 5.

⁴ - حسين سعيد: إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، المؤتمر الخامس للمصارف الإسلامية والمؤسسات المالية الإسلامية في سورية، مارس 2010، ص: 7.

⁵ - غسان غندور: إدارة السيولة لدى المصارف الإسلامية في سورية، دراسة تحليلية مقارنة، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والإقتصادية، جامعة تكريت، العراق، المجلد: 1، العدد: 37، 2017، ص: 241.

بموجبه عملية تحويل أصل إلى نقدية ولا تترتب عليه أي خسارة للبنك¹.

وبناء على ما سبق فإن للسيولة ثلاثة أبعاد يجب مراعاتها وهي:

1- الوقت: أي سرعة تحويل الموجود إلى نقد.

2- المخاطرة: أي احتمالية هبوط قيمة الموجود المراد تسييله أو احتمالية تقصير أو إهمال المصدر.

3- الكلفة: أي الخسارة أو التضحية المالية التي قد توجد في عملية تنفيذ التحويل إلى نقد².

وعليه تعرف السيولة في البنوك الإسلامية على الشكل التالي:

عرف حسين حسين شحاتة السيولة في البنوك الإسلامية على أنها: "المقدرة على الوفاء بالالتزامات الحالية بما يضمن سير الأنشطة بدون مشكلات ولا معوقات، والاستثمار الرشيد للأموال المتاحة مما يحقق أقصى عائد ممكن في ضوء أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية"³.

ويقسم مفهوم السيولة إلى مفهومين كالتالي:

مفهوم كمي: ويعبر عنه بكمية الموجودات التي يمكن تحويلها إلى نقد في وقت ما للإيفاء بالالتزامات المستحقة والمترتبة على البنك دون تأخير.

مفهوم نقدي: ويعبر عنه بكمية الموجودات القابلة للتحويل السريع إلى نقد، مضافا إليها الأموال التي يتم الحصول عليها نتيجة تسديد التزامات العملاء، أو من خلال الحصول على ودائع جديدة⁴.

ويقصد بالسيولة أيضا "الاحتفاظ بموجودات نقدية سائلة فضلا عن موجودات مالية يغلب عليها صفة السيولة لمواجهة الاحتياجات النقدية الفورية أو العاجلة"⁵.

ثالثا: أهمية السيولة في البنوك الإسلامية

تحظى السيولة بأهمية استثنائية وتعد من أولويات الإدارة في البنوك التقليدية، ولا نكون مجافين للحقيقة اذا ما ذكرنا بأن أهميتها ربما تفوق مثيلاتها في البنوك التقليدية وذلك للأسباب الآتية:

¹ - شوقي بورقة: إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، حوار الأرباء العلمي في المعهد الإقتصادي الإسلامي، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011/2010، ص: 36.

² - نضال رؤوف أحمد: دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي، دراسة تطبيقية في مصرف الراجحي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، العراق، العدد 36، 2013، ص: 303.

³ - حسين حسين شحاتة: إدارة السيولة في المصارف الإسلامية المعايير والأدوات، الدورة العشرون للمجمع الفقهي الإسلامي المنعقدة في مكة المكرمة، 26/25 ديسمبر 2010، ص: 14.

⁴ - علي أحمد السالوس: إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، الدورة العشرون للمجمع الفقهي الإسلامي المنعقدة في مكة المكرمة، 25-29 ديسمبر 2010، ص: 4.

⁵ - بلال نوري سعيد الكروي: تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة - دراسة مقارنة بين مصرفي الراجحي والرشيد، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، جامعة كربلاء، العراق، العدد 24، ص: 7.

- 1- حاجة البنوك إلى السيولة لمواجهة إحتياجات عملائها للأموال والمتمثلة في سحبهم لودائعهم أو الاقتراض من البنك وهي إحتياجات مستمرة لذا يجب أن تكون البنوك مستعدة لمواجهة هذه المتطلبات¹.
- 2- حتمت الشريعة الإسلامية محاربة الاكتناز مهما كان شكله ونوعه وأينما وجد، الأمر الذي يحتم على البنوك الإسلامية استثمار ودائعها واحتياطياتها بما يخدم تحقيق التنمية الاقتصادية والبشرية.
- 3- نظراً لطبيعة البنوك الإسلامية وافتقارها إلى رعاية البنوك المركزية من حيث أنه لا يعتبر الملاذ الأخير للحصول على السيولة كما هو الحال في البنوك التقليدية، تلجأ البنوك الإسلامية إلى الاحتفاظ بمقدار كبير من الأموال السائلة لمجابهة متطلبات السيولة المختلفة.
- 4- توريق أصول بغرض إصدار صكوك، لتحقيق عوائد مجزية للمستثمرين وتغطية جزء من العجز.
- 5- مؤشر إيجابي للبنك في السوق المالي والمحللين والمصنفين والجهات الرقابية².
- 6- يوظف البنك الإسلامي معظم الأموال في مشروعات اقتصادية تنموية فعلية مختلفة الآجال وهذا يبرز أهمية تخطيط النقدية اللازمة لها وفق البرامج الزمنية حتى لا يحدث أي خلل في هذه البرامج.
- 7- ضرورة المحافظة على سمعة البنك الإسلامي، فوجود فائض نقدي أكثر من الواجب الاحتفاظ به قد يفهم منه أنه لا يوجد لديه برنامج استثماري وأنه يجمد الأموال، كما أن وجود عجز نقدي قد يعرض البنك الإسلامي لمشكلات، وهذا يقود إلى فقد الثقة به³.

الفرع الثاني: مكونات السيولة في البنوك الإسلامية والعوامل المؤثرة فيها: وتتمثل في:

أولاً: مكونات السيولة في البنوك الإسلامية

تتكون السيولة في البنوك الإسلامية من السيولة النقدية وشبه النقدية، وذلك كما يلي:

- 1- **السيولة النقدية:** وتسمى كذلك بالسيولة الحاضرة وهي عبارة عن النقدية لدى البنك وتحت تصرفه، وتشمل ما يلي:
 - أ- **النقدية بالعملة الوطنية، والعملات الأجنبية:** وهي الأموال الموجودة في خزائن البنك في صورة نقد سائل من عملات رسمية ومساعدة وأجنبية.
 - ب- **الودائع لدى البنوك الأخرى، ولدى البنك المركزي:** حيث يلتزم البنك وفقاً للقوانين المنظمة بالاحتفاظ لدى البنك المركزي بأموال سائلة، وفي شكل احتياطي للحفاظ على حقوق المودعين.
 - ج- **الشيكات تحت التحصيل:** وهي شيكات مقدمة من عملائه لتحصيلها وإضافة قيمتها إلى حسابات

¹ - أحلام بوعبدلي، عائشة طيبي: إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، دراسة مقارنة لعينة من البنوك العاملة في قطر، مجلة رؤى إقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 8، 2015، ص: 107.

² - أسامة العاني، محمود الشويات: إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، المؤتمر الدولي الثاني للمالية والمصرفية الإسلامية، قسم المصارف الإسلامية، جامعة عجلون الوطنية، الأردن، 2015، ص: 9-10.

³ - أحمد سعد الرباطي، صابرين المبروك الحداد: إدارة السيولة بالمصارف الإسلامية الأسس والنظريات، المؤتمر الدولي العلمي الثاني للمالية والمصرفية الإسلامية، كلية الشريعة، عمان، الأردن، 30/28 جويلية 2015، ص: 15.

العملاء بالبنك، وتحدد البنوك نسبة من هذه الشيكات لتدخل تحت نطاق السيولة¹.

2- السيولة شبه النقدية: تتكون السيولة في هذه الحالة من الأصول التي يمكن تصفيتها وتصريفها سريعاً أي بيعها أو رهنها، وهي أصول استثمارية، تتميز بقصر أجل الاستحقاق (3 أشهر)، مثل أدونات الخزنة، الكمبيالات المخصصة، الأوراق المالية، الأسهم والمستحقات المضمونة لدى العملاء.²

ثانياً: العوامل المؤثرة في السيولة في البنوك الإسلامية

من العوامل المؤثرة في السيولة ما يلي:

1- عمليات الإيداع والسحب على الودائع: تؤدي عمليات السحب من الودائع إلى تخفيض نقدية الصندوق لدى البنك وبالتالي تؤدي إلى تقليص سيولته، في حين كلما زاد حجم ودائع زبائنه وكانت حركة ودائعه أكثر استقراراً كانت سيولته مرتفعة.

2- الوعي المصرفي لدى الجمهور: نلاحظ في الدول النامية أن درجة الوعي المصرفي لدى مواطنيها منخفضة إذا أنهم يفضلون أن تكون أموالهم تحت أيديهم وعدم قيامهم باستخدام الصكوك وأدوات الوفاء الأخرى كبطاقات الائتمان.

3- موقف البنك المركزي على البنوك: إذا اعتمد البنك سياسة تقليص عرض النقد في أوقات التضخم، فإنه سيخفض من حجم الأرصدة النقدية المتوفرة لديها، ويقلل قابليتها على منح القروض.³

4- رصيد عمليات المقاصة بين البنوك: تزداد السيولة للبنك إذا ظهر أن رصيد حسابه دائماً لدى البنك المركزي نتيجة تسوية حساباته مع البنوك الأخرى العاملة في لدولة، ففي هذه الحالة تضاف موارد نقدية جديدة إلى إحتياجاته النقدية التي يحتفظ بها البنك المركزي مما يزيد من درجة النقدية.⁴

الفرع الثالث: النسب التقليدية والحديثة للسيولة في البنوك الإسلامية

وهناك نوعين من نسب السيولة تتمثل في النسب التقليدية والنسب الحديثة

أولاً: النسب التقليدية للسيولة: يشتمل هذا النوع من النسب على 7 أنواع وهي:

1- نسبة السيولة النقدية: تمثل السيولة النقدية مدى قدرت البنك على الوفاء بالتزاماته الجارية (قصيرة الأجل) بالاعتماد على النقدية الجاهزة وما يشبهها، فكلما كانت هذه النسبة مرتفعة كانت مؤشر جيد وإيجابي

¹ - علا نعيم عبد القادر، زياد محمد عرمان وآخرون: مفاهيم حديثة في إدارة البنوك، دار البداية، عمان، الأردن، 2009، ص: 116-117.

² - محفوطي فؤاد، ماجي عبد المجيد وآخرون: الإستخدامات المالية والأنشطة الإستثمارية في المصارف الإسلامية كآلية إستراتيجية، الملتقى الدولي الأول حول الإقتصاد الإسلامي: واقع ورهانات المستقبل، جامعة غرداية، الجزائر، 23 - 24 فيفري، 2011، ص: 5.

³ - حسين محسن توفيق المطيري، خولة طالب جبار الأسدي: السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة - بحث تطبيقي في مصرف الرشيد، مجلة دراسات محاسبية ومالية، بغداد، العراق، المجلد 11، العدد 37، 2016، ص: 105.

⁴ - محمد نواف عابد: دراسة مقارنة لتقييم الأداء المصرفي بالإعتماد على مؤشرات السيولة والربحية للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين للمدة 2010-2017، مجلة إقتصاديات المال والأعمال، جامعة، عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر، 2019، العدد 8، ص: 219.

للبنك، وتحسب بالعلاقة التالية:¹

$$\text{نسبة السيولة النقدية} = \frac{\text{النقدية والأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية سريعة}}{\text{الالتزامات قصيرة الأجل}} \times 100$$

2- نسبة الاحتياطي القانوني: حيث ألزم البنك المركزي جميع البنوك الإسلامية والتجارية بأن تحتفظ لدى البنك المركزي وبدون فائدة بـ رصيد دائن بنسبة معينة مما لديها من الودائع، وهي تساوي:

$$\text{نسبة الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{أرصدة نقدية مودعة لدى البنك المركزي}}{\text{قيمة إجمالي الودائع + التزامات أخرى}} \times 100$$

3- نسبة التداول: تظهر هذه النسبة إمكانية تغطية الالتزامات المستحقة بواسطة الموجودات التي تتكون من نقد؛ أو التي يمكن تحويلها إلى نقد في مواعيد تتفق مع تواريخ استحقاق هذه الالتزامات، انخفاض هذه النسبة يشير إلى أن إدارة البنك سوف تتعرض إلى صعوبة في مواجهة الالتزامات المستحقة عليها في تاريخ الاستحقاق، وفي حالة الارتفاع فان ذلك يدل على أن البنك يتمكن من تحويل موجوداته المتداولة إلى نقد بسهولة، وفي الوقت المناسب ويجب أن لا تقل هذه النسبة عن 1.2 % وتساوي:²

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{المطلوبات المتداولة}} \times 100$$

4- نسبة النقدية / إجمالي الودائع: تقيس هذه النسبة إمكانية رد البنك الإسلامي للودائع من خلال النقدية المتاحة لديه والتي يمكنه السيطرة عليها بشكل مباشر، وتساوي:

$$\text{نسبة النقدية / إجمالي الودائع} = \frac{\text{إجمالي النقدية}}{\text{إجمالي الودائع (الجارية + الاستثمارية)}} \times 100$$

5- نسبة الأصول السائلة / أرصدة إجمالي الأصول: تقيد هذه النسبة في الوقوف على الأهمية النسبية للأصول السائلة إلى مجموعة الأصول الكلية للبنك، بما يسهم في التعرف على موقف السيولة

¹ - إياد زملط، محمد نواف عابد: أثر مؤشرات السيولة والربحية على مؤشرات الأداء السوقية للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوالصياف، المسيلة، الجزائر، المجلد 12، العدد 1، 2019، ص: 118.

² - نهلة قادري، ياسين ضيف، واقع السيولة في البنوك الإسلامية: دراسة حالة عينة من البنوك الإسلامية العاملة بالقطاع المصرفي الإماراتي خلال الفترة 2009-2014، مجلة ميلاف للبحوث والعمليات، جامعة عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر، العدد 2، ديسمبر 2015، ص 119.

بالنسبة لبقية استخدامات البنك المختلفة.¹

الاصول السائلة (النقدية والشبه النقدية)

$$\text{نسبة الاصول السائلة / ارصدة اجمالي الاصول} = 100 \times \frac{\text{الاصول السائلة (النقدية والشبه النقدية)}}{\text{اجمالي الاصول (السيولة + التمويل والاستثمار)}}$$

6- نسبة الأصول السائلة / إجمالي الالتزامات: وتقيس قدرة البنك علي سداد التزاماته المختلفة قبل الأطراف المتعددة خارج البنك سواء كانت هذه الالتزامات ودائع أو غيرها من الالتزامات، وتساوي:

الاصول السائلة (النقدية + شبه النقدية)

$$\text{نسبة الأصول السائلة / إجمالي الالتزامات} = 100 \times \frac{\text{الاصول السائلة (النقدية + شبه النقدية)}}{\text{إجمالي الإلتزامات (الودائع + الإلتزامات الأخرى)}}$$

7- نسبة الأصول السائلة / إجمالي أرصدة التمويل والاستثمار: تمكن البنك من الوقوف على مدى مناسبة مجالات الاستخدام التي يمارسها، فمجال السيولة مقارنة بمجال التوظيف مثلاً؛ يعكس أمام البنك موقفه بالنسبة لنوعيات الودائع التي لديه، فكما سبق وأوضحنا يجب أن يعمل البنك على توظيف الجزء الأكبر منها في صورة تمويلية واستثمارية متوسطة وطويلة الأجل، ويمكن قياس نسبة الأصول السائلة إلى أرصدة التمويل والاستثمار على النحو التالي:²

إجمال الاصول السائلة (النقدية + شبه النقدية)

$$\text{إجمالي ارصدة التمويل والاستثمار (المضاربة المشاركة والمرابحة والمتاجرة والاستثمار المباشر)} = 100 \times \frac{\text{إجمال الاصول السائلة (النقدية + شبه النقدية)}}$$

ثانياً: نسب السيولة حسب لجنة بازل 3

توصلت لجنة بازل في بداية يوليو 2010 إلى اتفاقية جديدة سميت بـ بازل 3 أعادت صياغة كل من مفهوم رأس المال والسيولة، ومن الواضح أن لجنة بازل ترغب في بلورة معيار عالمي للسيولة.³

إذ تعتبر نسبة السيولة من أهم الإصلاحات التي جاءت بها اتفاقية بازل 3، للحفاظ على سيولة كافية لمواجهة الضغوطات وحالات نقص السيولة ومساعدة المشرفين في مراقبة والحفاظ على السيولة، وذلك بإدخال نسبتين لقياس السيولة تحققان هدفين منفصلين ولكن متكاملين، الأولى تتعلق بالسيولة قصيرة الأجل

¹- فادي القرعان، حسن كتلو وآخرون، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية-دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية في سورية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، جامعة تشرين، سوريا، المجلد 36، العدد 4، 2014، ص: 299.

²- عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، المملكة العربية السعودية، 2004، ص:ص: 149-150.

³- طهراوي أسماء، بن حبيب عبد الرزاق: إدارة المخاطر في الصيرفة الإسلامية في ظل معايير بازل، دراسات إقتصادية إسلامية، المجلد 19، العدد 1، 2013، ص:ص: 80-82.

Stable Net) NSFR) الأجل الطويل بالمدى (Liquidity Coverage Ratio) LCR والثانية تتعلق بالمدى الطويل الأجل (Funding Ratio).

1- معيار السيولة على المدى القصير (LCR): وهي الحد الأدنى من السيولة الذي يجب على البنك الاحتفاظ به في الأجل القصير، لضمان أن البنك لديه ما يكفي من الأصول السائلة ذات الجودة العالية للتغلب على الأزمات والصدمات الخطيرة والتي من شأنها أن تستمر لشهر كامل، وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة تغطية السيولة} = \frac{\text{مخزون الأصول السائلة عالية الجودة}}{\text{صافي التدفقات النقدية الخارجة خلال 30 يوم}} \times 100\%$$

2- معيار السيولة على المدى الطويل (NSFR): هي المبلغ المتوفر من التمويل المستقر لتلبية المطلوبات من التمويل المستقر التي يجب أن تكون أكبر أو تساوي 100%، وتهدف هذه النسبة إلى تعزيز قدرة البنوك على التكيف الهيكلي على المدى الطويل من خلال تشجيعهم على تمويل أنشطتهم بمصادر أكثر إستقراراً من الأموال، تحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة صافي التمويل المستقر} = \frac{\text{مبلغ التمويل المستقر المتاح}}{\text{مبلغ التمويل المستقر المطلوب}} \times 100\%$$

حيث أن: **مبلغ التمويل المستقر المتاح**: هو جميع مصادر التمويل المتوفرة للبنك والتي يمكن استخدامها لمدة سنة فما فوق.

مبلغ التمويل المستقر المطلوب: هو مجموعة الاحتياجات إلى الموارد المالية على الأصول داخل وخارج الميزانية.¹

المطلب الثاني: إدارة السيولة في البنوك الإسلامية

إن من أهم الإدارات في البنوك مهما كانت طبيعتها تتمثل في إدارة السيولة، لأنها تعني إدارة الأموال، فإدارة السيولة تعمل من جهة على استخدام الأموال، كما لها عملاً من جهة أخرى وهو الحصول على الأموال، فانخفاضها يؤدي إلى عدم توفر السيولة لمقابلة احتياجات المودعين والدائنين، وارتفاعها يولد مشكلة فائض السيولة بسبب افتقارها للطرق المناسبة لاستثماره وتوظيفه، لذا سنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم إدارة السيولة في البنوك الإسلامية، أهميتها، أهدافها بالإضافة إلى مختلف نظرياتها.

¹ - الويزة أوصغير: دراسات اتجاهات البنك المركزي في تطبيق مقررات لجنة بازل وآثارها على البنوك التجارية - دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس ومصر، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم إقتصادية، جامعة محمد بوالصياف، المسيلة، الجزائر، 2017/2018، ص: 110-111.

الفرع الأول: مفهوم إدارة السيولة في البنوك الإسلامية وأهميتها

أولاً: مفهوم إدارة السيولة في البنوك الإسلامية

تعني إدارة السيولة: "معرفة احتياجات البنك من النقد والأصول السائلة وكيفية مواجهة هذه الاحتياجات، وتعتبر هذه الاحتياجات عن كمية السيولة الواجب الاحتفاظ بها والتي تعتبر أحد المشكلات الأساسية التي تستحوذ على الاهتمام في الجهاز المصرفي¹."

ويتضح من التعريف السابق بأن لإدارة السيولة طرفان هما:

الأول: في أن يستثمر فائض السيولة بغية تحقيق أقصى عائد ممكن، إذ أن تكديس الأموال لدى البنك وتجاوزها للحدود المسموحة من دون استثمار، يعد مؤشراً سلبياً على كفاءة إدارته النقدية، لأن ذلك يعني فقدان عوائد كان بالإمكان الحصول عليها.

الثاني: المقدرة على الوفاء بالالتزامات لاسيما الحالية منها بأدنى التكاليف، ويتعين على البنك في سبيل تحقيق ذلك الموازنة بين الأصول والمطلوبات من حيث الأجل أو العائد أو توافر التمويل².

تعرف كذلك بأنها: "تحديد احتياجات السيولة ثم إدارة المركز المالي للبنك أو المؤسسة"³.

وتعرف أيضاً: "مقدرة البنك على الوفاء لسحوبات المودعين وتلبية احتياجات الممولين في الوقت

المناسب ودون الاضطرار إلى بيع أوراق مالية بخسائر كبيرة أو الاقتراض بالفائدة"⁴.

ثانياً: أهمية إدارة السيولة في البنوك الإسلامية

تكمن أهمية إدارة السيولة في كونها تخفض من المخاطر التي تحدث جراء حدوث فائض أو عجز في السيولة، أضف إلى ذلك التذبذب الحاصل في أسعار الفائدة وأسعار الصرف والتغيرات في خصائص الأسواق، وغيرها من الأمور التي تستوجب أن تدار السيولة بكفاءة عالية.

مواجهة متطلبات السيولة المختلفة، من عمليات التشغيل اليومية أو للحيلة، أو لدافع المضاربة الذي يتيح استغلال فرص مربحة وغير متوقعة، الاحتفاظ بمعدلات مرتفعة من السيولة.

وفي المقابل، فإن الاحتفاظ بمقادير مرتفعة من السيولة سيزيد من مخاطر عدم استغلال الموارد

¹- وهبية رجراج: إدارة السيولة في البنوك التجارية ودور البنك المركزي في تنظيمها، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، العدد 5، الجزائر 3، الجزائر، 2014، ص-ص: 265-266.

²- يوسف بن عبد الله الشبيلي، أدوات إدارة مخاطر السيولة وبدائل إتفاقية إعادة الشراء في المؤسسات المالية الإسلامية، المؤتمر الحادي عشر للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، 7-8 ماي 2012، ص-ص: 2-3.

³- رحيم حسين، الإقتصاد المصرفي، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، 2008، ص: 227.

⁴- أحمد محمد السعد، إبراهيم عبد الحليم عباد: معالجة فائض السيولة من خلال أدوات التمويل عقد الـ pot نموذجاً، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، كلية الشريعة، جامعة اليرموك، الأردن، 2015، ص: 7.

المالية، التي قد ترجع إلى ارتفاع تكلفة الأموال، وانخفاض كفاءة التكاليف، والذي يؤثر بشكل كبير على وضعها التنافسي، وينعكس سلباً على الأرباح، ومن ثم على الأداء وعلى قيمة البنوك الإسلامية السوقية.

وبالتالي ووفقاً لما سبق، فالحاجة ملحة إلى وجود آلية يتم من خلالها الحصول على الأموال بسرعة وسهولة وبشكل يتماشى مع الشريعة الإسلامية.¹

كما تبرز أهمية توفر السيولة لدى البنوك الإسلامية فيما يلي:

- 1- تحقيق التوازن بين حجم مصادر السيولة الداخلة من الإيداعات أو تسديد الإلتزامات، وحجم السيولة الخارجة على شكل تمويل واستثمار مقارنة برأس مال البنك.
- 2- ترتبط السيولة بالربحية والأمان، وخاصة في ظل عدم القدرة على الإقتراض بالفائدة (كما في المصارف التقليدية)².

الفرع الثاني: أهداف ونظريات إدارة السيولة في البنوك الإسلامية

يمكن الهدف من خلال إدارة البنوك لسيولتها فيما يلي:

أولاً: أهداف إدارة السيولة في البنوك الإسلامية

- 1- توفير الإدارة المصرفية السليمة التي تتخذ القرارات المناسبة بشأن الوصول إلى مستوى معين من حجم الودائع بحيث لا يكون زائداً عن الحاجة.
- 2- المحافظة على سيولة كافية لتلبية الاحتياجات الطارئة دون اللجوء إلى تصفية بعض الأصول.
- 3- تحقيق عائد مناسب ومنافس على استثمارات البنك.
- 4- تقليل مخاطر الاستثمار التي يمكن أن تنشأ عن عدم التأكد من المحيط من أسواق المالية أو من ظروف المؤسسات المالية المصدرة للأدوات المالية التي يستثمر فيها البنك ويكون ذلك بشكل أساسي من خلال تنويع محفظة الأوراق المالية ووضع الحدود القصوى لها.
- 5- وضع الضوابط والقواعد والسقوف لتقليل مخاطرة البنك بمجالات التوظيف والوصول إلى مخاطرة مقبولة ومدروسة.
- 6- المراجعة الدورية لسياسة السيولة بما يتناسب مع نشاطات البنك.
- 7- وضع حدود دنيا للسيولة بما يتلاءم ونشاطات البنك والنسب المحددة من قبل السلطات النقدية³.

ثانياً: نظريات إدارة السيولة

توجد عدة نظريات لإدارة السيولة، إلا أنّ أهمّها تتمثل في خمسة نظريات أساسية وهي كالآتي:

¹ - عز الدين مصطفى الكور: أثر السيولة على كفاءة التكلفة والأداء - دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الأردنية، مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، أكاديمية الدراسات العليا، المركز العالي للمهن الإدارية والمالية، طرابلس، ليبيا، 2008، ص: 6-7.

² - غسان غندور، مرجع سبق ذكره، ص: 241.

³ - سالية فاروق هباني: مفهوم السيولة وإدارتها في النظام المصرفي الإسلامي، بنك السودان المركزي، مجلة المصرفي، العدد 87، 2018، ص: 6.

1- **نظرية القرض التجاري:** تقوم هذه النظرية على أساس أن سيولة البنك تتحقق تلقائياً من خلال التصفية الذاتية لقروضه التي يجب أن تكون لفترات قصيرة ولغايات تمويل رأس المال العامل، حيث يقوم المقترضون برد ما اقترضوه من أموال بعد إكمالهم لدوراتهم التجارية بنجاح، وطبقاً لهذه النظرية فإن البنوك لا تقرض لغايات شراء العقارات أو الاستثمار في الأسهم والسندات وذلك لطول فترة الاسترداد المتوقعة في هذه المجالات.¹

2- **نظرية إمكانية التحويل (التبديل):** تنطلق هذه النظرية من فرضية مفادها أن سيولة البنك تعتبر جيدة مادامت لديه موجودات يمكن تحويلها إلى نقد بأسرع وقت ممكن، وبأقل خسارة ممكنة، فإذا لم يتقدم المقترض على سداد التزاماته المالية، فإن البنك يقوم بتحويل بعض من احتياطياته الثانوية، إلى نقد.

ولو تناولنا نظرية إمكانية التحويل في البنوك الإسلامية، لوجدنا أن هذه البنوك تمارس وظيفة خلق الائتمان، إذ تقوم بتوفير الاعتمادات المستندية والقبولات المصرفية؛ إلا أن هناك اختلاف أساسي في البنوك الإسلامية، فإذا ما أوفت هذه البنوك قيمة خطاب الضمان مثلاً للمستفيد، ولم يتوفر لديها تأمينات نقدية تغطي قيمة ما دفعته فإنها تطالبه بالفرق ولا تتقاضى أي فائدة على المبلغ المدفوع من قبلها، ويجوز لها أخذ أجرة بمقدار ما تبذله من جهد وعمل إجرائي بنسبة المبلغ الذي صدر به الضمان.²

3- **نظرية الدخل المتوقع:** تقوم على أساس أن إدارة البنك يمكن أن تعتمد في تخطيطها للسيولة على الدخل المتوقع للمقترض، وبالتالي فإنها تدخل في اعتبارها الدخل المتوقع للمقترضين في المستقبل، وهذا يمكن البنك من منح قروض متوسطة وطويلة الأجل، إضافة إلى منحه للقروض قصيرة الأجل مادامت عملية سداد هذه القروض تكون من الدخل المتوقع للمقترضين بشكل أقساط دورية منظمة (كل شهر أو كل شهرين...) ما يجعل البنك يتمتع بسيولة عالية، وذلك بسبب الانتظام النسبي للتدفقات النقدية، توقعها.³

والبين عدم مشروعية هذه النظرية من حيث استخدامها في البنوك الإسلامية، فالبنوك التقليدية تقرض مقابل الفائدة المحرمة شرعاً، والتي تمتنع البنوك الإسلامية عن التعامل بها أخذاً وعطاءً.⁴

4- **نظرية إدارة المطلوبات:** تتركز هذه النظرية على جانب المطلوبات، وتؤكد على أن البنوك لديها القدرة على توفير السيولة في جانب المطلوبات، كما هو الحال في جانب الموجودات، وذلك من خلال استحداث أنواع جديدة من الودائع، منها: شهادات الإيداع، لمواجهة طلبات المودعين للدفع لهم، بدلاً من بيع

¹ عز الدين مصطفى الكور، أثر السيولة على كفاءة التكلفة والأداء، دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الأردنية، مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني المنعقد في 28/27 أبريل 2010، طرابلس، ليبيا، ص: 8.

² أسامة العاني، محمود شويات: السيولة النقدية في المصارف الإسلامية بين المحددات الشرعية والقانونية، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، الأردن، المجلد 23، العدد 2، 2017، ص: 16.

³ محمد جبار الصائغ، رضا صاحب أبو حمد: دراسة تحليلية للسيولة المصرفية لعينة من المصارف التجارية الأردنية، جامعة الكوفة، العراق، 2002، ص: 8.

⁴ أسامة العاني، محمود شويات، مرجع سبق ذكره، ص: 17.

الموجودات عند الحاجة للسيولة.¹

5- نظرية نموذج الكمبيوتر: تمثل العلاقات المتداخلة بين بنود الميزانية وقائمة الدخل مع مرور الوقت

وفق معادلات في برنامج الكمبيوتر على شكل تحليل إحصائي، وتتميز هذه النظرية بما يلي:

- إمكانية التنبؤ بوساطة البرنامج عن حاجة السيولة المستقبلية وكيفية مواجهتها.
- البرنامج مرن، يضع حلاً لكل مشكلة على حدة، وليس حلاً دائماً لجميع المشكلات.
- تتوقف سيولة موجودات محفظة البنك على عوامل مستمدة من طبيعة النظام الاقتصادي والمالي لكل بلد، وعلى خصائص هيكل الودائع المصرفية.²

مما سبق فانه يمكن للبنوك الإسلامية استخدام النظرية التي تراها مناسبة لإدارة سيولتها، فيما إذا تقيدت بالمحددات الشرعية وابتعدت عن الشبهات، حيث أن نظريتي إمكانية التحويل ونظرية نموذج الكمبيوتر هي الأكثر ملائمة لإدارة السيولة في البنوك الإسلامية لإمكانية تنقيتها من الشبهات وملائمتها للمتطلبات الشرعية.³

الفرع الثالث: إجراءات إدارة السيولة في البنوك الإسلامية

تتطلب إدارة السيولة في البنوك الإسلامية الإجراءات التالية:

أولاً: المراجعة الدورية لسياسة السيولة بما يتناسب مع نشاطات البنك.

ثانياً: التواصل والتنسيق الدائم بين القائمين على وضع سياسات السيولة وبين الجهات الأخرى التي يتوفر لديها معلومات تؤثر على وضع السيولة (كمدراء التمويل والاستثمار).

ثالثاً: تأمين خطط طوارئ بديلة للتمكن من مواجهة أزمات السيولة التي قد يتعرض لها البنك.

رابعاً: وضع حدود دنيا للسيولة بما يناسب نشاطات البنك والنسب المحددة من قبل السلطات النقدية.

خامساً: توفير نظام رقابة داخلي للتحقق من كفاية سياسة السيولة وحسن تنفيذها.

سادساً: الموائمة بين عمليات التمويل والاستثمار والودائع من حيث الآجال والحجم، وهذا يتطلب تحليل الفجوات ومدد الاستحقاق للموجودات والمطلوبات.

سابعاً: تنويع مصادر التمويل وزيادة الاعتماد على الودائع الاستثمارية طويلة الأجل.

ثامناً: ضرورة وضع المخصصات والاحتياطات اللازمة لمواجهة المخاطر المتوقعة.

¹ - ميثاق هاتف عبد السادة، إلهام ناظم وآخرون: تقسيم الأداء المصرفي بإعتماد تحليل نسب السيولة والربحية - دراسة مقارنة بين مصارف عراقية وأردنية، مجلة جامعة كربلاء العلمية، جامعة كربلاء، العراق، المجلد 6، العدد 1، 2008، ص: 123.

² - عمر محمد فهد شيخ عثمان، إدارة الموجودات/المطلوبات لدى المصارف التقليدية والمصارف الإقتصادية الإسلامية دراسة تحليلية تطبيقية مقارنة، أطروحة دكتوراه، تخصص الفلسفة في العلوم المالية والمصرفية، دمشق، سوريا، 2009، ص: 30.

³ - أسامة العاني، محمود شويات، مرجع سبق ذكره، ص: 18.

تاسعا: استخدام التسديد أو التوريد من خلال إصدار صكوك للإجارة والسلم وغيرها.

عاشرا: تطوير أدوات جديدة لإدارة السيولة في السوق النقدية وسوق رأس المال¹.

المطلب الثالث: متطلبات التسعير الفعال للسيولة والمؤسسات اللازمة لإدارتها

هناك العديد من المتطلبات التي تسهم في تفعيل تسيير السيولة في المصرفية الإسلامية، ومنها:

الفرع الأول: متطلبات التسعير الفعال للسيولة بالبنوك الإسلامية: وتتمثل في

أولاً: التحديد الدقيق والواضح لمصادر الأموال في البنوك الإسلامية

بما تشمله من رأس مال وأرباح محتجزة واحتياطات، إلى جانب الودائع بأشكالها المختلفة الجارية منها والادخارية والاستثمارية، بالإضافة إلى أية التزامات أخرى اتجاه البنوك الإسلامية والتقليدية.

ثانياً: تحديد مجالات الاستخدامات المالية من البنوك الإسلامية

بما تمثله من نقديات لدى خزينتها ولدى البنك المركزي والبنوك الأخرى، والاستثمارات المباشرة للبنوك، وعمليات التمويل المختلفة في مجالات المضاربة والمشاركة وغيرها، إلى جانب احتياطات البنوك من الأصول الثابتة².

ثالثاً: تخطيط التدفقات النقدية في البنوك الإسلامية

يجب العمل على تصنيف وتحليل التدفقات النقدية لتحقيق درجة مناسبة من التناغم فيما بينها حتى تتمكن البنوك من توفير درجة معينة من السيولة، وذلك بغية تغطية الاحتياجات التالية³:

1- الطلبات العادية والجارية لأصحاب الودائع الجارية.

2- الطلبات العادية والفجائية لأصحاب الودائع الادخارية والاستثمارية إذا أمكن سحبها قبل موعدها.

3- انتهاء الفرص الاستثمارية المتاحة أمام البنوك.

4- طلبات التمويل المختلفة للمشاركة والمراوحة والمضاربة.

رابعاً: التعرف على مواطن التعارض بين السيولة والربحية

كون الاحتفاظ بقدر يزيد عن اللازم يفقد البنك أرباحاً كان يمكنه تحقيقها إذ عمد إلى تشغيل هذه السيولة في مجالات تدر أرباحاً، فالربحية كهدف والسيولة كوسيلة تعارضهما يمثل عائقاً أمام تحقيق أهداف البنك الإسلامي.

¹ - عبد القادر الدويك: إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، المؤتمر الخامس للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في سورية، بنك سوريا الإسلامي الدولي، دمشق، سوريا، بدون سنة نشر، ص-ص: 21-25.

² - محفوطي فؤاد، ماجي عبد المجيد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 6.

³ - خالد بوعافية، مومن بكوش جابر: السيولة المصرفية وأثرها على العائد والمخاطرة-دراسة مقارنة بين بنكين تجاري وإسلامي، مذكرة ماستر، تخصص إقتصاد نقدي وبنكي، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2017-2018، ص: 20.

خامساً: تطبيق قاعدة تناسب الآجال كمدخل لإدارة السيولة

تقوم بعض البنوك بخلط جميع موارد البنك معا ثم توزعها على كافة مجالات الاستخدام دون البحث عن مواعيد استحقاقها وآجالها المتباينة، ويعرض ذلك البنك لإمكانية تعرضه للحرج أمام عملائه، بل وأمام الجهات الرسمية المصرفية، وبالتالي تم الإعتماد على تخصيص المصادر على الاستخدامات بحسب آجالها بنسب معينة وذلك على النحو التالي:

- 1- الودائع الجارية تخصص للنقدية والأرصدة لدى البنوك والتمويل قصير الأجل مثل المتاجرة والمربحة.
- 2- الودائع الاستثمارية تخصص نسبة منها للنقدية والتمويل قصير وطويل الأجل مثل المشاركة والمضاربة.
- 3- ودائع التوفير وتخصص للنقدية والأرصدة لدى البنوك والتمويل قصير الأجل والاستثمارات طويلة الأجل.
- 4- الأموال المملوكة للبنك، وتخصص للأصول الثابتة في البنوك والاستثمارات طويلة الأجل.¹

الفرع الثاني: المؤسسات اللازمة لإدارة السيولة في البنوك الإسلامية

لا بد من وجود بنية أساسية مكونة من الأنظمة والمؤسسات الضرورية لإدارة السيولة، ومنها:

أولاً: السوق المالية الإسلامية الدولية: تأسست السوق المالية الإسلامية الدولية في البحرين لتوفير ما تحتاجه البنوك الإسلامية الدولية من سيولة ومنتجات مصرفية إسلامية، وتسعى لأن تكون لاعباً فعالاً في تطوير سوق رأس المال وسوق النقد الإسلامي، لمعالجة مشكلة السيولة لدى البنوك الإسلامية.

ثانياً: مركز إدارة السيولة الإسلامية: لأهمية السيولة في البنوك الإسلامية قامت مجموعة من البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية على رأسها البنك الإسلامي للتنمية وبنك دبي الإسلامي وبيت التمويل الكويتي بالإضافة إلى بنك البحرين الإسلامي عام 2002م بإنشاء مركز لإدارة السيولة للبنوك الإسلامية مقره مملكة البحرين، ولهذا المركز أهداف ووظائف تكمن في:

- 1- تسهيل خلق سوق مالي مصرفي يسمح للمؤسسات المالية الإسلامية بإدارة أصولها بفاعلية.
- 2- السعي لخلق سوق ثانوية يمكن تداول الأدوات المالية الإسلامية به.
- 3- تمكين هذه المؤسسات من استثمار سيولتها الفائضة بأدوات ذات سيولة قصيرة ومتوسطة الأجل
- 4- مدعومة بالأصول وقابلة للتجارة، يصدرها هذا المركز.
- 5- العمل على إيجاد فرص استثمار قصيرة الأجل، لديها مصداقية شرعية أكبر وأكثر سعة بشكل

¹ - سوسن محمد سليم السعدي: المخاطر الناتجة عن السيولة في البنوك الإسلامية، رسالة ماجستير، تخصص الاقتصاد والمصارف الإسلامية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، 2010، ص: 61-63.

- 6- تنافسي من صفقات المربحة، وغيرها من الأهداف الرامية لتحسين أداء البنوك الإسلامية.
 - 7- تسهيل إنشاء سوق مال ببنية تتيح للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية إدارة الفجوات المالية بين أصولها وخصومها.
 - 8- إتاحة أدوات مالية إسلامية قابلة للتداول والتي تمكن البنوك من استغلال فوائض السيولة لديها.
 - 9- توفير فرص الاستثمار قصيرة الأجل والمقبولة شرعاً وذات الأسعار التنافسية.
 - 10- تمكين المؤسسات المالية من سهولة تسييل الأوراق المالية لتحسين صورة محافظها المالية.¹
- ثالثاً: سوق النقد ما بين البنوك بماليزيا:** هو نظام هدفه الرئيس تسوية استثمارات الأوراق المالية قصيرة الأجل للبنوك الإسلامية، إلى جانب القيام بدور القناة التي يجري من خلالها تنفيذ السياسة النقدية.
- رابعاً: الهيئة العالمية لإدارة السيولة الإسلامية:** ومن أهدافها الأساسية إصدار الأدوات المالية التي تتفق مع الشريعة الإسلامية بغرض مساعدة البنوك الإسلامية على إدارة السيولة بكفاءة وفعالية.
- خامساً: صناديق السيولة الإسلامية:** تساعد هذه الصناديق على خلق أدوات قصيرة الأجل لتداول السيولة بين البنوك والمؤسسات الإسلامية.²

المطلب الرابع: الصعوبات التي تواجه البنوك الإسلامية في إدارة السيولة

تعرض البنوك الإسلامية للعديد من الصعوبات والتحديات التي تواجهها لإدارة سيولتها ومنها:

- 1- ضيق سوق الأدوات المالية الإسلامية التي تستخدم للتحوط وإدارة المخاطر.
 - 2- تطبيق بعض المناهج التي قد لا تقي في الغالب بالمتطلبات الشرعية.
 - 3- ازدياد الضغط على المؤسسات المالية الإسلامية لناحية الوفاء بالمتطلبات الخارجية: متطلبات لجنة بازل خاصة فيما يتعلق بالمتطلبات الدنيا لرأس المال وطرق إدارة المخاطر.³
- كما يشير الممارسين والعاملين في قطاع البنوك الإسلامية إلى وجود العديد من القضايا الشائكة والتحديات الأخرى المتعلقة بإدارة السيولة في القطاع المصرفي الإسلامي، أهمها:

التحدي الأول: العلاقة بين البنك المركزي والبنوك الإسلامية- تعاني البنوك الإسلامية من رقابة

البنك المركزي عليها حيث يتم إخضاعها للأنظمة واللوائح المعمول بها، إذ تفرض البنوك المركزية قيود تعتبر من أكبر تحديات العمل المصرفي الإسلامي والقوانين والتنظيمات التي يلزمها البنك المركزي على جميع البنوك والمؤسسات المالية، في إطاره التنظيمي؛ فمثلاً:

¹ - أحمد محمد السعد، حمود بني خالد: التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية مشكلة السيولة أنموذجاً، المؤتمر الدولي الأول للمالية والمصرفية الإسلامية، 2014، ص:ص-9-10.

² - عبد الكريم قندوز، حكيم براضية: تقنيات وإستراتيجيات إدارة السيولة بالمؤسسات المالية الإسلامية - الفرص والتحديات، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، العدد 2، 2014، ص:ص-25-26.

³ - المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب: المخاطر المصرفية - حالة المصارف الإسلامية، الخرطوم، السودان، 2018، ص: 5.

إذا اعتمد البنك المركزي سياسة تقليص عرض العملة، فإنه سيعمل على تخفيض حجم الأرصدة النقدية الحاضرة، وتعتمد سياسة البنك المركزي هذه على رفع سعر إعادة الخصم وبيع السندات الحكومية في السوق المفتوحة ورفع نسبة الاحتياطي النقدي القانوني، ويحصل العكس في حالة توسيع عرض العملة، وينتج عن العلاقة مع البنك المركزي ما يلي:

- سياسة الإيداع لدى البنك المركزي والدعم قصير الأجل لطلبات البنوك الإسلامية من السيولة.
- مشكل الملجأ الأخير أو المقرض الأخير والذي يحتم على البنوك الإسلامية التعامل بالفائدة مع البنك المركزي لأجل إدارة السيولة قصيرة الأجل.
- سياسة العرض والإفصاح للحسابات الختامية ومراعاة المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية، وذلك أن العرض والإفصاح للحسابات في الصيرفة الإسلامية يختف عن مثيلاتها التقليدية نتيجة اختلاف طبيعة الأصول والخصوم لذا ينبغي تماشي سياسة الإفصاح وفق المعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.
- هيكل علاقة البنوك الإسلامية مع أصحاب الحسابات الاستثمارية والممولين، خاصة في مجال توقيع الأرباح لأن ذلك يعكس مدى شفافية البنوك الإسلامية وإتباعها لأسس العدالة.
- كما تعاني من القوانين التي قد تحد من حركتها في جوانب الاستثمار الداخلي أو الخارجي¹.

التحدي الثاني: التوافر المحدود للسوق النقدي وسوق ما بين البنوك المتوافق وأحكام الشريعة

الإسلامية هو السبب الرئيسي لمخاطر السيولة، فالشريعة الإسلامية تحرم الاقتراض على أساس الفائدة.

التحدي الثالث: سطحية الأسواق الثانوية حيث أن الأدوات المالية التي يمكن تداولها في السوق الثانوية محدودة والشريعة الإسلامية تفرض بعض القيود على تداول الأدوات المالية، ما لم تستند تلك الأدوات إلى أصول حقيقية.

المبحث الثاني: مشكلة السيولة في البنوك الإسلامية

تحظى مشكلة السيولة بصفة عامة ومشكلة فائض السيولة بصفة خاصة بأهمية بالغة لدى كل من البنوك الإسلامية والتقليدية، بل ربما تفوق أهميتها في الأولى عن الثانية، ويرجع السبب في ذلك إلى الشريعة الإسلامية وأحكامها حتمت محاربة الاكتناز، الأمر الذي يلزم البنوك الإسلامية استثمار فوائضها، ودائعها واحتياجاتها بما يخدم تحقيق التنمية الاقتصادية والبشرية في ضوء الطرق المشروعة في استثمار الأموال، وعليه تم تقسيم هذا المبحث إلى:

المطلب الأول: مشكلة فائض السيولة في البنوك الإسلامية

¹ - بوصافي كمال، شياذ فيصل: **تحديات إدارة لسيولة في المصارف الإسلامية**، الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية حول آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، يومي 8-9 ديسمبر 2013، ص: 17.

المطلب الثاني: مشكلة عجز السيولة في البنوك الإسلامية

المطلب الثالث: آثار مشكلة السيولة في البنوك الإسلامية

المطلب الرابع: مخاطر السيولة

المطلب الأول: مشكلة فائض السيولة في البنوك الإسلامية

لا يخفى ان توفر السيولة والإيفاء بالالتزامات يظهر البنك الإسلامي بمظهر المؤتمن القوي القادر على الدفع، وبالتالي يكتسب ثقة الجمهور، كما أنه يعد مؤشراً إيجابياً للسوق المالية، وهيئات التصنيف الدولي، ومؤسسات الجودة (أيزو) حيث يمنحونه درجات عالية للتصنيف والجودة، فتوافر السيولة المطلوبة يجنب البنك الإسلامي البيع الجبري لبعض الأصول الذي تترتب عليه بعض الخسائر، وينأى به من اللجوء إلى الاقتراض أو التمويل بكلفة أعلى عند حلول التزاماته إذ أن توافر السيولة المطلوبة يجنب البنك اللجوء إلى الاقتراض من البنك المركزي، وما يترتب على ذلك من سلبيات اقتصادية أو فقهية.¹

إن السبب الرئيسي في مشكلة السيولة هو عدم قدرة إدارة البنك على الموازنة بين مصادر الأموال واستخداماتها، فتوافر سيولة زائدة لدى البنك يعني زيادة الأصول التي لا تحقق ربحاً عالياً، وبالمقابل تحقيق ربحية عالية يعني الاستثمار في أصول قليلة السيولة، ومن ثم حدوث أي انخفاض مفاجئ في التدفقات النقدية سيعرض البنك لمخاطر جمة بسبب عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته عندما تحين آجال استحقاقها، إضافة إلى عدم قدرته على منح تمويلات للفرص الاستثمارية الجديدة المربحة.²

الفرع الأول: مفهوم فائض السيولة

لغة: فائض من فاض، يقال فاض السيل أي كثر وسال من ضفة الوادي، وكل سائل جرى.

إصطلاحاً: هو لما تكون البنوك في حالة وفرة في السيولة أي تكون الأموال المتاحة فائضة عن

قدرة البنك على الإقراض، وعن حدود الاستثمار المتوازن بحيث يضطر البنك لاستثمار هذه الفوائض.

ويعرف فائض السيولة بأنه: "الزيادة عن المقدار الكافي من السيولة للوفاء بالتزامات البنك اتجاه عملائه في الظروف العادية، وخلال مدة زمنية معتبرة (مستمرة) أي غير ظرفية تزول بزوال أسبابها كما يمكن تشخيص الفائض من السيولة لأي بنك إما عن طريق مؤشرات السيولة المفصّل عنها في التقارير المالية الدورية أو من عدم لجوء البنك إلى البنك المركزي لخصم الأوراق المالية وتحويلها إلى سيولة".³

¹ - أسامة العاني، محمود الشويات، مرجع سبق ذكره، ص: 10-11.

² - حبيب أحمد، محمد عمر شابرا: الإدارة المؤسسية في المؤسسات المالية الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، المملكة العربية السعودية، 2006، ص: 68.

³ - حسن بن العارفة، عبد السلام بلبالي: تحليل فعالية أدوات السياسة النقدية في ظل فائض السيولة - حالة الجزائر خلال الفترة 200-2014، مجلة إقتصاديات المال والأعمال، جامعة عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر، العدد 4، ص: 199-200.

ويعرف الباحثان جعفر هني محمد وحكيم براضية فائض السيولة النقدية لدى البنوك الإسلامية بـ:

"زيادة رصيد النقدية الفعلي عن رصيد النقدية الواجب الاحتفاظ به، والذي ينشأ عن زيادة التدفقات النقدية الداخلية، أو نقص التدفقات النقدية الخارجة أو كلاهما معا".¹

الفرع الثاني: أسباب مشكلة فائض السيولة

ارتفاع السيولة يعتبر من التحديات والإشكاليات التي تواجه البنوك الإسلامية؛ وذلك بسبب ما يلي:

أولاً: عدم الرغبة في استثمارات طويلة الأجل والتركيز على استثمارات قصيرة الأجل لقلّة مخاطرها والاستفادة من سرعة استعادة الأموال التي تدخل في مثل هذه الاستثمارات مثل المرابحة والإجارة وبعض العقود سريعة العائد وما شابه ذلك.

ثانياً: عدم قدرة هذه البنوك على اللجوء للبنك المركزي كمقرض أخير عند حاجتها إلى السيولة بسبب سعر الفائدة الذي يفرضه البنك المركزي؛ وإذا تم عذر البنوك الإسلامية في هذا الجانب لتجنبها التعامل بسعر الفائدة، إلا أنه لا بد من أن توظف البنوك الإسلامية للفائض من السيولة؛ فيجب أن يتجه كذلك إلى الاستثمار متوسطة وطويلة الأجل مثل الاستثمار في الصناديق الاستثمارية الإسلامية والصكوك الإسلامية، حيث تعد هذه الأخيرة من الموجودات الشبه سائلة في الوقت الذي أصبحت فيه الأدوات الاستثمارية الإسلامية متنوعة وقد قطعت شوطاً مهماً في هذا الاتجاه.²

ثالثاً: كما تنتج السيولة الفائضة من صعوبة المتابعة المستمرة للأرصدة النقدية بالبنك، وذلك بسبب:

1- التحركات المستمرة في ودائع البنك خصوصاً إذا كان له عدة فروع، وقد تصعب المتابعة اليومية

لحركات السحب والإيداع، إلا إذا توفرت للبنك شبكة إلكترونية تربط بين فروع البنك المختلفة.

2- تحركات القروض سحباً وسداداً، وقد تضطر إدارة البنك إلى توفير سيولة إضافية عند تصديقها مبالغ

ائتمانية وقد يتأخر السحب عما هو مخطط له، أو يتم بنمط يختلف عن النمط المتوقع مما يؤدي

3- إلى ظهور سيولة مفرطة في بعض الفترات.

4- التغيرات اليومية لعمليات غرفة المقاصة بين البنوك.³

¹ - جعفر هني محمد، حكيم براضية: دور التصكيك الإسلامي في إدارة السيولة في البنوك الإسلامية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص: 101.

² - غسان الطالب: إدارة السيولة في المصارف الإسلامية إشكالات جادة، 2017، موقع إلكتروني، تاريخ الإطلاع: 2019/09/05، ساعة الإطلاع: 21:08.

<https://alghad.com/إدارة-السيولة-في-المصارف-الإسلامية-إش>

³ - غانم مهرج: دور الأوراق المالية الحكومية في امتصاص السيولة لدى المصارف التجارية، رسالة ماجستير، تخصص العلوم المالية والمصرفية، قسم المصارف والتأمين، جامعة دمشق، سوريا، 2014، ص: 84.

الفرع الثالث: التحقق من وجود فائض السيولة في البنوك الإسلامية

ولقد ذكرنا فيما سبق أن السيولة تعني النقد، ومعنى أن تكون نسبة سيولة البنك مرتفعة أي أن لدى هذا البنك نقداً سائلاً (Cash) بكمية كبيرة، ومعلوم أن وظيفة البنك هي توظيف هذه النقود في استثمارات تدرّ عليه ربحاً، فإذا احتفظ البنك بسيولة عالية، هذا يعني أن ربحه سينخفض بسبب العلاقة العكسية بين الربحية والسيولة، وبمعنى آخر فإن توفر السيولة بشكل كبير دليل على أن هذه النقود معطلة، ولكن هل هناك حدّ معين يُظهر أن الزيادة عليه تعتبر فائضاً، أو أن النقصان عنه يعتبر آمناً من كونه فائضاً؟

تم تقدير ذلك من خلال عقد مقارنات بين بعض البنوك في فترات مختلفة لبيان نسبة سيولة كل بنك في فترة محددة؛ إذ تمت الإشارة إلى أنه بحساب: الموجودات السائلة مقسوماً على إجمالي الأصول فستظهر نتيجة تبين حجم أموال البنك السائلة مقارنة بإجمالي الموجودات، وهذه النسبة ستكون مرتفعة في البنوك الإسلامية، مما يثبت وجود سيولة عالية غير مستغلة في البنوك الإسلامية.

ولقد طبّقت هذه المعادلة على البنك الإسلامي الأردني في الفترة من (2006-2010م)، حيث كان متوسط نسبة السيولة هو (39.2%)؛ وهو دليل على أن هذه النسبة من سيولة البنك غير موظفة في الاستثمارات، وهي بالتالي نسبة مرتفعة وتعتبر فائضاً كبيراً.¹

المطلب الثاني: مشكلة عجز السيولة في البنوك الإسلامية

الفرع الأول: مفهوم عجز السيولة

ويقصد بالعجز في السيولة في البنوك الإسلامية بأنه: "ذلك الإنخفاض النقدي الذي يمكن أن يحصل في رصيد النقدية الفعلي عن الرصيد الواجب الاحتفاظ به، وينشأ هذا الإنخفاض بسبب زيادة التدفقات الخارجة أو انخفاض التدفقات النقدية الداخلة".²

كما يعرف العجز في السيولة بأنه: "عجز البنك في الوفاء باحتياجات عملائه الفورية من السحب في الأجل القصير، أو حالة قصور التدفقات النقدية الداخلة عن مقابلة التدفقات النقدية الخارجة".³

الفرع الثاني: أسباب مشكلة العجز في السيولة

عزا خبراء التمويل الإسلامي أسباب عجز السيولة في البنوك بشكل عام إلى عدة عوامل أبرزها:
أولاً: فشلها في استرداد قيمة الاستثمارات في التواريخ المحددة، حيث أن اتباع البنوك والمؤسسات

¹ - فائض السيولة في المصارف الإسلامية - دراسة فقهية لمصرفي بنك إسلام ماليزيا وبيت التمويل الكويتي بماليزيا، أطروحة دكتوراه، تخصص معارف الوحي والتراث، قسم الفقه وأصول الفقه، الجامعة الإسلامية العالمية الماليزية، 2015، ص: 28.

² - فادي القرعان، حسن كتلو وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 301.

³ - فضل عبد الكريم محمد: إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، 2005، ص: 10، موقع إلكتروني، تاريخ

الإطلاع: 2019/09/12، ساعة الإطلاع: 02:18. <http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2010/05>

المالية الإسلامية لإدارة السيولة من خلال الأصول يعود إلى افتقار الصناعة المالية الإسلامية إلى البنية التحتية الملائمة لتحويل ونقل الأموال.

ثانياً: غياب الأسواق الثانوية الإسلامية التي تقوم بهذه المهمة، في وقت تبرز فيه حاجة البنوك الإسلامية الماسة إلى السياسات والإجراءات والاستراتيجيات الفعالة اللازمة لإدارة السيولة، وانخفاض رؤوس الأموال في المؤسسات المالية الإسلامية إلى مستوى لا يعزز إدارة السيولة.¹

المطلب الثالث: آثار مشكلة السيولة في البنوك الإسلامية

تترتب عن مشكلة السيولة بشقيها عدة آثار وتتمثل فيما يلي:

الفرع الأول: آثار مشكلة فائض السيولة في البنوك الإسلامية

يسبب الفائض جملة من الآثار تؤدي إلى نقص العائد على الأموال المستثمرة من ناحية، وإلى نقص المنافع الاقتصادية والاجتماعية التي يقدمها البنك الإسلامي من ناحية أخرى، ومن آثاره ما يلي:

أولاً: تجميد الأموال؛ وهو ما يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية وتعاليمها السمحة التي تنهى عن اكتناز الأموال.²

ثانياً: هدر العديد من الفرص الربحية؛ وما يترتب على ذلك من ضياع عوائد كان يمكن جنيها في حال استثمار هذه الأموال، مما يؤثر في معدل العائد الإجمالي.

ثالثاً: تأثير الفائض من الأموال بالتضخم النقدي بسبب انخفاض القوة الشرائية للنقد؛ مما يؤثر في معدل الربح، والقيمة الحقيقية لرأس المال.

رابعاً: الإيحاء بعدم كفاءة إدارة النقد في هذه البنوك؛ بدعوى عدم قدرة إدارتها على استثمار الأموال، مما يضر بمكانتها ويزعزع ثقة العملاء بها.

خامساً: لجوء معظم البنوك الإسلامية إلى توجيه استثماراتها إلى المربحة لضمان التدفق النقدي والعائد عليها، مما يجعل مدة التمويل والاستثمار لديها قصيرة الأجل.

سادساً: عدم الإسهام في تمويل المشروعات الإنتاجية؛ مما يؤدي إلى زيادة وطأة الفقر والبطالة.³

الفرع الثاني: آثار مشكلة عجز السيولة في البنوك الإسلامية

لمشكلة العجز في السيولة في البنوك الإسلامية آثار عدة، نذكر البعض منها على النحو التالي:

¹ - بوداب سهام، مرجع سبق ذكره، ص: 58.

² - جعفر محمد، حكيم براضية، مرجع سبق ذكره، ص: 101.

³ - هناء محمد الحنطي: المسعف الأخير وفائض السيولة في المصارف الإسلامية، مجلة الفكر الإسلامي المعاصر، مجلة علمية عالمية فصلية محكمة يصدرها المعهد العالمي للفكر الإسلامي، بيروت، لبنان، العدد 70، 2012، ص: 103-104.

أولاً: حدوث خلل في تمويل المشروعات الاستثمارية.

ثانياً: تعذر بناء خطط استثمارية طويلة الأجل اعتماداً على تدفق الودائع نظراً إلى احتمال انخفاضها، أو تعرضها للسحب في أي وقت، خاصة في ظل الأوضاع الاقتصادية غير المستقرة.

ثالثاً: عدم قدرة هذه البنوك على استغلال مواردها على النحو الأمثل؛ مما يعد معوقاً لنشاطها.

رابعاً: عدم مقدرة هذه البنوك على سداد الالتزامات تجاه الآخرين في مواعيدها؛ مما يضر بمكانتها.

خامساً: ضياع فرص استثمارية كان يمكن اغتنامها في حال توفر السيولة لدى البنك الإسلامي.

سادساً: تسهيل مشروعات استثمارية قائمة قبل أجلها؛ مما يؤدي إلى حدوث خسارة، أو ضياع فرص ربحية كان يمكن تحقيقها في ظل الظروف العادية.

سابعاً: ارتباك إدارة البنك الإسلامي معنوياً، مما قد يؤثر في إتخاذ قرارات استثمارية غير محبذة.

ثامناً: لجوء أغلب البنوك الإسلامية إلى صيغ الاستثمار القصيرة الأجل، وذلك بسبب احتمال تهافت العملاء على سحب وداائعهم في أي وقت¹.

المطلب الرابع: مخاطر السيولة

ويُعرف خطر السيولة بأنه: "نتيجة الفرق الذي ينطوي على استحقاقات جانبي الميزانية، ينتج هذا التباين إما عن فائض في النقدية الذي يفضل استثماره، أو عجز مالي مما يجعل البنك غير قادر على تخفيض الديون أو جمع أموال لزيادة الأصول حيث قد تواجه البنوك في عملياتها تهديد ندرة سيولة كافية لتسديد حسابات الودائع، منح القروض أو تلبية أي متطلبات نقدية أخرى، وهذا ما يعرف"².

وخطر السيولة في البنوك الإسلامية حسب الباحثان علي عبد الله شاهين وبهية مصباح صباح هو: "الخطر الناجم عن السحب المفاجئ على الودائع وغيرها من إلتزامات البنك، الأمر الذي يجعل البنك مضطراً لبيع موجوداته في فترة قصيرة وبأسعار قليلة لمواجهة السحب المفاجئ"³.

وتعرف أيضاً بأنها: "الاختلافات في صافي الدخل والقيمة السوقية لحقوق الملكية الناتجة عن الصعوبة التي تواجه البنك في الحصول على النقدية بتكلفة معقولة سواء من بيع الموجودات أو الحصول على وداائع جديدة"¹.

¹- المرجع السابق، ص: 104-105.

²- رقية شرون، محمود فوزي شعوبي: محددات خطر السيولة في البنوك الإسلامية - حالة بنك البركة الجزائري 2002-2015، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 13، 2018، ص: 14.

³- كرومي آسية: مشكلة السيولة في البنوك الإسلامية وأثرها على ربحيتها دراسة تطبيقية على بنك البركة الجزائري خلال الفترة 2005-2014، مجلة رؤى الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 12، 2017، ص: 319.

عرفت هيئة الخدمات المالية للمملكة المتحدة (UK) مخاطر السيولة على أنها: "تلك المخاطر التي تصيب البنك نتيجة عدم كفاية الموارد المالية للوفاء بالتزاماته عند تاريخ الاستحقاق".²

ولإدارة هذه المخاطر يتطلب الأمر ما يلي:

- تطبيق نظم معلومات إدارية ومالية تعكس تطورات أوضاع السيولة.
- تحليل احتياجات التمويل وإستحقاقات الالتزامات والتخطيط للحالات الطارئة.
- الإدارة الجيدة للموجودات والالتزامات بما في ذلك الترتيبات التي تقع خارج الميزانية.
- المحافظة على مستوى كاف من الموجودات السائلة.
- وجود قاعدة تمويل متنوعة من حيث مصادر الأموال وآجال استحقاقها.³

أسباب مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية: وتتمثل فيما يلي:

- المانع الفقهي على تصكيك الأصول الحالية للبنوك الإسلامية، والتي في غالبها ديون، إذن فالأصول التي لدى البنوك الإسلامية ليست أصولاً سائلة مقارنة بأصول البنوك التقليدية.
- إن التسهيلات التي تمنحها البنوك المركزية من خلال وظيفتها المسمات "المقرض الأخير" هي تقديم سيولة للبنوك عند الحاجة وتكون هذه التسهيلات وفق نظام الفائدة المصرفية التي لا تتعامل فيها وبها البنوك الإسلامية، ولهذا فإن البنوك الإسلامية لا تنتظر فائدة من تسهيلات المقرض الأخير.
- تعتمد معظم البنوك على الحسابات الجارية بدرجة كبيرة، وهذه قابلة للسحب تحت الطلب.
- عدم توفر السوق الثانوية البنينة للبنوك الإسلامية.
- البطء في تطوير أدوات مالية إسلامية، لذا فالبنوك الإسلامية لا تستطيع تعبئة الموارد المالية في زمن قصير، وتزداد صعوبة هذه المشكلة نتيجة لعدم وجود سوق مصرفية بين البنوك الإسلامية.⁴

¹ - علي عبد الله شاهين بهية مصباح صباح: أثر إدارة المخاطر على درجة الامان في الجهاز المصرفي الفلسطيني، مجلة جامعة الأقصى، جامعة الأقصى، غزة، فلسطين، المجلد 15، العدد 1، 2011، ص: 13.

² - بن سليم محسن، بن رجم محمد خميسي: الأساليب الحديثة لإدارة مخاطر السيولة مقارنة السيولة المعرضة للخطر، مجلة الاقتصاد والمالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد 3، 2016، ص: 64.

³ - نضال رؤوف أحمد: دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي - دراسة تطبيقية في مصرف الراجحي، مجلة العلوم الاقتصادية الجامعة، جامعة بغداد، العراق، العدد 36، 2013، ص: 306.

⁴ - طارق الله خان، حبيب أحمد: إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، المملكة العربية السعودية، الطبعة 1، 2003، ص: 185-186.

المبحث الثالث: دور أدوات السوق المالي الإسلامي في علاج فائض السيولة في البنوك الإسلامية

نلاحظ من خلال ما سبق ضرورة المحافظة على سمعة البنك، فوجود فائض نقدي من السيولة أكثر من الواجب الاحتفاظ به قد يفهم منها بأن البنك ليس لديه برنامج استثماري، وأنه يجمد الأموال، وقد يعرض البنك الإسلامي لمشكلات، وهذا يقود إلى فقدان الثقة مما يدفع المودعين والمستثمرين بالإسراع في سحب أموالهم، وبالنتيجة فإن فائض السيولة غير مرغوب فيه، لأنه يسبب سلسلة من الآثار المتتالية التضاعفية التي تؤدي إلى نقص العائد على الأموال المستثمرة من ناحية وإلى نقص المنافع الاجتماعية والاقتصادية التي يؤديها البنك بشكل عام.

لذلك لا بد من تكثيف الجهود لإيجاد الحلول المناسبة لإستغلال ذلك الفائض ومن بين ذلك مختلف الأدوات المالية الإسلامية المتداولة في الاسواق المالية الإسلامية والسبل والطرق التي توفرها من خلال مختلف عملياتها المصرفية والتي تعطي فرص الاستثمار المناسبة والاستغلال الأمثل للأموال والحصول على أرباح بشكل حلال ومباح، وعليه تم في هذا المبحث التطرق إلى مختلف الأساليب، السبل والأدوات اللازمة لعلاج مشكلة فائض السيولة في البنوك الإسلامية، وقسم إلى 4 مطالب كالتالي:

المطلب الأول: الصكوك كأداة استثمار لعلاج فائض السيولة في البنوك الإسلامية

المطلب الثاني: الأدوات التي تعالج المشاكل الخاصة بالعلاقة مع البنك المركزي

المطلب الثالث: الأدوات والسبل الأخرى لعلاج مشكلة فائض السيولة في البنوك الإسلامية

المطلب الرابع: علاج مشكلة العجز في السيولة في البنوك الإسلامية

المطلب الأول: الصكوك كأداة استثمار لعلاج فائض السيولة في البنوك الإسلامية

إن عملية إصدار مجموعة متنوعة من الصكوك وتداولها في السوق المالية الإسلامية تمثل تغييراً جوهرياً في الهيكل التمويلي للبنوك الإسلامية، يمكنها من استيعاب المدخرات على مختلف رغبات أفرادها، والتوفير الملائم للاحتياجات التمويلية للمشروعات مما يساهم في تقويم مسار البنوك الإسلامية، فضلاً عن أن إصدار الصكوك الإسلامية لتوفير الاحتياجات التمويلية هو بمثابة أداة مناسبة للتكامل بين النشاط المصرفي الإسلامي والأسواق المالية، والاندماج مع السوق العالمية.

الفرع الأول: مفهوم صكوك الاستثمار الإسلامية

يقصد بالصكوك الإسلامية: "تحويل مجموعة من الأصول المدرة للدخل غير السائلة إلى صكوك

قابلة للتداول مضمونة بهذه الأصول ومن ثم بيعها في الأسواق المالية مع مراعاة ضوابط التداول".¹

أما هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية عرفتها بأنها: "وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في ملكية موجودات مشروع أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله".²

الفرع الثاني: أهمية صكوك الاستثمار الإسلامية

أولاً: تساعد على النهوض بالاقتصاد الإسلامي نظرياً كاستكمال حلقات الاقتصاد بجانب شركات التأمين والبنوك الإسلامية، أما عملياً فإن وجودها يساعد على رفع الحرج عن المستثمرين الذين يطلبونها.

ثانياً: تلبي احتياجات الدولة في تمويل مشاريع البنية التحتية بدلاً من الإعتماد على سندات الخزينة والدين العام وتغطية أكبر عدد من الشركات التي تحتاج إلى تمويل طويل الأجل.

ثالثاً: تعتبر من الأدوات الهامة لتتويع مصادر الموارد الذاتية، وتوفير السيولة اللازمة.

رابعاً: يثري بها الأسواق المالية الإسلامية، لأنها الطرف المكمل للأسهم، والجناح الثاني للبورصة التي من خلالها تتحرك الأموال بحرية وسهولة.

خامساً: إن الوصول بفكرة الصكوك الإسلامية إلى مستوى التداول العالمي يوضح مدى سعة وحكمة وتكامل النظام الإسلامي.³

الفرع الثالث: خصائص صكوك الاستثمار الإسلامية

هناك خصائص تميز هذه الصكوك عن غيرها ومنها:

أولاً: تقوم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة فمقتضى إصدار الصكوك بين المشتركين هو الاشتراك في الربح والخسارة بصرف النظر عن صيغة الاستثمار المعمول به.

ثانياً: وثائق تصدر باسم مالكيها بفئات متساوية القيمة إذ تصدر الصكوك بفئات متساوية القيمة لأنها تمثل حصصاً شائعة في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك لتيسير شراء وتداول هذه الصكوك، وبذلك يشبه الصك الإسلامي السهم الذي يصدر بفئات متساوية.

ثالثاً: تصدر وتداول وفقاً للشروط والضوابط الشرعي إذ تخصص حصيلة الصكوك للاستثمار في مشاريع تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، كما أنها تقوم على أساس عقود شرعية وفقاً لصيغ التمويل

¹ - طارق الله خان، أحمد حبيب، مرجع سبق ذكره، ص: 55.

² - نوال بن عمارة: الصكوك الإسلامية ودورها في تطوير السوق المالية الإسلامية - تجربة السوق المالية الإسلامية الدولية - البحرين، مجلة الباحث، العدد 9، 2011، ص: 254.

³ - زياد الدماغ: بور الصكوك الإسلامية في دعم قطاع الوقف الإسلامي، المؤتمر العالمي لقوانين الأوقاف وإدارتها - وقائع وتطلعات، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا، 22/20 أكتوبر 2009، ص: 4.

الإسلامية كالمشاركات والمضاريات وغيرها، بضوابط تنظم إصدارها وتداولها¹.

الفرع الرابع: آلية التصكيك الإسلامي

تمر عملية التصكيك الإسلامي بعدة مراحل وهي كالتالي:

أولاً: تحديد حجم الأصول الاستثمارية وأول فرص الاستثمارية المطلوب تمويلها.

ثانياً: تقدير التكلفة الاستثمارية لها.

ثالثاً: تحويلها إلى صكوك بالحجم والأجل والشروط المناسبة لتمويل الاستثماري المطلوب.

رابعاً: توزيع هذه الصكوك إلى فئات وآجال وشروط إصدار تناسب فئات مستهلكة من المدخرين.

خامساً: وآخر مرحلة تطرح هذه الصكوك لاكتتاب.

وتجدر الإشارة على أنه لا يمكن تصكيك كل الأصول، ذلك أنه توجد أصول قائمة على مديونية والتي تحمل فائدة محددة، أما الأصول التي تستوفي الضوابط الشرعية وتسري عليها عملية التصكيك فتتعدد وتتنوع بشكل يتيح مجموعة من صكوك التي تلبي احتياجات مختلفة ومنها:

1- الأصول المنقولة والتامة المدرة للدخل سواء كانت مؤجرة أو مشغلة في مشروع معين.

2- الاستثمارات القائمة على صيغة المشاركة².

الفرع الخامس: دور صكوك الاستثمار الإسلامية في علاج فائض السيولة في البنوك الإسلامية

من بين الطرق التي حلت بها مشكلة فائض السيولة بالبنوك الإسلامية هو الإعتماد على الإستثمار قصير الأجل الذي يمثل السمة البارزة لهذه البنوك على حساب الإستثمار طويل الأجل الذي لم يحظ لحد الآن بأهمية تذكر، فظهرت عملية التصكيك الإسلامي كإحدى أهم الابتكارات إذ تمكن عمليات البنوك والمؤسسات المالية من تسهيل الأصول غير السائلة في ميزانيتها وتحويلها إلى أصول قابلة للتداول، وإستخدام السيولة المتوفرة في إعادة الإستثمار وزيادة حجم عملياتها وأنشطتها دون الحاجة إلى زيادة رأس المال أو زيادة حجم الودائع³.

إذ يمكن للصكوك الإسلامية أن تقدم إستثماراً من شأنه إعادة الإعتماد للدور الإستثماري والتنموي

للمصرفية الإسلامية، وذلك بقيامها بتقديم التمويل للمشروعات الإقتصادية في الصناعة والزراعة والخدمات الإنتاجية على أساس إصدار الصكوك، كما يمكنها تفعيل الإستثمار طويل الأجل من خلال الاعتماد على

¹ - نوال بن لعامرة، مرجع سبق ذكره، ص: 255.

² - صبيحة خديجة بوديعة: منتجات الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تطوير عمل المصارف الإسلامية، مذكرة ماستر، تخصص إقتصاديات البنوك والتمويل، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2014/2015، ص: 83-84.

³ - عبد القادر زيتوني: التصكيك الإسلامي ركب المصرفية الإسلامية في ظل الأزمة العالمية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية المعاصرة من منظور إقتصاد إسلامي، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن، 1-2 ديسمبر 2010، ص: 6.

وجود أصول مدرة للدخل غير قائمة على المداينات؛ إذ يمكن للبنوك الإسلامية التوسع في الإستثمارات متوسطة وطويلة الأجل بالإعتماد على صيغ المشاركة والمضاربة والإجارة، ثم تقوم بتصكيك جزء من محفظة أصولها القائمة على موجودات حقيقية وتنقلها إلى الشركة ذات الغرض الخاص والتي بدورها تقوم بإصدار صكوك تباع للمستثمرين، وتقوم بتحصيل عوائد الأصول المدرة للدخل المجمع.¹

وكذا قيام البنك الإسلامي بشراء تلك الصكوك وفق معايير وضوابط معينة، ويضبط عمليات الشراء والبيع مجموعة من السياسات المالية والاستثمارية التي تحكم إدارة الخزينة في البنوك الإسلامية.²

المطلب الثاني: الأدوات التي تعالج المشاكل الخاصة بالعلاقة مع البنك المركزي

وتتمثل مختلف الأدوات التي تعالج مشكلة فائض السيولة بالعلاقة مع البنك المركزي في:

1- شهادات الودائع المركزية: تعتمد فكرة هذه الشهادات على قيام البنك المركزي بفتح ودائع

إستثمارية لدى البنوك الإسلامية ويضاف إليها جزء من البنكنوت الذي يصدره البنك تباعاً، ثم توجه أرصدة هذه الودائع إما إلى مشروع معين بذاته (ودائع مركزية مخصصة) أو إلى مجموعة كبيرة من المشروعات (ودائع مركزية عامة).

2- شهادات الإستثمار القابلة للتداول: حيث يقوم البنك المركزي بإصدار شهادات قابلة للتداول على

قوة صندوق استثماري يحتوي على عدد كبير من أسهم الشركات الإنتاجية العاملة في القطاعات الاقتصادية المختلفة في الدولة المعنية، سواء كانت هذه المشروعات مملوكة للدولة أو للقطاع الخاص، ويقوم البنك المركزي بناء على ذلك بعمليات بيع وشراء يومية للشهادات المذكورة لتحقيق الأهداف النقدية، ويشترط في هذه الشهادات أن لا تكون مضمونة من قبل الجهة التي تصدرها، ولا من الحكومة بصفة عامة، ولا ينص فيها على شرط إعادة الشراء من قبل الحكومة، وذلك لتفادي الوقوع في الربا.³

3- تحديد السقوف الائتمانية: يلجأ البنك المركزي لاستخدام هذا المعيار للتحكم بشكل مباشر في

المقدرة الكلية لكل بنك بالنسبة لمنح الائتمان، وهذا يتيح التحكم في مقدرة الجهاز المصرفي بأكمله، كأسلوب قوي للسيطرة على التضخم، وهذا المعيار قد تكون له آثار سلبية على جميع البنوك، ولكنها تزداد بالنسبة للبنوك الإسلامية خاصة، بسبب طبيعة ودائعها وتوظيفاتها المالية، إذ أن حسابات الاستثمار تشكل حوالي 90% من ودائعها، ويعني ذلك في المحصلة حجب جانب منها عن الإستثمار، وبذلك تحرم البنوك من

¹ - جعفر هني محمّد، مرجع سبق ذكره، ص: 115-116.

² - حسين حسين شحاته، مرجع سبق ذكره، ص: 38-39.

³ - حسين كامل فهمي: أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في الإقتصاد الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة،

الملكة العربية السعودية، 2006، ص: 46-47.

فرصة تحقيق عائد، مما سيعمل على تخفيض معدل الأرباح في البنوك الإسلامية.¹

4- العمل على قيام بنك مركزي إسلامي: لا بد من أن تعمل البنوك الإسلامية وبجهود متكاتفه وأهداف موحدة على إيجاد بنك مركزي إسلامي عالمي للاقتراض منه بدون فائدة.²

المطلب الثالث: الأدوات والسبل الأخرى لعلاج مشكلة فائض السيولة في البنوك الإسلامية

وتتمثل فيما يلي:

1- صناديق الاستثمار الإسلامية: "أحد المؤسسات المالية الإسلامية التي تتولى تجميع أموال المستثمرين في صورة وحدات أو صكوك استثمارية، ويعهد بإدارتها إلى جهة من أهل الخبرة والاختصاص وتتم بإحدى الصيغ الشرعية من المضاربة الشرعية أو عقد المشاركة أو عقد الوكالة بأجر، لتوظيفها وفقاً لصيغ الاستثمار الإسلامية المناسبة، على أن يتم توزيع صافي العائد فيما بينهم حسب الاتفاق."³

وتشهد صناديق الاستثمار الإسلامي تطوراً هائلاً، وهي من أهم أوعية استثمار المدخرات، وتتبع أهميتها من أنها تحشد مدخرات صغار المدخرين وقليلي الخبرة في الاستثمار، حيث يتولى الصندوق استثمار هذه الأموال من خلال توزيعها على مختلف الأسهم والمحافظ وغيرها من أدوات الاستثمار، بحيث يصبح المستثمر مساهماً في جميع ما يستثمر فيها، ويتم تمويل صناديق الاستثمار عن طريق طرحه للاكتتاب العام للجمهور، ولصناديق الاستثمار الإسلامية عدة أنواع وتتمثل فيما يلي:

أ- صناديق الأسهم الإسلامية: صناديق الأسهم هي التي تقوم باستثمار الأموال في شكل شركة مساهمة مشتركة، حيث يتم تحصيل الأرباح أصلاً من الأرباح المحققة من بيع وشراء الأسهم عند زيادة أسعارها، كما تحصل على الربح أيضاً من عوائد الأسهم المستثمر فيها.

ب- صناديق السلع الدولية: تقوم الصناديق الإسلامية بشراء السلع بالنقد، ثم بيعها بالأجل، أي يتم في هذا النوع من الصناديق استخدام الأموال المكتتبه في شراء السلع المختلفة، من أجل إعادة بيعها.

ت- صناديق المربحة: تقوم صناديق المربحة على التمويل بالأجل بطريق المربحة، وبخاصة في أسواق السلع الدولية، فيقوم الصندوق بشراء كمية من سلعة الحديد مثلاً بالنقد، ثم بيعها إلى طرف ثالث (غير من اشتراها منه)، بالأجل ويكون الأجل قصيراً في الغالب يتراوح بين شهر وستة أشهر، ويستفيد من عمليات التمويل الشركات المتعاملة في أسواق السلع لتمويل المخزون، ومصافي البترول وغيرها.

ث- صناديق السلم: السلم بيع يؤجل فيه قبض المبيع ويعجل فيه قبض الثمن، وهو من البيوع الجائزة

¹ - محمد أحمد صقر، بثينة محمد علي الحتسب: تكيف الدور الرقابي للبنوك المركزية للتعامل مع البنوك الإسلامية، دراسات، عماد البحث العلمي، الجامعة الاردنية، الاردن، المجلد 40، العدد 2، 2013، ص: 518.

² - راييس حدة، مرغاد لخضر، مرجع سبق ذكره، ص: 7-8.

³ - براق محمد، قمان مصطفى وآخرون: أداء صناديق الاستثمار المسؤولة اجتماعياً وصناديق الاستثمار الإسلامية، الملتقى الدولي الأول للاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، 23-24 فيفري 2011، ص: 8.

ومن شروطه أن يكون في سلعة قابلة لأن تكون موصوفة في الذمة، يشترط أن يدفع الثمن كاملاً في مجلس العقد، وتحديد أجل ومكان التسليم.

ج- **صناديق التأجير:** يقوم على امتلاك صندوق الاستثمار لأصول مؤجرة مثل: معدات، سيارات،

وطائرات بحيث يتولد الدخل من خلال الإيرادات الإيجارية الناتجة عن تأجيرها، إذ يعد عقد الإجارة واحداً من العقود الملائمة لعمل البنوك للإمكانيات التي يقدمها، إذ يمكن للبنوك شراء الأصول المولدة وتأجيرها لمدة طويلة إلى العملاء ذوي الملاءة، بحيث تولد دخلاً مستقراً على الاستثمار.¹

2- **شهادات الاستثمار العام:** يمكن للبنك أن يصدر شهادات توزع حصيلتها على جميع الاستثمارات التي يقوم بها البنك، مما يعطي الفرصة في الحصول على معدل أرباح يساوي متوسط ما يحصل عليه البنك من جميع أعماله، وهذا الشكل من الاستثمار هو اقرب الأمور إلى الاحتفاظ بأسهم في البنك نفسه.

3- **شهادات الإيداع الإسلامية:** هي صك أو شهادة لوديعة في البنك مرتبطة بأجل معين، تحصل على فائدة في نهاية المدة، ويمكن أن تباع في السوق الثانوي، وبالتالي فهي تزود حاملها بالسيولة وقت حاجته إليها، ويمكن للبنوك الإسلامية إصدار مثل هذه الشهادات على أساس مشاركة حاملها في الأرباح والخسائر التي يحققها البنك في عملياته الاستثمارية والتمويلية الكلية التي يمارسها، دون تحديد أو تخصيص لشكل معين منها، وهي بهذا تشبه إلى حد بعيد شهادات الاستثمار العام.

4- **تنوع وتعدد استثمارات البنوك الإسلامية:** المقصود بذلك إمكانية تعرض البنوك الإسلامية إلى التركيز على مجالات استثمار ذات طبيعة معينة تكاد تكون متماثلة ولاسيما المشروعات الاستثمارية طويلة الأجل، مما يحدث مشكلة في السيولة النقدية وتجميدها، على حساب مشروع استثماري آخر قد يكون أكثر عائد وأقل خطورة، وبالتالي فإن تنوع الاستثمارات واختلاف آجالها، يحافظ على الاستخدام الأمثل للسيولة النقدية مما يؤدي إلى زيادة المعدل الإجمالي للاستثمارات وبذلك تزيد مساهمة البنك الإسلامي في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية خاصة وأنه يعتمد على صيغ مختلفة ومتعددة في تمويل الاستثمارات التي تمنحه القدرة على التنوع في الآجال والمحافظة على مستوى السيولة النقدية لديه.

5- **التعاون والتنسيق بين البنوك الإسلامية:** يمكن أن تحقق البنوك الإسلامية العديد من الأساليب التمويلية المتبادلة فيما بينها كشكل من أشكال التعاون والتنسيق وكحل لمشكل السيولة لديها، وذلك كتبادل الفائض فيما بينها، على أن تلتزم مختلف البنوك المتعاملة بهذا السلوك في حالة وقوع أحد البنوك في عجز في السيولة، ونظراً للإقبال المتزايد على زيادة المعاملات الإسلامية المصرفية وما نتج عنه من زيادة فروع البنوك الإسلامية فإن الحاجة أصبحت ملحة إلى تعاونها في إيجاد أشكال مختلفة للتعاون فيما بينها ومنها:

- التمويل المشترك للمشروعات الاستثمارية الكبيرة.

¹ - وليد هويل عوجان: **صناديق الاستثمار الإسلامية - دراسة وتحليل**، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، جامعة آل البيت، مفرقة، الأردن، المجلد 8، العدد 1، 2012، ص: 90-95.

• عقد اتفاقيات بين البنوك الإسلامية بشأن المساهمة في تغطية العجز في السيولة، الذي يظهر لدى أحدها بصفة إلزامية والاستفادة من فائض السيولة في مجالات الاستثمار.¹

6- أدوات المشاركة: أي سندات المشاركة المستمرة والمتناقصة حيث يقوم المتعاملين بإبرام عقد مشاركة تتمثل في سندات يمثل كل سند حصة أو سهم مشاركة في رأس مال مشروع، ويتم تعيين هيئة لإدارة المشاركة بحسب شروط نشرة الإصدار مع الأخذ بعين الاعتبار الشروط الشرعية لعقد المشاركة ويتم تداول هذه الحصص في السوق المالي الإسلامي.

7- أدوات البيوع (المرابحة والسلم والاستصناع): حيث تقوم جهة معينة في السوق المالي الإسلامي بإصدار سندات بيوع يمثل كل سند حصة في رأس مال المشروع لتمويل السلع والبضائع كما في المrabحة كما في السلم والاستصناع وذلك لقاء عمولة لهذه الجهة وتتولى هذه الجهة متابعة المستحقات وتوزيع الأرباح الفعلية لأصحاب السندات أو الأسهم.

8- أدوات المنافع: وهي سندات الإجارة التي تقوم على أساس عقد الإجارة المعروف في الفقه الإسلامي حيث تقوم جهة معينة تملك عقارات مؤجرة تدر دخلاً بشكل منتظم بإصدار سندات إجارة للتداول بين المتعاملين ويمثل كل سند حصة في ملكية العقار يستحق حامله بحسب نصبه في هذا العقار جزء من الإيراد المتحقق، أو تقوم جهة معينة بشراء أصول ثابتة مثل معدات أو سيارات وتقوم بإصدار سندات تمثل مجموعها رأس مال هذه الأصول وتقوم بإدارتها من تأجير وصيانة وتأمين لقاء عمولة.²

المطلب الرابع: علاج مشكلة العجز في السيولة في البنوك الإسلامية

وتتمثل مختلف وسائل علاج مشكلة عجز السيولة في البنوك الإسلامية فيما يلي:

1- قيام البنك المركزي بوظيفة الملجأ الأخير للإقراض بالنسبة للبنوك الإسلامية: يمكن للبنك المركزي أن يمارس وظيفته كملجأ أخير للإقراض بالنسبة للبنوك الإسلامية، أو يقوم بإعادة تمويلها وفق 3 صيغ هي: أ- على أساس المضاربة مع اعطاء البنك المركزي ما يساوي عائد ودائع الاستثمار: إذا وقع البنك الإسلامي في عجز للسيولة فإنه يمكنه اللجوء إلى البنك المركزي للحصول منه على التمويل المطلوب على أساس المشاركة في الربح والخسارة، أي أن تعامل تلك الأموال مثل ودائع المضاربة الموجودة لدى البنك ويحتسب لها العائد بنفس الطريقة التي تحتسب بها للودائع الأخرى.

وفي حالة منح البنك المركزي للتمويل على أساس المضاربة للبنوك وكمقرض أخير لها، فإنه يمكنه استخدام نسبة ربحه كبديل عن سعر إعادة الخصم، بحيث يرفعها في أوقات التضخم حتى لا تتبالغ البنوك في طلب هذا التمويل، أو العكس في الحالات الأخرى، وفي حالة الرغبة في التوسع النقدي يجعل البنك

¹ - بوداب سهام، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 75-76.

² - صباح فاطمة، هند مهداوي: مرجع سبق ذكره، ص: 3.

المركزي نسبة ربحه في هذه الحالة مساوية لتلك النسبة التي يطلبها عن الودائع المركزية.

ب- على أساس الربط بين البنوك الإسلامية صاحبة الفائض وصاحبة العجز أي كوسيط بعمولة: يمكن أن تحل البنوك الإسلامية مشكلة احتياجها إلى سيولة خاصة في الأجل القصير، من خلال تبادل السيولة فيما بينها، على أساس الإقراض الحسن أو على أساس المشاركة في الربح والخسارة، لكن ما يمكن إضافته هنا، وحتى يؤدي البنك المركزي دوره كملجأ أخير للإقراض، فإن بإمكانه إدارة هذا النظام بحيث يربط بين البنوك صاحبة الفائض و صاحبة العجز، وأن يعمل بينها كوسيط مقابل عمولة.

ت- على أساس القرض الحسن بالنسبة للبنوك الإسلامية التي تلتزم بإقراض الحكومة في حالة الاختيار: إن البنك المركزي الإسلامي لا يلتزم بمنح قروض حسنة إلا لتلك البنوك التي تلتزم هي أيضاً بإقراض الحكومة عند الاختيار، وذلك بموجب اتفاق بين البنك المركزي وتلك البنوك، بحيث أن السندات التي تشتريها من البنك المركزي يمكن أن يعيد شراءها هذا الأخير من البنوك بنفس السعر متى احتاجت إلى سيولة، وبعد أقصى هو قيمة ما تملكه من تلك السندات. أما إذا باع البنك المركزي تلك السندات للبنوك بطريقة إجبارية، وحفاظاً على الإمتياز الممنوح للبنوك التي تقرض الحكومة في حال الاختيار، فيمكن للبنك المركزي أن يمنح هذه البنوك قروضاً حسنة.¹

2- التأمين على الودائع: تنشأ لهذا الغرض صناديق أو هيئات مركزية حكومية تتولى تحقيق السيولة اللازمة للبنوك التي تعاني من انخفاض في السيولة.

3- تخصيص نسبة الاحتياطي النقدي المراقبة لحسابات الإسهام لمواجهة احتياجات السيولة الطارئة للبنوك الإسلامية: يتم تخصيص نسبة معقولة من أرصدة حسابات الإسهام، خلافاً للإحتياطي النقدي الإجباري، وإيداعها في حساب مستقل بدون فائدة لدى البنك المركزي.

4- العمل على قيام بنك مركزي إسلامي: لا بد من أن تعمل البنوك الإسلامية وبجهود متكاتفه وأهداف موحدة على إيجاد بنك مركزي إسلامي عالمي للاقتراض منه بدون فائدة.²

5- تكوين صندوق مشترك للسيولة: يقوم هذا المقترح على إمكانية إنشاء صندوق مشترك للسيولة، يساهم فيه كل بنك إسلامي من أموال الحسابات غير الاستثمارية (جارية وإدخارية)، وتستخدم الحصيلة في تقديم السيولة للبنك المحتاج لها عند وجود عجز طارئ أو مؤقت في صيغة الإقراض الحسن، على أن يتم إعادة القرض فور الانتهاء من الأزمة خلا مدة لا تتجاوز شهراً، ومن الممكن تمديدتها حسب حال البنك المقترض على ألا تتجاوز ثلاثة أشهر، ومن المناسب أن توضع معايير معينة يتم على أساسها منح

هذا القرض قصير الأجل، أهمها الاطمئنان على حقيقة ثغرة السيولة، من حيث الحجم والزمن.³

¹ - سليمان ناصر: علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004/2005، ص: 266-268.

² - رايس حدة، مرغاد لخضر، مرجع سبق ذكره، ص: 7-8.

³ - أحمد محمد السعد، محمد وجيه الحيني: بدائل (المسعف الأخير) للمصارف الإسلامية من البنوك المركزية، مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، 31 ماي - 3 جويلية 2009، ص: 23.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق تبين أن السيولة وإدارتها من أهم القضايا التي تشغل البنوك الإسلامية وعنصرها الجوهرى الذي يعكس ثقافة تلك البنوك لذلك لا بد من الإحاطة بمختلف جوانبها ونخص بالذكر الجانب الأكثر جدلاً ألا وهو مشكلة فائض السيولة إذ لا بد من تحديد وضبط إمكانيات البنك لمعالجة هكذا مشكلة وذلك من أجل معرفة إلى أي مدى يقوم البنك الإسلامى باستثمار فائض السيولة لديه وإستغلاله بالشكل الأمثل.

لذلك سلطنا الضوء في هذا الفصل على السيولة بصفة عامة ومشكلة فائض السيولة بصفة خاصة؛ فعمدنا ألى تحديد مكوناتها المتمثلة في السيولة النقدية والشبه النقدية، خصائصها وأيضاً نسبها التي تمثل مؤشرات يعتمد عليها الباحثين في تقييم البنوك والمفاضلة بينها، وكذلك إدارتها كونها أهم الإدارات داخل البنوك بالإضافة لنظرياتها، إجراءاتها وكيفية معالجة مشكلة فائض السيولة وهذا لما لها من أهمية كبرى في مواجهة طلب عملائها للأموال ومقابلة مسحوبات العملاء؛ بالحصول على التمويل المناسب كمياً ونوعاً، واستثمار هذه التمويلات وتوظيفها لتحقيق العائد المناسب وفق مستوى مقبول من المخاطر، مع التحوط لسيولة نقدية ملائمة.

الفصل الثالث

علاج مشكلة السيولة في بنك دبي الإسلامي وبنك قطر الإسلامي

- تمهيد

- التعريف ببنك دبي الإسلامي وبنك دبي الإسلامي.

- مشكلة فائض السيولة في بنك دبي الإسلامي.

- مشكلة فائض السيولة في بنك قطر الإسلامي.

- خلاصة الفصل

تمهيد

بعد أن تم التطرق في الفصلين الأول والثاني إلى الجانب النظري من موضوع الدراسة بالتعرف على أسواق رأس المال الإسلامية وعلى السيولة المصرفية في البنوك الإسلامية بصفة عامة، أين تم الإلمام بمختلف جوانب ومعالج مشكلة فائض السيولة في البنوك الإسلامية بصفة خاصة والتي تمثل مشكلة عويصة للبنوك الإسلامية تحديداً، وسعياً للتعرف على دور الأسواق المالية الإسلامية والبنوك الإسلامية بإعتبارها الخلية الرئيسة في علاج هذه المشكلة بالطرق التي تتوافق والشرعية الإسلامية، فمن الضروري تناول الأساس التطبيقي والإطار التحليلي لمشكلة فائض السيولة في الفكر الإقتصادي.

وعليه سيتم التطبيق على بنكي دبي الإسلامي وقطر الإسلامي بإعتبارهما أحد البنوك الرائدة والمتميزة في المجال الإسلامي؛ وقد إقتصرت الدراسة خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2019 على تحديد مشكلة فائض السيولة في كلا البنكين وحساب نسب السيولة الخاصة بهما وتحليلها وكذا تفسيرها؛ فالنتائج المستقاة من هذه الحالة تمكننا من التعرف على مشكلة فائض السيولة تقييم المركز المالي لكلا البنكين، والتي تتشابه لدى معظم البنوك الإسلامية بحكم تشابه الموارد إلى حد كبير.

وعلى هذا الأساس تم تقسيم هذا الفصل إلى الجوانب التالية:

المبحث الأول: التعريف ببنك دبي الإسلامي وبنك قطر الإسلامي

المبحث الثاني: مشكلة فائض السيولة في بنك دبي الإسلامي وكيفية علاجها

المبحث الثالث: مشكلة فائض السيولة في بنك قطر الإسلامي وكيفية علاجها

المبحث الأول: التعريف ببنك دبي الإسلامي وبنك قطر الإسلامي

يتناول هذا المبحث دراسة حالة لبنكين إسلاميين هما بنك دبي الإسلامي وبنك قطر الإسلامي، ووقع الاختيار على هذين البنكين نظرا لتوفر التقارير المالية السنوية لكلا البنكين، كما يعتبر كل منهما من البنوك الرائدة فكلاهما يحظى بسمعة طيبة وسط العملاء ومن خلال الخدمات التي يقدمانها إلى الجمهور، بالإضافة لكونهما يمارسان نشاطهما داخل قطاع مصرفي كبير يمتاز بالمتانة وشدة المنافسة، لذا سنتطرق في هذا المبحث إلى نبذة عن كلا البنكين (بنك دبي الإسلامي وبنك قطر الإسلامي).

ولهذا تم تقسيم هذا المبحث إلى المطالب التالية:

المطلب الأول: نبذة عن بنك دبي الإسلامي

المطلب الثاني: قيم بنك دبي الإسلامي ومصادر أمواله

المطلب الثالث: نبذة عن بنك قطر الإسلامي

المطلب الرابع: قيم بنك قطر الإسلامي ومصادر أمواله

المطلب الأول: نبذة عن بنك دبي الإسلامي

يعد البنك أول مؤسسة مصرفية إسلامية في منطقة الخليج العربي، يقدم بنك دبي الإسلامي العديد من الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية التي تعتبر بديلا إسلاميا عن الخدمات المصرفية التقليدية.

الفرع الأول: نشأة بنك دبي الإسلامي

تأسس بنك دبي الإسلامي كشركة مساهمة عامة بموجب المرسوم الأميري الصادر عن حاكم إمارة دبي بتاريخ 29 صفر 1395 هجري الموافق لـ 12 مارس 1975م، بغرض تقديم الخدمات المصرفية والخدمات المتعلقة بها وفقا لأسس الشريعة الإسلامية.

وتم تسجيله كشركة مساهمة عامة طبقا لقانون الشركات التجارية الاتحادي رقم (8) لسنة 1984م وتعديلاته، يمارس البنك نشاطه من خلال مكتبه الرئيسي بدبي بالإضافة إلى فروعته العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة، ويقوم البنك بالأعمال الاستثمارية من خلال مجموعة من الأدوات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية كالمrabحة، المضاربة، المشاركة، الاستصناع، السلم والاستثمار في الشركات التابعة¹.

¹ - دوفي قرمية: دور العمل المصرفي الشامل في تحفيز الاستثمار - دراسة حالة بنك دبي الإسلامي، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، جامعة عباس لغرور، خنشلة، الجزائر، ديسمبر 2017، ص: 124.

الفرع الثاني: تعريف بنك دبي الإسلامي

يعد البنك أول مؤسسة مصرفية إسلامية في منطقة الخليج العربي، يقدم العديد من الخدمات والأدوات المصرفية الإسلامية التي تعتبر بديلاً إسلامياً عن الخدمات المصرفية التقليدية.¹

فمنذ تأسيسه في سنة 1975م كأول بنك إسلامي متكامل الخدمات، أصبح بنك دبي الإسلامي رائداً في مجال الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية، وهو يرسى المعايير في هذا المجال مع زيادة الطلب على المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية في المنطقة والعالم.

إذ تلقى الخدمات المصرفية الإسلامية إقبالاً متزايداً من قبل المتعاملين فهو يعتبر رائداً في هذا القطاع، وهو متمسك دوماً بجذوره الأصلية كمؤسسة تتمحور حول المتعاملين، حيث تشكل الخدمات الشخصية الممتازة والتفهم الدقيق لإحتياجات ومتطلبات المتعاملين الأسس التي يبني عليها البنك علاقاته كلها. ويمتزج التراث والتاريخ مع الإلتزام بالمرونة والإبتكار والعصرنة بما يوافق الشريعة الإسلامية.²

تتمتع مجموعة بنك دبي الاسلامي بما يقارب 55 مليار دولار أمريكي، وقوى عاملة تفوق الـ 8000 موظف عبر شبكة واسعة من الفروع والشركات التابعة في جميع أنحاء الإمارات فضلاً عن نمو عملياته الدولية التي تغطي كل من آسيا والشرق الأوسط وإفريقيا.

الفرع الثالث: أهداف بنك دبي الإسلامي

تتمثل الأغراض التي يسعى بنك دبي الإسلامي لتحقيقها في:

- إدارة استثماراته بكل عناية بهدف تحقيق أفضل الأرباح.
- التعاون والتنسيق والتكامل مع مؤسسات وهيئات مالية تلتزم بأسس الشريعة الإسلامية.
- تطوير المجتمعات الإسلامية في جميع المجالات الاقتصادية عبر تنويع الاستثمار.
- المسؤولية والخدمات الاجتماعية المتمحورة حول التعاليم الإسلامية خاصة فريضة الزكاة.
- المحافظة على مقدرة البنك على الاستمرار في العمل وزيادة العائدات للمساهمين.
- الاحتفاظ بقاعدة رأس مال بهدف مواصلة تطور أعمال البنك.³

الفرع الرابع: شبكة بنك دبي الإسلامي

تضم مجموعة البنك المؤسسات والشركات التالية:

¹ - مشري فريد، عمرو عياش سارة: إدارة مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية دراسة حالة بنك دبي الإسلامي وبنك أبوظبي الإسلامي 2008-2012، المنتدى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، يومي 8 و9 ديسمبر 2013، ص: 7.

² - الموقع الإلكتروني "تم" لبنك دبي الإسلامي: <https://jobs.tamm.abudhabi/en/company/> بنك-دبي-الإسلامي-1052447/

³ - قرومي حميد: واقع إدارة السيولة في بنك دبي الإسلامي، المؤتمر الدولي الثاني للمالية والمصرفية الإسلامية بعنوان إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، يومي 29-30 جويلية 2015، الجامعة الأردنية، الأردن، الإمارات العربية المتحدة، ص: 6-7.

مؤسسة تمويل، مؤسسة ديار، مؤسسة دبي الإسلامي للخدمات المالية، كابيتال بنك دبي الإسلامي، بنك دبي الإسلامي باكستان المحدود، دار الشريعة للإستشارات المالية الإسلامية، مؤسسة الإمارات للصناديق الاستثمارية العقارية، بنك الخرطوم.¹

المطلب الثاني: قيم بنك دبي الإسلامي ومصادر أمواله

يعتبر بنك دبي الإسلامي بنك عالمي رائد، يتمسك بأحكام الشريعة الإسلامية والمثل والقيم الأخلاقية الرفيعة ومن هذه القيم نذكر:

الفرع الأول: قيم بنك دبي الإسلامي

إن لكل بنك قيم خاصة به وقيم بنك دبي الإسلامي تتمثل في:

- 1- الابتكار:** يتمسك بنك دبي الإسلامي بمبادئ الإبداع حيث يتميز كمؤسسة مالية رائدة من خلال الجمع بين القيم الإسلامية الحقيقية وأحدث التقنيات العالمية والمنتجات والخدمات المبتكرة وبالتالي يقدم أفضل الخدمات البنكية الإسلامية الحديثة.
- 2- المعرفة:** يعتمد البنك على منظومة سياسات ائتمانية وقوانين عمل مستمدة من التعاليم والتشريعات المنصوص عليها في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة.
- 3- الجودة:** يتم تصميم الخدمات والمنتجات البنكية الخاصة بهذا البنك وفق لمبدأ الاتقان المركز على الجودة.
- 4- القيمة المضافة:** إن نجاح بنك دبي الإسلامي ما هو إلا انعكاس هذا الأخير في تقديم قيمة حقيقية ومضافة وعوائد مجدية من خلال توفير أرقى الخدمات البنكية المتاحة.
- 5- الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية:** أي الابتعاد عن الربا وما حرم الله عز وجل في كتابه الكريم وسنة نبيه الحبيب عند التعامل والاستثمار في الأموال.

الفرع الثاني: مصادر أموال بنك دبي الإسلامي

إن مصادر أموال بنك دبي الإسلامي متعددة وكثيرة نذكر منها:

- 1- رأس المال:** عند تأسيس البنك بلغ رأسماله 50 مليون درهم اماراتي مقسمة إلى 100000 سهم، قيمة كل سهم 500 درهم، ساهم المؤسسون الخمسة ب 10000 درهم، والباقي طرح للاكتتاب فيه من طرف المواطنين.

سنة 2004 تضاعف رأس المال ليصل إلى 1500 مليون درهم عن طريق طرح أسهم للاكتتاب

¹ - قادري علاء الدين، متاجر وبياد وآخرون: تحليل أثر الهندسة المالية الإسلامية على ربح لمصارف - دراسة قياسية لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2007-2016، مجلة آفاق علوم الإدارة والإقتصاد، العدد 3، جامعة المسيلة، الجزائر، 2018، ص: 15.

بنسبة 50%، سنة 2006 ارتفع رأس المال إلى 1800 مليون درهم عن طريق توزيع أسهم منحة بنسبة 20% من رأس المال، أما في مارس 2007 بلغ الارتفاع إلى 2996 مليون درهم عن طريق 7% أسهم منحة، ثم بعدها ارتفع رأس المال البنك في 17 مارس 2008 ليصل إلى 3445.4 مليون درهم من خلال توزيع أسهم منحة بنسبة 15%، وبلغ الارتفاع سنة 2009 إلى 3617,67 مليون درهم من خلال توزيع أسهم منحة بنسبة 5%، أما سنة 2010 زاد رأس مال البنك إلى 3798,6 مليون درهم عن طريق توزيع أسهم منحة بنسبة 5%، وأخيراً يوم 04 مارس 2013 وافقت الجمعية العمومية على زيادة رأسمال البنك إلى 3957,5 مليون درهم.

2-الاحتياطات: تعتبر من أهم مصادر الأموال التي يعتمد عليها بنك دبي الإسلامي في تمويل احتياجاته وتتمثل احتياطياته في (الاحتياطي القانوني، الاحتياطي العام، احتياطي الاراضي الممنوحة، احتياطي تحويل العملات).

3-الأرباح المحتجزة: اقر بنك دبي الإسلامي خلال الربع الأول لسنة 2013 انخفاض ارباحه إلى 200 مليون درهم وخلال الربع الثاني من نفس السنة قدر ب 450 مليون درهم اماراتي، أي تراجع أرباح البنك بنسبة 40% مقارنة بالسنة الماضية لذات الفترة وهذا حسب شركة "اتش. سي" للاوراق المالية والاستثمار والتي تعتبر كمصدر أساسي من مصادر أمواله.¹

المطلب الثالث: نبذة عن بنك قطر الإسلامي

في ظل ما شهده البنك من تطورات غير مسبوقة، فقد جاءت نتائج أعماله لتعزز مكانته كأحد أكبر البنوك الإسلامية على المستويين المحلي والدولي، إذ ارتفعت موجوداته من 153.2 مليار ريال لعام 2018 ، الى مبلغ 163.5 مليار ريال لعام 2019، وسجلت ودائع العملاء نمواً مناسباً، حيث بلغت 111.6 مليار ريال بنسبة نمو قدرها 11% مقارنة بعام 2018، في حين بلغ إجمالي الدخل 7.738.2 مليون ريال بنسبة نمو 12% مقارنة بعام 2018، ومن جانب آخر فقد تمكن البنك من الاحتفاظ بنسبة منخفضة للديون المتعثرة من إجمالي التمويل، وذلك في حدود 1.3 % والتي تعتبر من أقل النسب في الصناعة المصرفية، بينما واصل سياساته المتحفظة لتكوين المخصصات، حيث استقرت نسبة تغطية الديون المتعثرة عند 100% بنهاية عام 2019، لتوافق تعليمات بنك قطر المركزي بهذا الشأن.²

الفرع الأول: نشأة بنك قطر الإسلامي

تأسس بنك قطر الإسلامي سنة 1982م كأول مؤسسة مالية إسلامية في قطر وكشركة مساهمة

¹ - التقرير المالي السنوي لبنك دبي الإسلامي، لسنة 2016، ص: 61.

² - التقرير المالي السنوي لبنك قطر الإسلامي، سنة 2019، ص: 8.

قطرية (ش.م.ق)، للعمل كبنك مصرفي إسلامي في الدولة، بموجب المرسوم رقم (45) لسنة 1982.¹ تخضع جميع منتجاته وعملياته المصرفية لإشراف هيئة للرقابة الشرعية بما يضمن الالتزام الدقيق بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية في أنشطة البنك وعملياته التمويلية.

يقدم البنك خدماته للعملاء في السوق القطرية من خلال 30 فرعاً، تغطي المواقع الهامة والاستراتيجية في قطر، ويعتبر من أهم البنوك الإسلامية في قطر بصفة خاصة والعالم الإسلامي بصفة عامة.²

الفرع الثاني: تعريف بنك قطر الإسلامي

يعد بنك قطر أكبر المؤسسات المصرفية الإسلامية في الدولة، يقدم البنك خدماته في السوق المحلية من خلال شبكة فروع الحديثة المنتشرة في جميع أنحاء قطر، كما تقدم الفروع الأساسية مراكز متخصصة تضم مدراء علاقات متمرسين في تقديم خدمات لشرائح محددة من العملاء: مراكز الخدمات المصرفية الخاصة، مراكز خدمات التميز، إلى جانب المراكز الخاصة بالسيدات.

بالإضافة إلى امتلاكه لشبكة فروع متميزة، عمل البنك على تسريع وتيرة الاستثمار في القنوات الإلكترونية من خلال توفير خدماته على تطبيق جوال البنك، والخدمات المصرفية عبر الإنترنت، وأجهزة الصراف الآلي والإيداع النقدي وأجهزة الصراف التفاعلية ITM، بالإضافة إلى مركز اتصال حائز على عدة جوائز..

يتبنى البنك استراتيجية نمو تهدف لتعزيز مكانته ودوره كبنك إسلامي رائد يتمتع بعلاقات قوية مع عملائه، وشراكات مهمة مع المجتمعات المحلية، وتتماشى الاستراتيجية التي يتبناها البنك بشكل وثيق مع رؤية قطر الوطنية 2030، ومع التزام الحكومة في الاستثمار في البنية التحتية للبلاد وتنويع الاقتصاد وتطوير قطاع خاص وقوي.³

الفرع الثالث: أهداف بنك قطر الإسلامي

يعمل بنك قطر الإسلامي إلى تحقيق الأهداف والأغراض التالية:

- العمل على أن يكون البنك إسلامي عالمي رائد وشامل.
- التمسك بأحكام الشريعة الإسلامية والمثل والقيم الأخلاقية الرفيعة.

¹ - دلال بوقرن، حسناء مومنية: دور المصارف الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية بين الواقع والمأمون- دراسة حالة عينة من المصارف الإسلامية، مذكرة ماستر، تخصص تمويل التنمية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2014/2015، ص: 81.

² - عبد الرحمن عبد القادر، بن عارية حسين وآخرون: دراسة تحليلية لتطوير بنود ميزانية عينة من البنوك الإسلامية الخليجية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 9، جوان 2018، ص: 689.

³ - الموقع الإلكتروني لبنك قطر الإسلامي: تاريخ الإطلاع: 2019/10/14 توقيت الإطلاع: 16:08 <https://www.qib.com.qa/ar/>

- تحقيق المعايير الدولية للعمل المصرفي.
- المشاركة في تنمية الاقتصاد الوطني والعالمي والمساهمة في تلبية احتياجات المجتمع القطري.
- تقديم حلول مالية مبتكرة تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- تقديم خدمات عالية الجودة للعملاء والعمل على تعظيم العائدات للمساهمين والشركاء.
- احتضان بيئة عمل داخلية متميزة في أفرادها، وفي المستوى التقني المتميز.¹

الفرع الرابع: شبكة بنك قطر الإسلامي

تتضمن هذه الشبكة المجموعات التالية:

شبكة البنك المحلية، شركة الجزيرة للتمويل، شركة عقار للاستثمار والتطوير العقاري، شركة ضمان للتأمين الإسلامي (بيميه)، شركة بوابة الشمال العقارية، شبكة البنك العالمية، كيو إنفست، بنك التمويل العربي، بنك التمويل الآسيوي، البنك-المملكة المتحدة، البنك-السودان.²

المطلب الرابع: قيم بنك قطر الإسلامي ومصادر أمواله

يسعى البنك لتحقيق المعايير الدولية للعمل المصرفي والمشاركة في تنمية الاقتصاد الوطني والعالمي وكذا الإمتثال بالقيم الأخلاقية الرفيعة، ومن هذه القيم نذكر:

الفرع الأول: قيم بنك قطر الإسلامي

إن لكل بنك قيم خاصة به تميزه عن غيره وتتمثل قيم بنك قطر الإسلامي فيما يلي:

1- النزاهة، العدل والشفافية

2- التميز

3- روح التعاون والعمل الجماعي

4- الولاء والالتزام

الفرع الثاني: مصادر أموال بنك قطر الإسلامي

1- رأس المال: بلغ رأس مال البنك 2.36 مليار ريال قطري في نهاية 2014، حيث يستحوذ حالياً على نسبة 43% من قطاع الصيرفة الإسلامية في البلاد، وحصة حوالي 11% من إجمالي السوق المصرفية وهذا ما يجعله أكبر بنك متوافق مع الشريعة الإسلامية في قطر وواحد من أكبر خمسة بنوك

¹ - الموقع الإلكتروني لبنك قطر الإسلامي: تاريخ الإطلاع: 2019/10/14 توقيت الإطلاع: 16:22 <https://www.qib.com.qa/ar/>

² - وفاء مستاوي: استخدامات الصكوك في البنوك الإسلامية- دراسة مقارنة بين بنك قطر الإسلامي وبنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2010-2016، مذكرة ماستر، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017/2016، ص: 68-70.

إسلامية في العالم.¹

2- الإحتياطيات: تعتبر من أهم مصادر الأموال التي يعتمد عليها بنك دبي الإسلامي في تمويل احتياجاته وتتمثل احتياطياته في (الاحتياطي القانوني، الاحتياطي العام، احتياطي الاراضي الممنوحة، احتياطي تحويل العملات).

3- الأرباح: عقد بنك قطر الإسلامي اجتماع جمعياته العامة وغير العادية، وتم في الاجتماع اعتماد البيانات المالية ونتائج الأعمال للسنة المالية المنتهية في 2017/12/31م، وخطة العمل لعام 2018، والموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بتوزيع ارباح نقدية بنسبة 50% من القيمة الاسمية للسهم بواقع (5) ريال قطري لكل سهم.

واجه البنك خلال هذا العام العديد من التحديات في ظل الوضع الراهن، حيث استجدت العديد من المؤثرات الاقتصادية والمالية التي تمكن البنك من التفاعل معها ومواجهتها باقتدار، ليتابع مسيرته بثقة عالية متجاوزا كل التوقعات، وليحقق نتائج وتطورات عززت مكانته كأفضل مؤسسة مالية اسلامية على المستويين الاقليمي والمحلي، محققا تجاوزاً للسوق من حيث نمو الارباح بنسبة 16.5% في المتوسط سنوياً على مستوى السنوات الاربع الماضية، وحققت موجوداته نمواً بنسبة 7.5% وسجلت ودائع العملاء نمواً بنسبة 6.7 %، وفي ظل تلك النتائج المميزة، فقد حقق البنك صافياً في أرباح العام 2017 قدره 2,405.4 مليون ريال بنسبة نمو قدرها 11.6%.

المبحث الثاني: مشكلة فائض السيولة في بنك دبي الإسلامي وكيفية علاجها

تم التطرق في هذا المبحث لدراسة مشكلة فائض السيولة في بنك دبي الإسلامي، حيث تم اختيار هذا البنك لكونه من البنوك الرائدة في المجال الإسلامي والصيرفة الإسلامية في الإمارات العربية المتحدة، بالإضافة لكثرة تعاملاته وتوسعه وكونه يمارس نشاطه داخل قطاع مصرفي كبير ويتمثل هذا القطاع في الجهاز المصرفي لدولة الإمارات العربية المتحدة الذي يمتاز بالمتانة وشدة المنافسة.

ولهذا تم تقسيم هذا المبحث إلى المطالب التالية:

المطلب الأول: الأدوات المالية الإسلامية في بنك دبي الإسلامي

المطلب الثاني: تشخيص مشكلة فائض السيولة في بنك دبي الاسلامي

المطلب الثالث: أدوات علاج مشكلة فائض السيولة في بنك دبي الإسلامي

المطلب الرابع: واقع السوق المالي الاسلامي في علاج مشكلة فائض السيولة في بنك دبي

الاسلامي

¹ - عبد الرحمن عبد القادر، بن عاربية حسين وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 689.

المطلب الأول: الأدوات المالية الإسلامية في بنك دبي الإسلامي

يقع البنك الإسلامي في وضعين عند تعامله بالأدوات المالية الإسلامية، فهو إما **مستثمر** في هذه الأدوات (وهي الحالة التي تخص دراستنا حالة الفائض في السيولة) بغرض تحقيق الأرباح المرغوب فيها من جراء استثماره في الأدوات المالية الإسلامية (علاج الفائض في السيولة عن طريق الإستثمار)، ويمنح الاستثمار في الأدوات المالية الإسلامية ميزة أخرى للبنك الإسلامي تتمثل في إمكانية تسهيلها عند الحاجة إليها بسرعة وسهولة وذلك ببيعها في السوق المالي الإسلامي، كما تساعد البنك على إدارة العلاقة مع البنك المركزي.

أما الوضعية الثانية هي باعتبار البنك **مصدر** لهذه الأدوات، فهي تمثل في هذه الحالة مورد جديد لتمويل نشاطات البنك.

• البنك بإعتباره مستثمر في الأدوات المالية الإسلامية:

يمكن تلخيص استثمارات بنك دبي الإسلامي في الأدوات المالية الإسلامية خلال الفترة: 2014-2018 من خلال الجدول التالي:

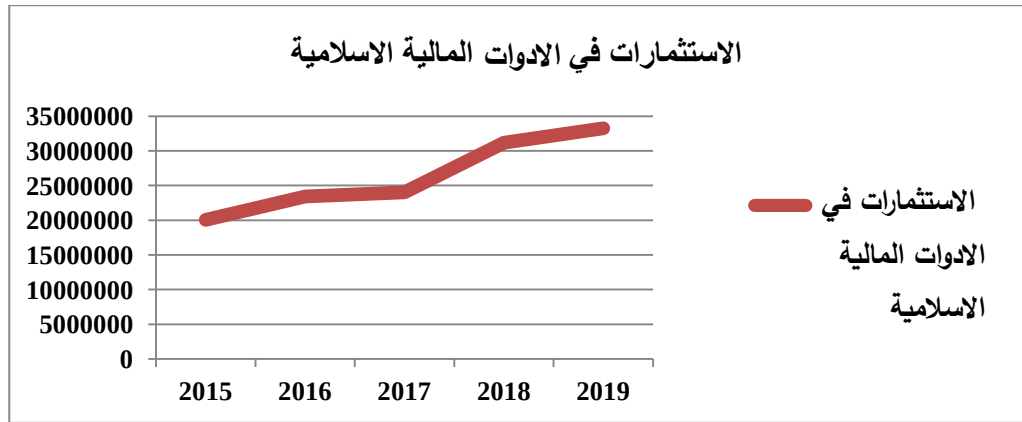
الجدول رقم (03-01): تطور الاستثمارات في الأدوات المالية الإسلامية في بنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2015-2019

الوحدة: ألف درهم إماراتي

البيان/السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
الاستثمارات في الأدوات المالية	20065651	23408660	24022680	31178525	33243858
معدل النمو	-	16.66%	2.62%	29.78%	6.62%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية لبنك دبي الإسلامي.

الشكل رقم (01-03): تطور الإستثمارات في الأدوات المالية الإسلامية في 0 بنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2015-2019



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير المالية لبنك دبي الإسلامي.

من خلال المنحنى البياني أعلاه الذي يمثل تطور استثمارات بنك دبي الإسلامي في الأدوات المالية الإسلامية خلال الفترة 2015-2019 نلاحظ أن إستثمارات البنك في الأدوات المالية الإسلامية قد شهد تطورا ملحوظا ابتداء من سنة 2015 حيث قدرت بـ 20065651 ألف درهم لتصل سنة 2017 للقيمة 24022680 ألف درهم وذلك نتيجة تطور سوق الصكوك الإسلامية عالميا وزيادة حجم الإصدارات مما وفر لبنك دبي الإسلامي فرص متعددة للاستثمار في هذه الأدوات وتركزت أهم استثمارات بنك دبي الإسلامي في داخل الامارات العربية المتحدة ودول الخليج، إلا أن نسبة التطور بدأت إنخفضت لتصل إلى 6.62 % سنة 2019 بعدما كانت تقدر سنة 2016 بـ 16.66 %.

• البنك بإعتباره مصدر للأدوات المالية الإسلامية:

وتتمثل مختلف إصدارات بنك دبي الإسلامي خلال فترة الدراسة فيما يلي:

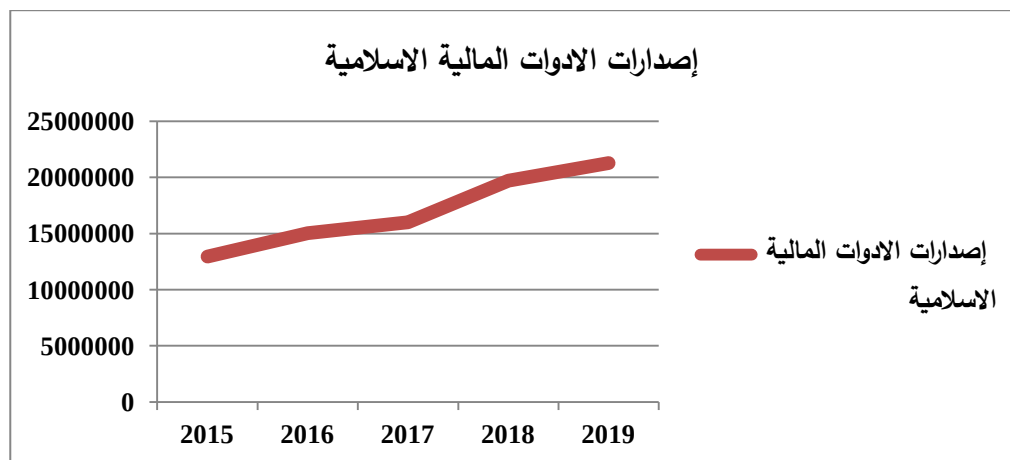
الجدول رقم (02-03): تطور إصدارات الأدوات المالية الإسلامية في بنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2015-2019

الوحدة: ألف درهم إماراتي

البيان/السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
إصدارات الأدوات المالية الإسلامية	12947925	15041155	16004717	19716968	21279695
معدل النمو	-	16.16%	6.40%	23.19%	7.92%

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير المالية لبنك دبي الإسلامي

الشكل رقم (02-03): تطور الإستثمارات في الأدوات المالية الإسلامية في بنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2015-2019



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية لبنك دبي الإسلامي.

من خلال المنحنى رقم (02-03) الذي يمثل تطور إصدارات الأدوات المالية الإسلامية في بنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2015-2019، نلاحظ أن هناك تطور ابتداءً من سنة 2015 في إصدار الأدوات المالية الإسلامية في بنك دبي الإسلامي نتيجة التطورات التي شهدتها سوق الإصدارات العالمية لكن تم ملاحظة إنخفاض سنة 2017 حيث بلغ معدل النمو 6.40% بسبب الإنخفاض الطفيف في إصدار الصكوك الإسلامية التي يتم قياسها التكلفة المطفأة، ليعاود إرتفاع معدل النمو مجدداً إلى أعلى نسبة له وهي 23.19% لينخفض مجدداً إلى النسبة 7.92% سنة 2019 بسبب إنخفاض إصدار الصكوك من الشق الأول.

وتنقسم الأدوات المالية الإسلامية في بنك دبي الإسلامي إلى أدوات صادرة عن البنك (وهي تشكل الأغلبية) وأدوات صادرة عن شركات زميلة.

حيث في جانفي 2015، أصدر البنك صكوك من الشق الأول متوافقة مع أحكام الشريعة من خلال شركة ذات أغراض خاصة، "دي آي بي تير ون" صكوك" ليمتد"، بلغت قيمتها 1000 مليون دولار أمريكي (3673 مليون درهم) بقيمة اسمية قدرها 1000 دولار أمريكي (3673 مليون درهم) للصك،

تتمثل الصكوك من الشق الأول في سندات دائمة ليس لها تاريخ سداد محدد وتشكل التزامات ثانوية مباشرة وغير مضمونة ذات أولوية على رأس المال فقط (للبنك مع مراعاة أحكام وشروط اتفاقية المضاربة تم إدراج الصكوك من الشق الأول في بورصة إيرلندا، ويحق للبنك المطالبة بها بعد تاريخ المطالبة الأول" أو في أي تاريخ دفع أرباح بعد ذلك التاريخ ويخضع ذلك لشروط محددة لإعادة السداد.

المطلب الثاني: تشخيص مشكلة فائض السيولة في بنك دبي الإسلامي

الفرع الأول: تقدير فائض السيولة في بنك دبي الإسلامي

يعاني بنك دبي الإسلامي كغيره من البنوك من مشكلة فائض السيولة ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (03-03): مشكلة فائض السيولة في بنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2015-2019

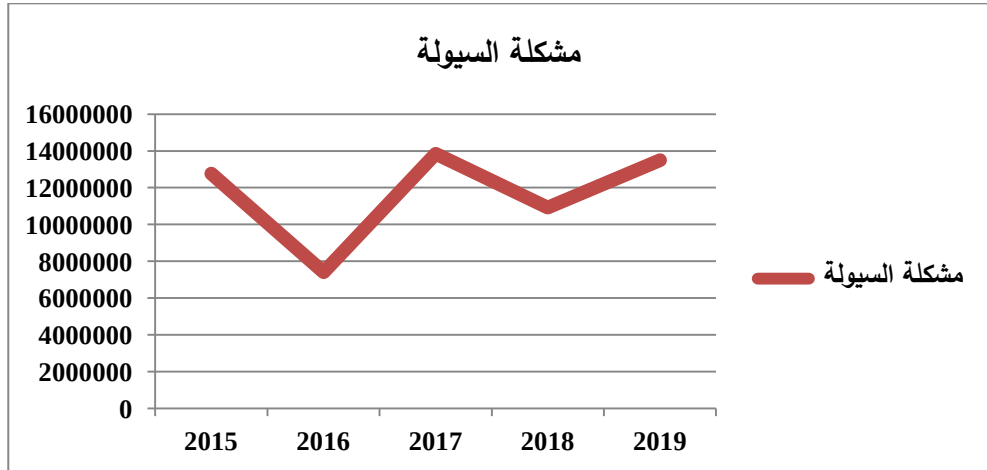
الوحدة: ألف درهم إماراتي

البيان/السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
حجم الودائع	109981432	122376950	147180951	155657316	164418417
حجم التمويلات	97219599	114967622	133334227	144738585	150913428
مشكلة السيولة=الودائع - التمويلات	12761833	7409328	13846724	10918731	13504989

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية لبنك دبي الإسلامي

الشكل رقم (03-03): مشكلة فائض السيولة الإسلامية في بنك دبي الإسلامي خلال الفترة

2015-2019



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية لبنك دبي الإسلامي

من خلال المنحنى رقم (03-03) الذي يوضح مشكلة السيولة (فائض) في بنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2015-2019، نلاحظ أن بنك دبي الإسلامي يعاني فعلاً من مشكلة فائض السيولة خلال السنوات محل الدراسة، إلا أن حجم فائض السيولة يتميز بالتذبذب من سنة إلى أخرى، حيث أنه إنخفض سنة 2016 ليصل إلى أدنى مستوى له خلال فترة الدراسة والتي قدرت بـ 7409328 ألف درهم، ثم عاود

الارتفاع في سنة 2017، حيث شهدت السنوات 2015، 2017، 2018 وسنة 2019 حجم فوائض سيولة متقاربة في الزيادة في حجم الودائع رافقتها زيادة في حجم التمويلات، فيما شهدت سنة 2016 تراجع كبير في فائض السيولة بالمقارنة مع بقية السنوات بسبب زيادة حجم التمويلات الممنوحة من قبل بنك دبي الإسلامي بالمقارنة مع حجم الودائع التي تلقاها البنك.

الفرع الثاني: تحليل نسب السيولة في بنك دبي الإسلامي

إن تحديد مستوى السيولة في أي بنك يكون عن طريق إدارتها، وذلك من خلال حساب وتحليل جميع مؤشراتها وتحديد أسباب النتائج المتوصل إليها، وعلى هذا الأساس سيتم حساب وتحليل مؤشرات السيولة (النسب المالية) في بنك دبي الإسلامي بالاعتماد على التقارير المالية المتوفرة للسنوات ما بين 2015-2019، وهي تقيس بصفة عامة قدرة البنك على مقابلة المسحوبات اليومية من طرف العملاء خاصة أصحاب الحسابات الجارية والودائع قصيرة الأجل.

ومن خلال الاعتماد على التقارير المالية المتوفرة للسنوات ما بين 2015-2019، سنقوم بحساب أهم نسب السيولة المتمثلة في:

أولاً: نسبة الاحتياطي القانوني لدى البنك المركزي

القاعدة العامة

$$\text{نسبة الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{أرصدة نقدية مودعة لدى البنك المركزي}}{\text{قيمة إجمالي الودائع + التزامات أخرى}} \times 100$$

يتم الاحتفاظ بالاحتياطي الإلزامي لدى البنوك المركزية لدولة الإمارات العربية المتحدة جمهورية باكستان الإسلامية بالعملات المحلية لتلك الدول وبالدولار الأمريكي، إن هذه الاحتياطيات غير متاحة للاستخدام في الأنشطة اليومية للمجموعة، ولا يمكن سحبها بدون موافقة البنوك المركزية ذات الصلة. يتغير مستوى الاحتياطي المطلوب كل شهر بما يتوافق مع التوجيهات الصادرة عن البنوك المركزية ذات الصلة.

وتطورت هذه النسبة خلال سنوات الدراسة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (03-04): نسبة الاحتياطي القانوني بنك دبي الإسلامي خلال الفترة: 2015-

2019

الوحدة: ألف درهم إماراتي

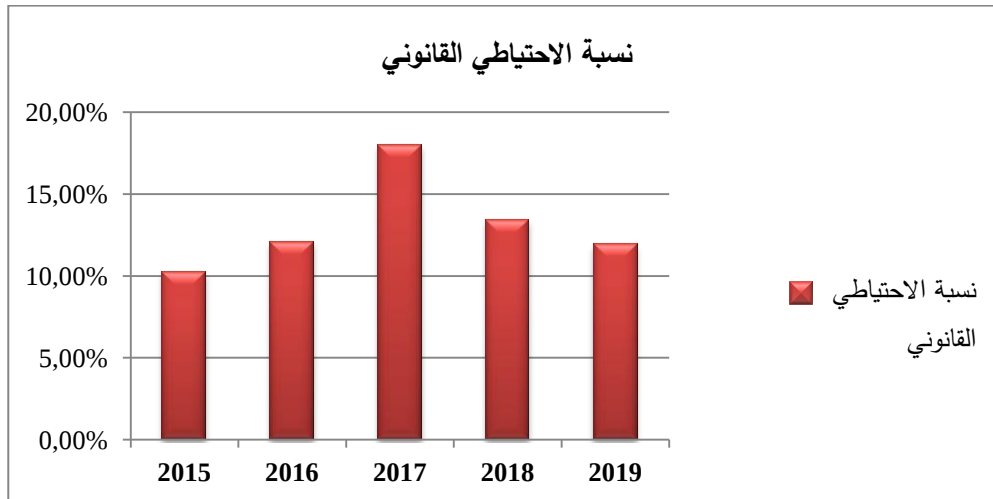
البيان / السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	المتوسط
أرصدة نقدية لدى البنك المركزي	11228209	14767767	26481776	20878794	19598494	
إجمالي الودائع	109981432	122376950	147180951	155657316	164418417	
نسبة الإحتياطي القانوني	10.21%	12.07%	17.99%	13.41%	11.92%	13.12%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية لبنك دبي الإسلامي

ويمكن تلخيص الجدول السابق في الشكل الموالي:

الشكل رقم (03-04): تطور نسبة الإحتياطي القانوني في بنك دبي الإسلامي خلال الفترة

2015-2019



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية لبنك دبي الإسلامي

إن نسبة الإحتياطي القانوني تتغير من فترة لأخرى بنسب متفاوتة حيث بلغت 10.21% سنة 2015 لترتفع إرتفاع معتبر سنة 2016 لتصل إلى 12.07%، لكن بلغت سنة 2017 أقصى نسبة لها لتصل إلى 17.99% وهذه النسبة تعتبر قيمة شاذة، وسبب هذه القيمة يرجع إلى زيادة المراجحات الدولية لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي حيث بلغت خلال سنة 2016 القيمة 5000909 لتصل

إلى 19003814 سنة 2017 ما يعادل 3 أضعاف القيمة السابقة (2016)، لتتخفض إلى 13.41% سنة 2018 لتستمر في الانخفاض لتصل إلى نسبة 11.92% سنة 2019.

وباستبعاد هذه القيمة الشاذة يصبح المتوسط 11.90% ومنه فإن المستوى المقبول للاحتياطي القانوني في بنك دبي الإسلامي ينحصر بين 11.90% و 13.12% وهو مستوى جيد لأنه تعدى النسبة المفروضة من طرف البنك المركزي والمقدرة بـ 10%.

ومن خلال ملاحظة التقارير المالية السنوية لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2015-2019 تبين أن النسبة العالية من موارد البنك تتمثل في الحسابات الاستثمارية مقارنة بباقي الحسابات الأخرى، وبالتالي فإن الاحتياطي القانوني المفروض على إجمالي الحسابات الخاصة بالبنوك الإسلامية من طرف البنك المركزي يعطل جزءا كبيرا من حسابات الاستثمار دون التوظيف في الوقت الذي ينبغي فيه على البنك أن يدفع عنها عوائد لأصحابها مما يخفض في النهاية نسبة العائد الموزع على حسابات الاستثمار.

إذن على البنك المركزي مراعاة طبيعة عمل البنوك الإسلامية وإصدار تشريع خاص بها ينظم عملها كتطبيق نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع الجارية دون الاستثمارية مراعاة لطبيعة العلاقة القائمة بين البنك وأصحاب الودائع الاستثمارية والتي هي مبنية على أساس عقد المضاربة الشرعية.

ثانيا: نسبة السيولة النقدية

تمثل السيولة النقدية مدى قدرت البنك على الوفاء بالتزاماته الجارية (قصيرة الأجل) بالاعتماد على النقدية الجاهزة وما يشبهها، فكلما كانت هذه النسبة مرتفعة كانت مؤشر جيد وإيجابي للبنك، إذ تعتبر هذه النسبة من أهم المعايير التي تضبط مستوى السيولة في البنوك الإسلامية¹.

القاعدة العامة

$$\text{نسبة السيولة النقدية} = 100 \times \frac{\text{النقدية والأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية سريعة}}{\text{الالتزامات قصيرة الأجل}}$$

وفي ما يلي توضيح لتطور هذه النسبة خلال فترة الدراسة كما هو مبين في لجداول التالي:

¹ - بوداب سهام: دور الهندسة المالية الإسلامية في علاج مشاكل التمويل في البنوك الإسلامية-دراسة عينة من البنوك الإسلامية، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2018/2019، ص: 265.

الجدول رقم (03-05): نسبة السيولة النقدية لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة: 2015-2019.

الوحدة: ألف درهم إمارتي

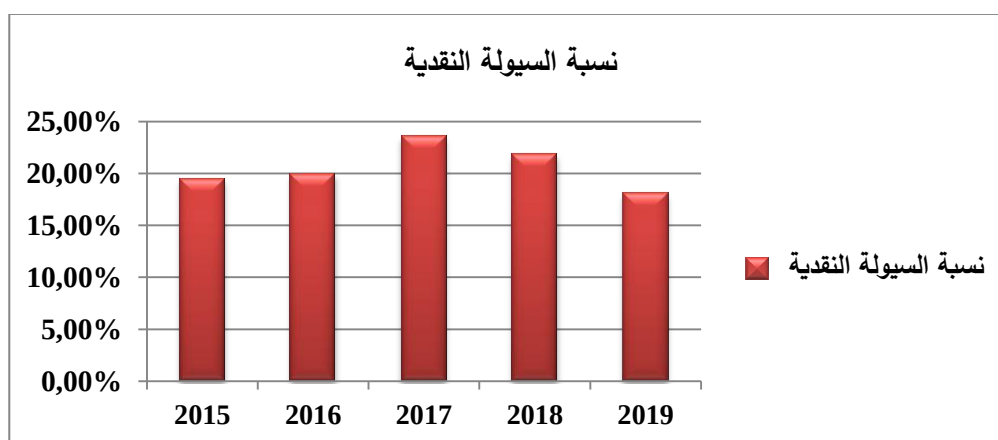
البيان/السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	المتوسط
الأصول النقدية: نقدية لدى الصندوق والبنوك الأخرى والبنك المركزي	18499614	20080551	30112725	25074150	23030440	
بنود شبه النقد: مرابحة دولية قصيرة الأجل مع مؤسسات مالية	-	1120327	2449475	5768408	4486228	
مجموع	18499614	21200878	32562200	30842558	27516668	
مجموع الإلتزامات قصيرة الأجل	94896506	106201794	138522664	141314564	152516502	
نسبة السيولة النقدية	19.49%	19.96%	23.50%	21.82%	18.04%	20.56%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية لبنك دبي الإسلامي

ويمكن تلخيص الجدول السابق في الشكل الموالي:

الشكل رقم (03-05): تطور نسبة السيولة النقدية في بنك دبي الإسلامي خلال الفترة:

2015-2019



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية لبنك دبي الإسلامي

الفصل الثالث علاج مشكلة فائض السيولة في بنك دبي الإسلامي وبنك قطر الإسلامي

من خلال الشكل والنسب الظاهرة في الجدول السابق الذي يوضح تطور نسبة السيولة النقدية يتضح مايلي:

نلاحظ أن نسبة السيولة النقدية تتغير من سنة إلى أخرى، إذ تتراوح ما بين 18.04% و 23.50% حيث بلغت أعلى نسبة لها 23.50% سنة 2017 وهي أعلى نسبة خلال هذه الفترة، ثم إنخفضت سنة 2018 لتصل إلى 21.82% وبعدها بقيت في إنخفاض لتصل إلى أدنى قيمة لها وهي 18.04% سنة 2019 ما جعل متوسط نسبة السيولة النقدية خلال هذه الفترة (2015-2019) يقدر ب 20.56%.

ومنه فإن المستوى المقبول للسيولة النقدية في بنك دبي الإسلامي ينحصر بين 21.19% وهو المتوسط الجديد بإزالة القيمة الشادة 18.04% (لأنها تعتبر قيمة مضللة) و 23.50%؛ وهذا المجال يمثل مؤشر جيد للبنك أي أن له مقدرة مقبولة للوفاء بالتزاماته الجارية، وحتى يتمكن البنك من رفع قدرته على سداد التزاماته قصيرة الأجل يمكن أن يلجأ إلى الأسواق المالية مستخدماً الأدوات المالية الإسلامية قصيرة الأجل التي يسهل تحويلها إلى سيولة وبأقل تكلفة ممكنة كالصكوك والأوراق القابلة للتداول.

ثالثاً: نسبة التداول

وتعد هذه النسبة تحليلاً لمدى قدرة البنك على مقابلة التزاماته قصيرة الأجل في مواعيدها وذلك بتعبئة أصوله المتداولة باعتبارها المصدر الأول لمقابلة هذا النوع من الالتزامات، كما تعد أيضاً بمثابة مؤشر على مدى تحقيق البنك لتوازنه المالي على المدى القصير الذي يعني تحقيق الموائمة بين الاستخدامات (الأصول) والموارد (الخصوم) القصيرة الأجل.

القاعدة العامة

الموجودات المتداولة

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{المطلوبات المتداولة}} \times 100$$

المطلوبات المتداولة

الجدول رقم (03-06): نسبة التداول لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة: 2015-2019.

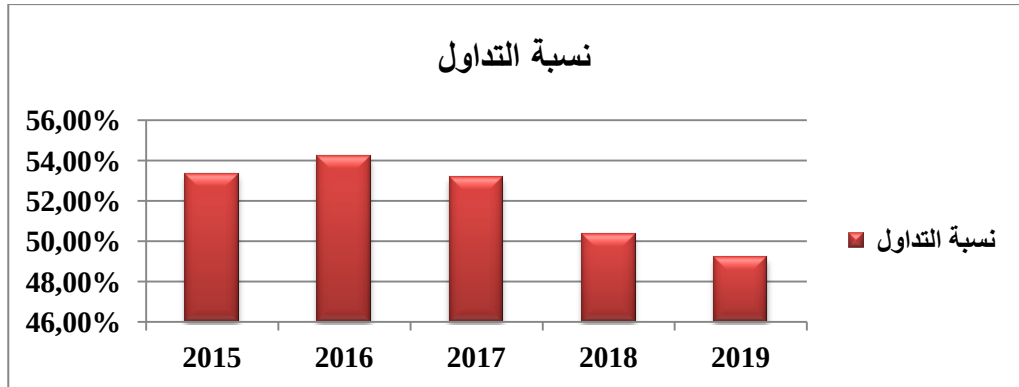
البيان/السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	المتوسط
الموجودات المتداولة	50641637	57589346	73650147	71126615	75057242	
المطلوبات المتداولة	94896506	106201794	138522664	141314564	152516502	
نسبة التداول	%53.36	%54.22	%53.16	%50.33	%49.21	%52.05

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على البيانات من التقارير المالية لبنك دبي الإسلامي.

ويمكن تلخيص الجدول السابق في الشكل التالي:

الشكل رقم (03-06): تطور نسبة التداول في بنك دبي الإسلامي خلال الفترة: 2015-

2019



المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على البيانات من التقارير المالية لبنك دبي الإسلامي.

لاحظ من النتائج المتوصل إليها في الجدول أعلاه الخاص بنسبة التداول ما يلي:

نسب التداول في بنك دبي متغيرة من سنة إلى أخرى، حيث أنها بلغت سنة 2015 النسبة 53.36%، لترتفع سنة 2016 إلى أقصى نسبة لها ألا وهي 54.22%، لتبدأ بالإنخفاض تدريجياً خلال السنوات 2017، 2018، 2019 لتصل في السنة الأخيرة (2019) إلى أدنى قيمة لها وهي 49.21%.

كما أن متوسط نسبة التداول في بنك دبي الإسلامي قدر بـ: 52.05% إلا أنه توجد بعض القيم الشاذة وتتمثل في سنة 2019 ويرجع سبب إنخفاض نسبة التداول بحسب التقارير المالية إلى عدم وجود موجودات عند الطلب ووجود فقط الموجودات التي استحقاقاتها من أقل من ثلاثة أشهر إلى سنة.

وباستبعاد القيمة الشاذة يصبح المتوسط 65.07% وبالتالي فإن مدى نسبة التداول المقبولة لبنك دبي الإسلامي تتراوح ما بين 52.05% و 65.07% وتكون هذه النسبة معيار لقياس نسبة التداول المثالية.

رابعاً: نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع

القاعدة العامة

اجمالي النقدية

نسبة النقدية / إجمالي الودائع = $100 \times \frac{\text{اجمالي الودائع (الجارية + الاستثمارية)}}{\text{اجمالي النقدية}}$

اجمالي الودائع (الجارية + الاستثمارية)

الجدول رقم (03-07): تطور نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع خلال الفترة من: 2015-

2019

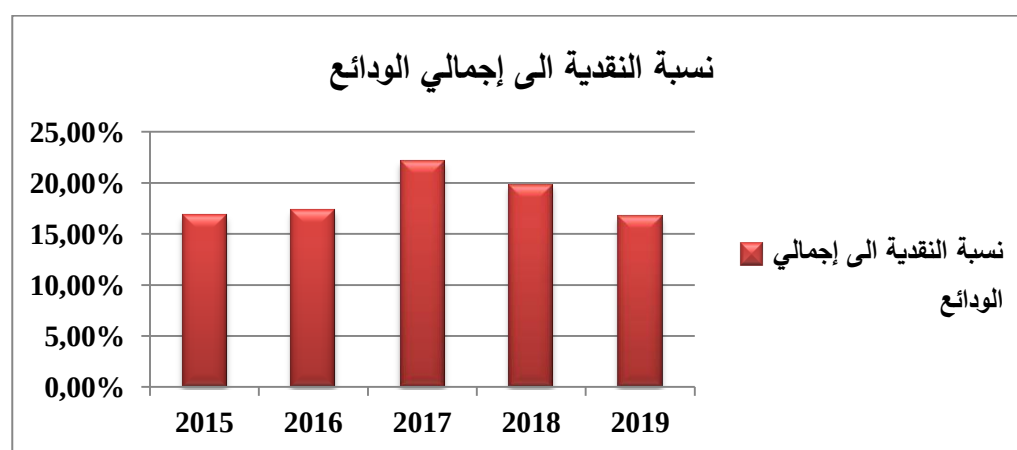
الوحدة: ألف درهم اماراتي

البيان/السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	المتوسط
إجمالي النقدية	18499614	21200878	32562200	30842558	27516668	
إجمالي الودائع	109981432	122376950	147180951	155657316	164418417	
نسبة النقدية / إجمالي الودائع	%16.82	%17.32	%22.12	%19.81	%16.73	%18.56

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على البيانات من التقارير المالية لبنك دبي الإسلامي.

الشكل رقم (03-07): تطور نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع في بنك دبي الإسلامي خلال

الفترة: 2019-2015



المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على البيانات من التقارير المالية لبنك دبي الإسلامي.

من خلال الشكل السابق الذي يوضح تطور نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع نلاحظ أن هذه النسبة تتغير من سنة إلى أخرى حيث بلغت سنة 2015 النسبة 16.82% لتواصل في الارتفاع إلى غاية سنة 2017 حيث قدرت بـ 22.12% والتي تعتبر أعلى قيمة لها خلال سنوات الدراسة، لتبدأ بالإنخفاض تدريجياً حيث قدرت سنة 2018 بـ 19.81% لتصل إلى أدنى قيمة لها فس السنة الأخيرة للدراسة والتي قدرت بـ 16.73%.

بلغ متوسط النسب النقدية إلى إجمالي الودائع 18.56% ويعتبر مؤشر مقبول لقدرة البنك في رد الودائع من خلال النقدية المتاحة لديه، إلا أن هذا المؤشر يعتبر مظللاً لاحتوائه قيم شاذة والمتمثلة في قيمة السنة الثالثة 2017 وهي 22.12%، وسبب ارتفاع نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع في هذه السنة

يرجع إلى زيادة ودائع العملاء خاصة الودائع الاستثمارية بسبب اطمئنان المودعين بعد الاستقرار المالي والانتعاش الاقتصادي الذي شهدته مؤخراً دولة الإمارات العربية المتحدة.

وباستبعاد هذه القيمة الشاذة يصبح المتوسط 17.67% أي أن المدى المقبول لنسبة النقدية إلى إجمالي الودائع الخاصة ببنك دبي الإسلامي محصور بين 17.67% و 18.56%.

الفرع الثالث: تشخيص وتقييم مركز السيولة النقدية في بنك دبي الإسلامي

من خلال عرضنا لأهم الأدوات المالية التي يتعامل بها بنك دبي الإسلامي وبعد تشخيص وحساب نسب السيولة في بنك دبي الإسلامي وما توصلنا إليه من نتائج، تبين أن بنك دبي الإسلامي يعاني من مشكلة فائض السيولة خلال الفترة 2015 – 2019 بدرجات متفاوتة وأن وضعيته المالية مريحة فيما يخص الوفاء بالتزاماته تجاه الغير (البنك المركزي، العملاء، وغيرها)، كما أن البنك وجه جزء من إهتمامه للأدوات المالية الإسلامية من خلال الاستثمارات التي قام بها أو من خلال الإصدارات (سواء الصادرة من البنك أو من الشركات الزميلة)، وعليه فعلى البنك لدعم مركز سيولته نقترح ما يلي:

- زيادة الإستثمارات في الأدوات المالية الإسلامية وخاصة صكوك الشق الأول، مما يرفع الكفاية الحدية لرأس ماله، وزيادة ثقة المتعاملين فيه.
- تنويع منتجاته وأدواته التمويلية والإستثمارية قصيرة الأجل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.
- التنسيق بينه وبين البنوك الإسلامية الأخرى لإنشاء صناديق السيولة وفق أحكام لشريعة للجوء إليها عند الحاجة ووضع جزء مما لديها من الفوائض النقدية لمساعدة البنوك التي تعاني عجزاً في السيولة.

ولقد تجاوز صافي أرباح البنك 5.1 مليار درهم إماراتي محققاً نمواً بنسبة 2% مقارنة بسنة 2018، وسجلت الأنشطة التمويلية والاستثمارات الإسلامية نمواً قوياً بنسبة 4.3% خلال عام 2019 مقارنة بعام 2018 لتصل إلى 150.9 ألف درهم إماراتي، وبلغ إجمالي ودائع العملاء في البنك 164.4 ألف درهم إماراتي، مسجلة نمواً قوياً بنسبة 5% مقارنة بشهر ديسمبر 2018.

- وقامت وكالة موديز برفع تصنيف الإصدارات طويل الأجل بالعملة المحلية والأجنبية لبنك دبي الإسلامي من درجة "Baa1" إلى درجة "A3"، كما رفعت التصنيف الائتماني الأساسي للبنك من "ba3" إلى "baa2" ورفعت وكالة فيتش مستوى تصنيف قابلية بنك دبي الإسلامي للاستمرار من "bb" إلى "bb+" مما يشير إلى التحسن القوي والمستمر عبر أهم المعايير الرئيسية بما في ذلك الربحية وجودة الموجودات.

تعكس هذه الخطوات بوضوح القوة المالية للامتياز الحالي، وكذلك ثقة أصحاب المصلحة في قدرة البنك على المحافظة على الأداء في المستقبل المنظور

المطلب الثالث: أدوات علاج مشكلة فائض السيولة في بنك دبي الإسلامي

يقوم بنك دبي الإسلامي باتباع عدة أساليب وأدوات خارجية موافقة للأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية إلى جانب الطرق والأدوات الداخلية الموجودة بالبنك لعلاج الفائض الذي يعاني منه، ومن هذه الأساليب ما يلي:

الفرع الأول: لجان بنك دبي الإسلامي (الأساليب الداخلية) لعلاج مشكلة السيولة

وتنقسم الأساليب الداخلية لعلاج مشكلة فائض السيولة في بنك دبي الإسلامي إلى:

أولاً: لجنة إدارة المخاطر المنبثقة من مجلس الإدارة

هي لجنة مسؤولة بصورة عامة عن وضع استراتيجيات وآليات وسياسات وحدود إدارة المخاطر، وكذلك تقديم توصيات إلى مجلس الإدارة بشأن تطبيق تلك الاستراتيجيات والسياسات، كما أنها مسؤولة عن إدارة المخاطر الأساسية وكذلك إدارة ومراقبة القرارات المتعلقة بالمخاطر.

ثانياً: لجنة إدارة المخاطر

تم تفويض أعمال الإدارة اليومية للمخاطر إلى لجنة إدارة المخاطر، وهي مسؤولة بشكل عام عن دعم لجنة إدارة المخاطر المنبثقة من مجلس الإدارة، كما تكون اللجنة مسؤولة عن ضمان الالتزام بكافة الحدود الموضوعة للمخاطر ومراقبة التعرض للمخاطر وتنفيذ التوجيهات الصادرة عن الجهات التنظيمية.

ثالثاً: قسم إدارة المخاطر

يتولى قسم إدارة المخاطر مسؤولية تطبيق واتباع الإجراءات المتعلقة بإدارة المخاطر وذلك لضمان بقاء المخاطر ضمن حدود مقبولة وفقاً لما هو مصرح به من قبل مجلس لجنة إدارة المخاطر المنبثقة من مجلس الإدارة، ويكون القسم مسؤول عن الموافقة على التسهيلات الائتمانية وإدارة المحفظة ومخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية ومراقبة كافة المخاطر بشكل عام¹.

رابعاً: قسم التدقيق الداخلي

يتم التدقيق على عمليات إدارة المخاطر على مستوى المجموعة بصورة دورية من قبل قسم التدقيق الداخلي الذي يقوم بفحص مدى كفاية الإجراءات ومدى التزام المجموعة بها كما يناقش نتائج كل التقييمات مع الإدارة ويقدم تقرير حول كافة النتائج والتوصيات إلى لجنة التدقيق المنبثقة من مجلس الإدارة.

¹ - التقرير المالي السنوي لبنك دبي الإسلامي لسنة 2019، ص: 81.

خامسا: لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات

وهي لجنة مسؤولة عن إدارة موجودات ومطلوبات المجموعة والهيكل المالي الشامل، كما أنها مسؤولة بصورة رئيسية عن إدارة مخاطر التمويل ومخاطر السيولة التي تتعرض لها المجموعة.

سادسا: أنظمة قياس المخاطر والإبلاغ عنها

تقوم المجموعة بقياس المخاطر باستخدام طرق نوعية وكمية لمخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية، علاوة على ذلك؛ تستخدم المجموعة طرق التحليل كمي لدعم أعمال مراجعة الأعمال واستراتيجيات المخاطر عند الحاجة، تعكس هذه التحليلات والطرق كل من الخسائر المتوقعة حدوثها أثناء سير الأعمال الاعتيادية أو الخسائر غير المتوقعة نتيجة حدث غير متوقع استنادا إلى أساليب الإحصاء البسيطة والاحتمالات المشتقة من الخبرة السابقة.¹

سابعا: قياس مخاطر الائتمان

تقوم المجموعة بتقدير احتمالية تعثر كل طرف من الأطراف المقابلة باستخدام أدوات تصنيف داخلي تم إعدادها لفئات الأطراف المقابلة المختلفة، وتم إعداد بعض النماذج داخليا لتقييم المشاريع العقارية، بينما النماذج الأخرى المتعلقة بالشركات والمتعهدين والشركات الصغيرة والمتوسطة فقد تم الحصول عليها من موديز وتم تعديلها بما يتوافق مع معايير التصنيف الداخلي للمجموعة، وتحقق المجموعة بصورة منتظمة من فعالية أداء التصنيف وقدرته على التنبؤ بحالات التخلف عن السداد.²

الفرع الثاني: الأساليب (الأدوات) الخارجية لعلاج مشكلة السيولة في بنك دبي الإسلامي

وتتمثل الأدوات والأساليب الداخلية في ما يلي:

أولاً: الاستثمارات لدى الشركات الزميلة

تتمثل الشركة الزميلة في المنشأة التي يكون للبنك تأثير هام عليها ويتمثل التأثير الهام في القدرة على المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة المالية والتشغيلية للشركة المستثمر بها ولكن هذا التأثير لا يعتبر سيطرة أو سيطرة مشتركة على تلك السياسات.³

ثانياً: إصدار الصكوك (أدوات صكوك تمويلية)

أعلن بنك دبي الإسلامي المدرج أسهمه في سوق دبي المالي، إصداره بنجاح صكوكا بقيمة مليار

¹ - التقرير المالي السنوي لبنك دبي الإسلامي لسنة 2019، ص: 81.

² - التقرير المالي السنوي لبنك دبي الإسلامي لسنة 2019، ص: 84.

³ - التقرير المالي السنوي لبنك دبي الإسلامي لسنة 2019، ص: 24.

دولار لأجل 5 سنوات، ويبلغ معدل ربح الصكوك 2.95 % سنوياً، والذي يعادل 245 نقطة أساس، علاوة على متوسط عائد عقود المبادلة لـ 5 سنوات .

ويشار إلى أن هذا الإصدار يمثل أول صكوك مرجعية عامة تصدرها مؤسسة مالية إقليمية بعد توقف السوق نتيجة انتشار فيروس كوفيد-19، وتم تسعير الصفقة خلال اليوم عقب الانتهاء من حملة ترويجية عالمية شملت العديد من المستثمرين المحليين والإقليميين والدوليين¹ .

أما في جانفي 2019 فقد نجح البنك في إصدار مجموعة ثالثة من الصكوك من الشق الأول المتوافقة مع أحكام الشريعة من خلال منشأة ذات أغراض خاصة، "دي آي بي تير ون" صكوك "ليمتد" بلغت قيمتها 750 مليون دولار أمريكي (2.755 مليون درهم) بقيمة اسمية قدرها 1.000 دولار أمريكي (3.673 درهم) للصك².

ثالثاً: دور البنك المركزي الإماراتي في التخفيف وعلاج مشكلة السيولة لدى بنك دبي الإسلامي

تماشياً مع توصيات لجنة بازل للرقابة المصرفية، وافق مجلس إدارة البنك المركزي خلال اجتماعه على إصدار (نظام السيولة لدى البنوك) الذي تم تصميمه ليضمن أن لدى البنوك عمليات كفؤة وفعالة لإدارة مخاطر السيولة والحوكمة، ولأجل تقوية وضع السيولة وقنوات التمويل الخاصة بالبنوك العاملة في الدولة، كما يوفر النظام الجديد الأطر اللازمة لتطبيق متطلبات بازل 3 الخاصة بمعايير السيولة، لتعكس بذلك حرص والتزام البنك المركزي باعتماد وترسيخ أفضل الممارسات الدولية في النظام المالي في الدولة. وهذا موضوع إدارة السيولة قصيرة الأجل لدى البنوك الإسلامية والمؤسسات المالية الإسلامية الأخرى كان محل نقاش بين مسؤولي البنك المركزي والبنوك الإسلامية لسنوات عديدة قبل الإطلاق الناجح لأول أداة مقبولة شرعياً، عندما استطاع البنك المركزي أن ينتج شهادة الإيداع الإسلامية التي تم طرحها للبنوك الإسلامية حيث كان الطرح ناجحاً بشكل كبير منذ البداية، ومن المبادرات المهمة تأسيس شركة إدارة السيولة الإسلامية الدولية في كوالالمبور في ماليزيا التي يساهم فيها بنك الامارات المركزي ضمن 11 بنكاً مركزياً إسلامياً حيث بدأت الشركة مزاولتها بأنشطتها بالفعل العام الماضي³.

¹ - موقع أرقام، موقع الكتروني، 2020/06/10، تاريخ الاطلاع: 2020/06/10، ساعة الاطلاع: 23:21. <https://www.argaam.com/>

² - التقرير المالي السنوي لبنك دبي الاسلامي لسنة 2019، ص: 64.

³ - بوداب سها، مرجع سبق ذكره، ص: 304.

المطلب الرابع: واقع السوق المالي الإسلامي في علاج مشكلة فائض السيولة في بنك دبي الإسلامي

الفرع الأول: نبذة عن سوق دبي المالي

نجح سوق دبي المالي سريعاً في الوصول إلى مكانة رائدة على المستوى الإقليمي. وقد عززت الجهود الإستراتيجية العالمية المتوالية للسوق مكانة دبي كمركز للتميز على المستوى الإقليمي، ورسخت وضعيتها الإمارة الرائدة في قطاع أسواق المال، من خلال الحرص على تبني أفضل الممارسات بما يلبي الاحتياجات المتزايدة للمستثمرين المحليين والعالميين.

يعمل سوق دبي المالي كسوق ثانوي لتداول الأوراق المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة، والسندات التي تصدرها الحكومة الاتحادية، أو أي من الحكومات المحلية والهيئات والمؤسسات العامة في الدولة وكذلك الوحدات الاستثمارية الصادرة عن صناديق الاستثمار المحلية، أو أية أدوات مالية أخرى محلية أو غير محلية يقبلها السوق، وهذا ما يوفر الأدوات اللازمة لإستثمار وإستغلال فوائض البنوك الإسلامية .

ويعتبر سوق دبي الإسلامي:

- أول سوق مالي في الإمارات العربية المتحدة: تم تأسيسه كمؤسسة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة بموجب قرار حكومة دبي رقم 14 لعام 2000، وبدأ السوق نشاطه في 26 مارس 2000.
- أول سوق مالي يطرح للاكتتاب العام إقليمياً: يعتبر سوق دبي المالي أول سوق مالي يتم طرح أسهمه للاكتتاب العام في الشرق الأوسط.
- أول سوق مالي متوافق مع الشريعة الإسلامية: كما أن سوق دبي المالي متوافق مع الشريعة الإسلامية وأحكامها.
- خاضع تنظيمياً لهيئة الأوراق المالية والسلع: يخضع سوق دبي المالي تنظيمياً لهيئة الأوراق المالية والسلع في الإمارات العربية المتحدة، والتي لديها السلطة لفرض قوانين ومعايير يجب تطبيقها.
- أول سوق مالي إقليمي يدمج عملياته: أنجز سوق دبي المالي بنجاح في العام 2010؛ تكامل العمليات مع ناسداك دبي بهدف إيجاد قوة حيوية في أسواق رأس المال في المنطقة، وقد سهلت تلك العملية وصول المستثمرين الأفراد من المنطقة إلى الأسهم المدرجة في ناسداك دبي عن طريق رقم مستثمر واحد مما يتيح للمستثمرين التداول بسلاسة عبر البورصتين، وبالرغم من ذلك تحافظ البورصتان على العمل تحت مظلتين تنظيميتين مختلفتين، حيث يخضع سوق دبي المالي لهيئة الأوراق المالية والسلع، وناسداك دبي لسلطة دبي للخدمات المالية¹.

¹ - موقع الكتروني: موقع سوق دبي المالي، تاريخ الاطلاع: 2020/06/15، توقيت الاطلاع: 16:09، <https://www.dfm.ae/ar/about-dfm/about-dfm>

الفرع الثاني: المؤشر الإسلامي لسوق دبي المالي: "Dubai Financial Market Sharia (DFMSI) Index"

في إطار جهود سوق دبي المالي الإسلامي لجذب المزيد من الاستثمارات الإسلامية: أعلن سوق دبي المالي يوم: 28 أكتوبر 2019 عن إطلاق "المؤشر الإسلامي لسوق دبي المالي" في مبادرة جديدة تعزز رصيده الحافل بالنجاحات باعتباره سوق المال الأول المتوافق مع الشريعة الإسلامية عالمياً منذ العام 2007، وفي سياق مساهمته النشطة في الجهود الرامية إلى ترسيخ المكانة الرائدة لدبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي عالمياً.

ويوفر المؤشر الجديد، الذي يعد الأول من نوعه بين الأسواق المالية في الدولة، للمتعاملين أداة معيارية ترصد أداء أسهم الشركات المتوافقة مع الشريعة بما يسهل عليهم اتخاذ قرارات التداول فيها، الأمر الذي يعزز جهود جذب المزيد من الاستثمارات المالية الإسلامية إلى السوق.

ويتم اعتماد أسهم الشركات المشمولة ضمن المؤشر الإسلامي لسوق دبي المالي بالتزامن مع الإعلان عن قائمة الشركات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية المعتمدة من قبل هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في السوق، علماً أن الهيئة تراجع القائمة بصورة فصلية على أساس البيانات المالية المعلنة من جانب الشركات المدرجة لتحديد الشركات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

وتستند هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للسوق في عملية المراجعة على معيار سوق دبي المالي الأول لإصدار وتملك وتداول الأسهم الصادر في العام 2008 وتعديلاته الصادرة في 2018.

ويصل عدد الشركات المشمولة ضمن المؤشر الإسلامي حالياً إلى 40 شركة بما في ذلك 30 شركة محلية و10 من شركات الإدراج المزدوج، وقد تم تحديد حد أقصى لوزن الشركة الواحدة في المؤشر عند 10%.

ووفقاً لتقرير واقع الاقتصاد الإسلامي العالمي 2019/2018 يقبل الاقتصاد الإسلامي على مرحلة من النمو الكبير والانتشار الواسع النطاق، وقد تم تقدير إجمالي قيمة الإنفاق الإسلامي بقيمة 2.1 تريليون دولار أمريكي في العام 2017، فيما بلغ إجمالي أصول قطاع التمويل الإسلامي 2.4 تريليون دولار أمريكي.

القواعد الأساسية للمؤشر الإسلامي:

- تم تحديد النقطة المرجعية للمؤشر عند 1000 نقطة.
- تم توفير البيانات التاريخية للمؤشر اعتباراً من تاريخ 31 ديسمبر 2009.
- الحد الأقصى لوزن الشركة في المؤشر 10%.
- يشتمل المؤشر على الأسهم العادية للشركات المدرجة في سوق دبي المالي المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والمعتمدة من قبل هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في السوق.

- يعتمد المؤشر على احتساب الأسهم الحرة الفعلية المتاحة للتداول لكل شركة وذلك من خلال استبعاد الملكيات الحكومية والملكيات التي تبلغ 5% أو أكثر في رأسمال الشركة.
- يعتمد المؤشر في احتساب القيمة السوقية على أساس آخر سعر تداول للورقة المالية.
- يتم النظر في إدراج الشركات الجديدة في المؤشر بعد مرور شهر من بداية تداولها في السوق¹.

المبحث الثالث: مشكلة فائض السيولة في بنك قطر الإسلامي وكيفية علاجها

يعمل بنك قطر الإسلامي على استراتيجية التركيز على تعزيز القدرات وتطوير منتجات جديدة لتنويع مصادر الدخل، والاهتمام بالتركيز على تقديم خدمات متميزة واستثنائية للعملاء؛ إذ يعمل البنك على تعزيز الخدمات المصرفية الخاصة وخدمات التميز من خلال إضافة منتجات وخدمات جديدة واستحداث منتجات استثمار وتكافل تلبي تطلعات كافة العملاء.

ولهذه الأسباب وقع إختيارنا على هذا البنك الذي يتمتع بالسمعة الطيبة والمكانة العالية في دولة قطر، وإهتمامه الحسن بمختلف خدمات متعامليه.

ولهذا تم تقسيم هذا المبحث إلى المطالب التالية:

المطلب الأول: الأدوات المالية الإسلامية في بنك قطر الإسلامي

المطلب الثاني: تشخيص مشكلة فائض السيولة في بنك قطر الإسلامي

المطلب الثالث: تحليل نسب السيولة في بنك قطر الإسلامي

المطلب الرابع: واقع السوق المالي الاسلامي في علاج مشكلة فائض السيولة في بنك قطر الاسلامي

المطلب الأول: الأدوات المالية الإسلامية في بنك قطر الإسلامي

بنك قطر الإسلامي يدرك ما تم بذله من جهد لجمع ثروات العملاء، لذا يلتزم بمساعدتهم في الحفاظ عليها بل وإنمائها، إذ يوفر لهم ميزة حصرية من خلال إمكانية التواصل مع كبار مستشاري الاستثمار لديه والذين يقترحون عليهم أفضل استراتيجيات الاستثمار المصممة خصيصاً لتحقيق أهدافهم المالية، ويتمتع مستشاروه بمعرفة عميقة بالأسواق الإقليمية والعالمية، كما يمكنهم الوصول إلى المراكز المالية العالمية، تعتمد مشورته الاستثمارية التي أثبتت نجاحها على:

- فهم طبيعة استثمارات العملاء والمخاطر التي تواجهها.
- إنماء ثروات العملاء لتحقيق الطموحات المرغوب.
- تنويع محفظة الاستثمارات عبر قنوات أصول متعددة.

¹ - موقع الكتروني: تاريخ الاطلاع: 2020/06/15، توقيت الاطلاع: 14:16، تاريخ النشر: 2019/10/28 / <https://www.zawya.com/>

- ضمان المرونة القصوى من خلال إيجاد حلول تركز على أعلى قدر من السيولة.¹

يقع البنك قطر الإسلامي في وضعين عند تعامله بالأدوات المالية الإسلامية، فهو إما **مستثمر** في هذه الأدوات (وهي الحالة التي تخص الدراسة حالة الفائض في السيولة) وذلك بغرض تحقيق الأرباح المرغوب فيها من جراء استثماره في الأدوات المالية الإسلامية والإستغلال الأحسن للفائض. أما الوضعية الثانية هي باعتبار البنك **مصدر** لهذه الأدوات، فهي تمثل في هذه الحالة مورد جديد لتمويل نشاطات البنك.

- **البنك بإعتباره مستثمر في الأدوات المالية الإسلامية:**

يمكن تلخيص استثمارات بنك قطر الإسلامي في الأدوات المالية الإسلامية خلال الفترة: 2015-2019 من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (03-08): تطور الإستثمارات في الأدوات المالية الإسلامية في بنك قطر الإسلامي خلال الفترة 2015-2019

الوحدة: ألف ريال قطري

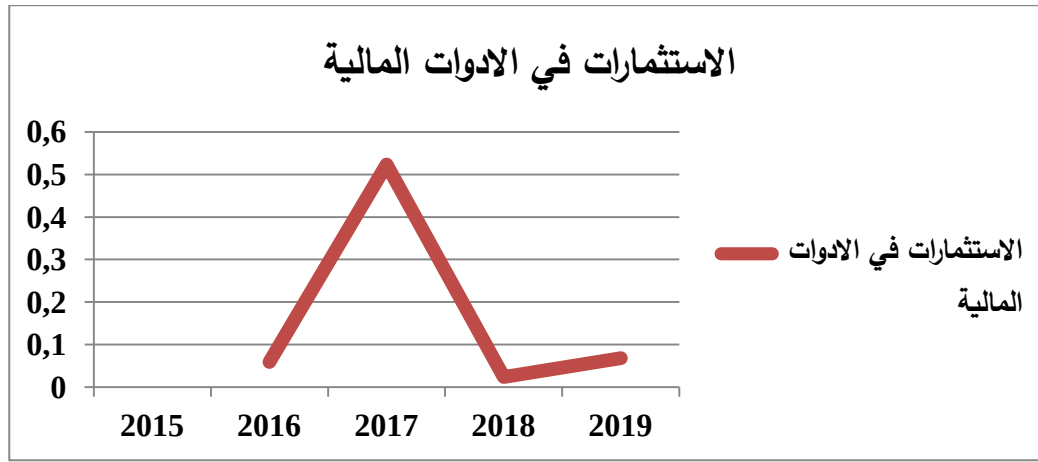
البيان/السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
الاستثمارات في الأدوات المالية	18840087	19958717	30402263	31145583	33271753
معدل النمو	-	%5.93	%52.32	%2.4	%6.8

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية لبنك قطر الإسلامي

¹ - الموقع الإلكتروني لبنك قطر الإسلامي: تاريخ الإطلاع: 2019/10/14 توقيت الإطلاع: 16:20 <https://www.qib.com.qa/ar/>

الشكل رقم (08-03): تطور الإستثمارات في الأدوات المالية الإسلامية في بنك قطر الإسلامي

خلال الفترة 2015-2019



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية لبنك قطر الإسلامي

من خلال المنحنى البياني أعلاه الذي يمثل تطور استثمارات بنك قطر الإسلامي في الأدوات المالية الإسلامية خلال الفترة 2015-2019 نلاحظ أن معدل نمو إستثمارات البنك في الأدوات المالية الإسلامية قد شهد تطورا ملحوظا ابتداء من سنة 2017 حيث قدرت النسبة بـ 52.32% ألف ريال بعد أن كانت سنة 2016 تقدر بالنسبة 5.93% ألف ريال وذلك نتيجة للزيادة في الإستثمارات في الأدوات ذات طبيعة دين المصنفة بالتكلفة المطفأة وهي تمثل القيمة العادلة للاستثمارات المسجلة بالتكلفة المطفأة وقدرت في 31 ديسمبر 2017 بلغت 28.202 مليون ريال قطري حين قدر بـ 18.027 مليون ريال قطري سنة 2016؛ وهذا راجع لتطور سوق الصكوك الإسلامية عالميا مما وفر لبنك قطر الإسلامي فرص متعددة للاستثمار في هذه الأدوات.

إلا أن نسبة التطور إنخفضت كثيرا لتصل إلى 2.4% سنة 2018 راجع للإستقرار والثبات النسبي في حجم الإستثمارات المالية، ثم إرتفعت إرتقاعا طفيفا سنة 2019 حيث وصلت إلى 6.8%.

• البنك بإعتباره مصدر للأدوات المالية الإسلامية:

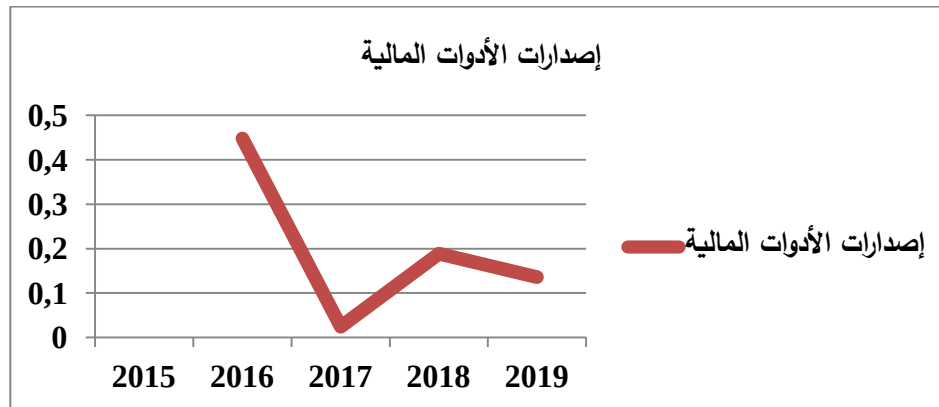
الجدول رقم (09-03): تطور الإصدارات في الأدوات المالية الإسلامية في بنك قطر الإسلامي خلال الفترة 2015-2019

الوحدة: ألف ريال قطري

البيان/السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
الإصدارات في الأدوات المالية	7450820	10791178	11057262	13145212	14933892
معدل النمو	-	%44.83	%2.46	%18.88	%13.60

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية لبنك قطر الإسلامي

الشكل رقم (09-03): تطور الإصدارات في الأدوات المالية الإسلامية في بنك قطر الإسلامي خلال الفترة 2015-2019



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية لبنك قطر الإسلامي

من خلال المنحنى رقم (09-03) الذي يمثل تطور إصدارات الأدوات المالية الإسلامية في بنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2015-2019، نلاحظ أن هناك تطورا ملحوظا ابتداءً من سنة 2016 في إصدار الأدوات المالية الإسلامية حيث بلغت نسبة النمو %44.83، وذلك نتيجة لزيادة حجم الإصدارات في البنك بسبب التطورات التي شهدتها سوق الإصدارات العالمية.

فخلال عام 2015 قامت المجموعة بإصدار صكوك دائمة مؤهلة للإدراج في الشريحة الأولى من رأس المال بمبلغ 2 مليار ريال قطري، هذه الصكوك غير مضمونة كما أن توزيعات الأرباح تقديرية وغير تراكمية وتدفع سنوياً، يكون للمجموعة الحق في عدم دفع الأرباح كما أن حملة الصكوك ليس لهم الحق في المطالبة بالربح على الصكوك، هذه الصكوك ليس لديها تاريخ الاستحقاق ويتم تصنيفها ضمن حقوق

الملكية كما قام البنك خلال نفس السنة بترتيبات تمويل صكوك متوافقة مع الشريعة الإسلامية بعد الحصول على موافقة هيئة الرقابة الشرعية بالبنك وحصل من خلالها على تمويل متوسط الأجل يستحق في 19 أكتوبر 2020 بمبلغ 2.725 مليون ريال قطري بعد خصم تكاليف الإصدار البالغة 4.7 مليون ريال قطري والتي يتم إطفائها على فترة 5 سنوات، يترتب على هذه الصكوك معدل ربح ثابت قدره 2.754 % يستحق للمستثمرين بشكل نصف سنوي.

بالإضافة إلى قيام البنك خلال 2012 وكجزء من برنامج لإصدار صكوك بقيمة 5.460 مليون ريال قطري من خلال كيان ذو غرض خاص "شركة بنك قطر الإسلامي للصكوك المحدودة"، تم إصدار صكوك بقيمة 2.730 مليون ريال قطري نيابة عن البنك بإجمالي تكاليف تبلغ 10 مليون ريال قطري، تم إصدار الصكوك بمعدل ربح سنوي ثابت قدره 2.5% يدفع بشكل نصف سنوي وبأجل 5 سنوات تستحق في أكتوبر 2017، الصكوك مدرجة في بورصة أيرلندا وتم إصدار هذه الصكوك بصيغة صكوك مدعومة بالموجودات.

لكن إنخفضت سنة 2017 إلى النسبة 2.46% لتعاود الإرتفاع في السنة الموالية لتبلغ 18.88% ثم تعاود الإنخفاض إنخفاضاً طفيفاً في سنة 2019 لتصل إلى 13.60% راجع للإستقرار والثبات النسبي في حجم إصدارات الأوراق المالية.

وتنقسم الأدوات المالية الإسلامية في بنك قطر الإسلامي إلى أدوات صادرة عن البنك (وهي تشكل الأغلبية) وأدوات صادرة عن شركات زميلة.

المطلب الثاني : تشخيص مشكلة فائض السيولة في بنك قطر الإسلامي

الفرع الأول: تقدير فائض السيولة في بنك قطر الإسلامي

يعاني بنك قطر الإسلامي كغيره من البنوك من مشكلة فائض السيولة ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

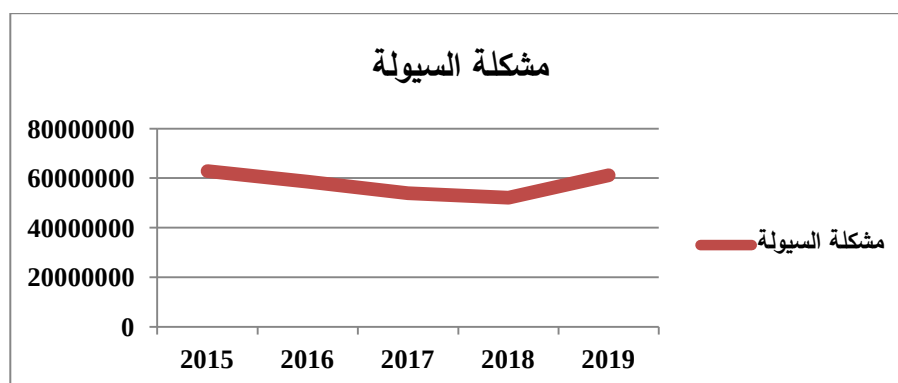
الجدول رقم (10-03): مشكلة فائض السيولة في بنك قطر الإسلامي خلال الفترة 2015-2019

الوحدة: ألف ريال قطري

البيان/السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
حجم الودائع	168830516	176703747	186981009	185729166	208134451
حجم التمويلات	106061996	118129137	133015762	133683531	147025356
مشكلة السيولة = الودائع - التمويلات	62768520	58574510	53965247	52045635	61109095

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية لبنك قطر الإسلامي

الشكل رقم (10-03): مشكلة فائض السيولة الإسلامية في بنك قطر الإسلامي خلال الفترة 2015-2019



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية لبنك قطر الإسلامي

من خلال المنحنى أعلاه الذي يوضح مشكلة السيولة (فائض) في بنك قطر الإسلامي خلال الفترة 2015-2019، نلاحظ أن بنك قطر الإسلامي يعاني فعلاً من مشكلة فائض السيولة خلال السنوات محل الدراسة، إلا أن حجم هذا الفائض يتميز بالتذبذب من سنة إلى أخرى، حيث أنه بلغ سنة 2015 أعلى قيمة له والتي قدرت بـ 62768520 ألف ريال قطري ليبدأ بالإنخفاض إلى غاية سنة 2018 حيث بلغ أدناه بالقيمة 52045635 ألف ريال قطري؛ بسبب زيادة حجم التمويلات الممنوحة والاستثمارات المالية من قبل بنك دبي الإسلامي بالمقارنة مع حجم مختلف الودائع التي تلقاها البنك، ليعاود الارتفاع في السنة الموالية (2019) إلى 61109095 ألف ريال قطري نتيجة للزيادة في حجم الودائع.

الفرع الثاني: تحليل نسب السيولة في بنك قطر الإسلامي

يعمل بنك قطر الإسلامي على تحقيق الاستقرار من خلال التنويع في النشاطات والتركيز على خدمة العملاء عبر عدد من خطط الأعمال، إذ حقق أداءً متميزاً خلال عام 2015 من خلال تنفيذ استراتيجية جديدة هدفها توسيع نطاق العلاقات المصرفية محلياً ودولياً وقد أدت هذه الاستراتيجية إلى نمو كبير في المحفظة التمويلية بنسبة 8.4% مقارنةً بالعام الماضي¹.

كما حقق قطاع المؤسسات المالية نمواً يفوق نسبة 71.5% في محفظته المالية بفضل كثافة المشاركة في عمليات تمويلية متزامنة جديدة للبنوك الإقليمية والدولية، بالإضافة إلى ذلك، حقق البنك نجاح كبيراً في سوق الأوراق المالية العالمية حيث تمت تغطية إكتتاب صكوك بقيمة 750 مليون دولار أمريكي، بأجل 5 سنوات².

إن تقدير مستوى السيولة في أي بنك يكون عن طريق إدارتها، وذلك من خلال حساب وتحليل أهم مؤشراتنا وتحديد أسباب النتائج المتوصل إليها ولمعرفة مركز السيولة لدى بنك قطر الإسلامي، ومن خلال الإعتماد على التقارير المالية المتوفرة للسنوات ما بين 2015-2019، سنقوم بحساب أهم نسب السيولة المتمثلة في:

أولاً: نسبة الاحتياطي القانوني لدى البنك المركزي

القاعدة العامة

$$\text{نسبة الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{أرصدة نقدية مودعة لدى البنك المركزي}}{\text{قيمة إجمالي الودائع + التزامات أخرى}} \times 100$$

وفقاً لقانون بنك قطر المركزي رقم 13 لسنة 2012 وتعديله، يحول 10% من صافي الربح المنسوب لمساهمي البنك للسنة إلى الاحتياطي حتى يصبح الاحتياطي القانوني مساوياً 100% من رأس المال المدفوع؛ وهو غير متاح للتوزيع إلا في الحالات التي حددها قانون قطر للشركات التجارية رقم 11 لسنة 2016 وبعد موافقة بنك قطر المركزي.

وتطورت هذه النسبة خلال سنوات الدراسة كما هو موضح في الجدول التالي:

¹ - التقرير المالي السنوي لبنك قطر الإسلامي، سنة 2019، ص: 10.

² - التقرير المالي السنوي لبنك قطر الإسلامي، سنة 2015، ص: 18.

الجدول رقم (03-11): نسبة الاحتياطي القانوني بنك قطر الإسلامي خلال الفترة: 2015-

2019

الوحدة: ألف ريال قطري

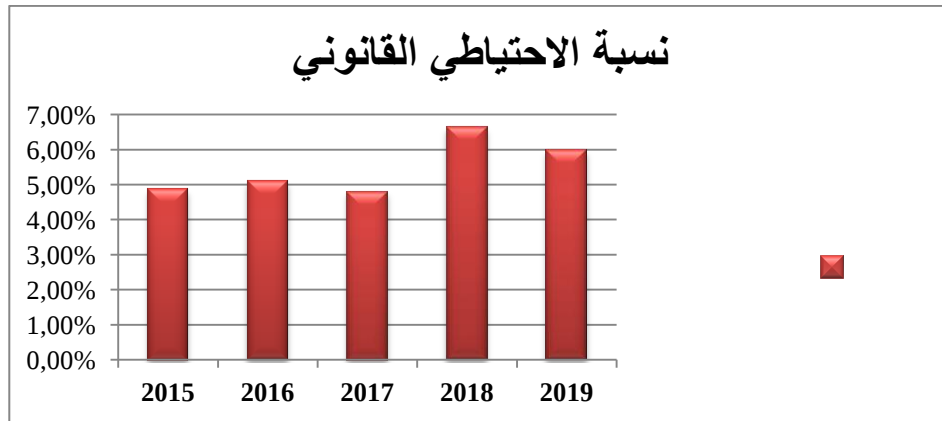
البيان/السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	المتوسط
أرصدة نقدية لدى البنك المركزي	4450331	4854203	4889109	6668057	6660492	
إجمالي الودائع	91503929	95362105	101766538	100551991	111492977	
نسبة الإحتياطي القانوني	%4.86	%5.09	%4.80	%6.63	%5.97	%5.47

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية لبنك دبي الإسلامي

ويمكن تلخيص الجدول السابق في الشكل الموالي:

الشكل رقم (03-11): تطور نسبة الاحتياطي القانوني في بنك قطر الإسلامي خلال الفترة

2019-2015



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية لبنك دبي الإسلامي

إن نسبة الاحتياطي القانوني تتغير من فترة لأخرى بنسب متفاوتة حيث بلغت %4.86 سنة 2015 لترتفع بشكل طفيفا سنة 2016 إلى %5.09، لكن بلغت نسبة الإحتياطي القانوني سنة 2017 أدنى نسبة لها لتصل إلى %4.80، لترتفع مرة أخرى سنة 2018 إلى %6.63 والتي تمثل أعلى نسبة لها، لتتخفض مجددا إلى النسبة %5.97 سنة 2019؛ حيث أن الاحتياطي النقدي لدى بنك قطر

الفصل الثالث علاج مشكلة فائض السيولة في بنك دبي الإسلامي وبنك قطر الإسلامي

المركزي غير متاح للاستخدام في العمليات اليومية لبنك قطر الإسلامي، بالإضافة لكونه يتغير كل شهر بما يتوافق مع التوجيهات الصادرة عن البنوك المركزية ذات الصلة.

ثانياً: نسبة السيولة النقدية

القاعدة العامة

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{المطلوبات المتداولة}} \times 100$$

وفي ما يلي توضيح لتطور هذه النسبة خلال فترة الدراسة كما هو مبين في لجدول التالي:

الجدول رقم (03-12): نسبة السيولة النقدية لبنك قطر الإسلامي خلال الفترة: 2015-2019.

الوحدة: ألف ريال قطري

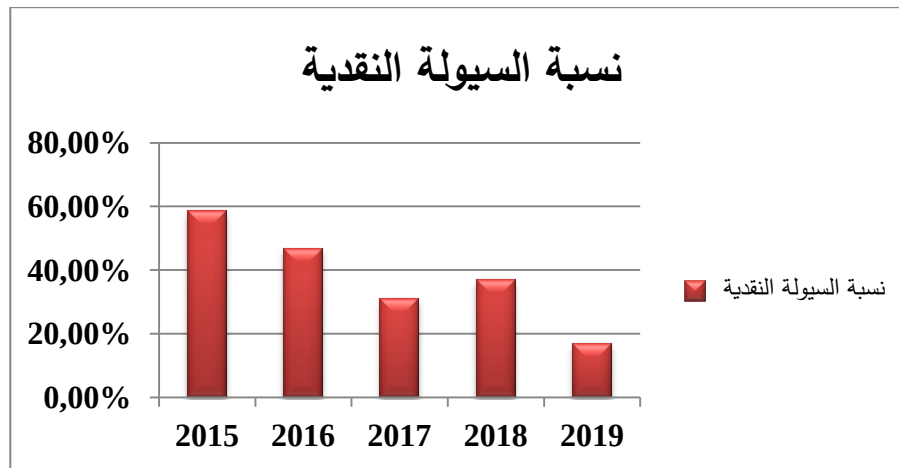
البيان/السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	المتوسط
الأصول النقدية: نقدية لدى الصندوق والبنوك الأخرى والبنك المركزي	14196315	15521288	10412124	13723067	10955216	
بنود شبه النقد: مرابحة دولية قصيرة الأجل مع مؤسسات مالية	483529	75797	9952	-	-	
مجموع	14579884	15597075	10422076	13723067	10955216	
مجموع الإلتزامات قصيرة الأجل	25050202	33439951	33754374	37298647	35048601	
نسبة السيولة النقدية	%58.20	%46.64	%30.87	%36.79	%31.26	%40.75

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية لبنك دبي الإسلامي

ويمكن تلخيص الجدول السابق في الشكل الموالي:

الشكل رقم (03-12): تطور نسبة السيولة النقدية في بنك قطر الإسلامي خلال الفترة:

2019-2015



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية لبنك دبي الإسلامي

من خلال الشكل رقم (03-12) الخاص بـ تطور نسبة السيولة النقدية في بنك قطر الإسلامي خلال الفترة: 2019-2015 نلاحظ أن هذه النسبة تتفاوت من سنة إلى أخرى، حيث بلغت أعلى نسبة لها 58.20% سنة 2015 وهي أعلى نسبة خلال هذه الفترة، لتبدأ بالإنخفاض حتى تصل إلى أدنى قيمة لها سنة 2017 والتي قدرت بـ 30.87% وهذا راجع لإنخفاض ملحوظ في أرصدة المربحة في السلع والمعادن مقارنة بسنة 2016 حيث بلغت 727844 ألف ريال قطري سنة 2017 بعدما كانت تقدر بـ 4927832 ألف ريال قطري سنة 2016 أي إنخفضت بأكثر من ثلاث أضعاف قيمة 2016، وكذلك راجع لإنخفاض إيداعات المربحة التي كانت تقدر في سنة 2016 بالقيمة 75797 ألف ريال قطري لتتخفص سنة 2017 إلى القيمة 9952 ألف ريال قطري.

وبعدها إرتفعت مجددا لتصل إلى 36.79% لتتخفص مرة أخرى إلى النسبة 31.26% في السنة الأخيرة، ما جعل متوسط نسبة السيولة النقدية خلال هذه الفترة (2019-2015) يقدر بـ 40.75%؛ والذي يمثل مؤشرا ممتازا وإيجابيا للبنك أي أن له مقدرة مقبولة للوفاء بالتزاماته الجارية (قصيرة الأجل) بالإعتماد على النقدية الجاهزة وما يشبهها، دون اللجوء إلى تجميد جزء من أمواله.

ثالثا: نسبة التداول

القاعدة العامة

النقدية والأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية سريعة

$$100 \times \frac{\text{النقدية والأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية سريعة}}{\text{الالتزامات قصيرة الأجل}} = \text{نسبة السيولة النقدية}$$

الالتزامات قصيرة الأجل

الجدول رقم (03-13): نسبة التداول لبنك قطر الإسلامي خلال الفترة: 2015-2019.

الوحدة: ألف ريال قطري

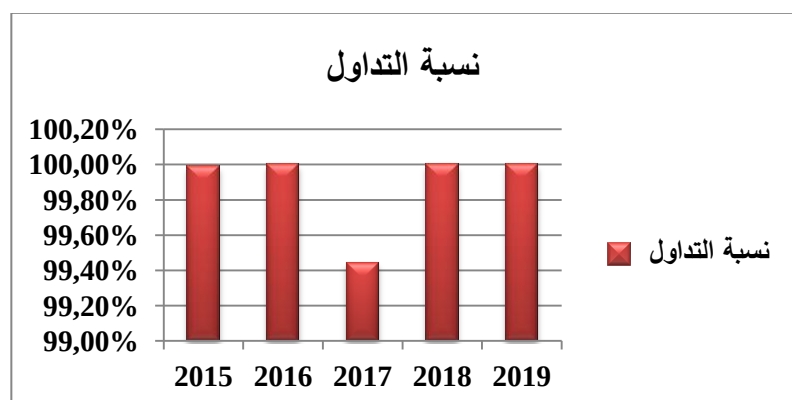
البيان/السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	المتوسط
الموجودات المتداولة	42899014	64981547	65627443	70274605	81465140	
المطلوبات المتداولة	42900004	64981547	65990443	70274605	81465140	
نسبة التداول	%99.99	%100	%99.44	%100	%100	%99.88

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على البيانات من التقارير المالية لبنك دبي الإسلامي.

ويمكن تلخيص الجدول السابق في الشكل التالي:

الشكل رقم (03-13): تطور نسبة التداول في بنك قطر الإسلامي خلال الفترة: 2015-

2019



المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على البيانات من التقارير المالية لبنك دبي الإسلامي.

من خلال الشكل البياني أعلاه نلاحظ أن هناك تقارب في نسب التداول في بنك قطر الإسلامي خلال سنوات الدراسة حيث بلغت سنة 2015 النسبة 99.99% لترتفع إلى أعلى نسبة لها (100%) خلال السنوات 2016، 2018، 2019، وإنخفضت إلى أدنى قيمة لها (99.44%) خلال سنة 2017 نتيجة لإنخفاض الموجودات المتداولة بنسبة طفيفة لعدم وجود موجودات عند الطلب ووجود فقط الموجودات التي استحقاقاتها من أقل من ثلاثة أشهر إلى سنة.

بلغ متوسط نسبة التداول في بنك قطر الإسلامي 99.88%، إلا أنه توجد بعض القيم الشاذة والمتمثلة في نسبة 99.44% لسنة 2017، لذا يعتبر هذا المتوسط قيمة مضللة لذلك يمكن استبعاد هذه القيم ليكون المتوسط الناتج ذو دلالة وفائدة، وباستبعادها يصبح متوسط نسبة التداول للبنك 99.99%.

الفصل الثالث علاج مشكلة فائض السيولة في بنك دبي الإسلامي وبنك قطر الإسلامي

وبالتالي فإن مجال نسبة التداول المقبولة لبنك قطر الإسلامي يتراوح ما بين 99.88% و 99.99% وتكون هذه النسبة كمقياس لنسبة التداول المثلى.

رابعاً: نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع

القاعدة العامة

$$\text{نسبة النقدية / إجمالي الودائع} = 100 \times \frac{\text{إجمالي النقدية}}{\text{إجمالي الودائع (الجارية + الاستثمارية)}}$$

الجدول رقم (03-14): تطور نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع خلال الفترة من: 2015-

2019

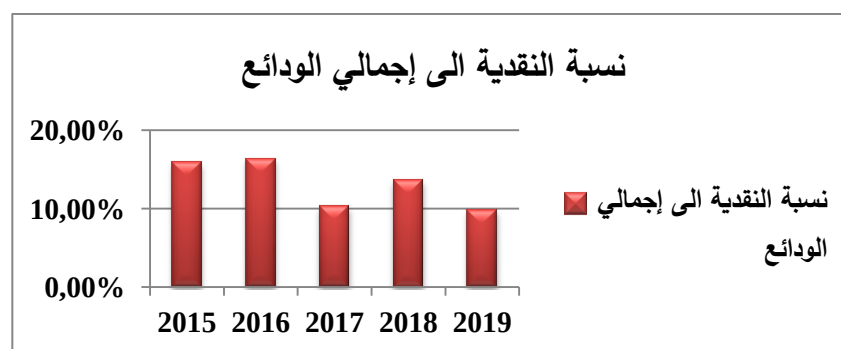
الوحدة: ألف ريال قطري

البيان/السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	المتوسط
إجمالي النقدية	14579884	15597075	10422076	13723067	10955216	
إجمالي الودائع	91503929	95362105	101766538	100551991	111492977	
نسبة النقدية / إجمالي الودائع	%15.93	%16.35	%10.24	%13.64	%9.82	%13.19

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على البيانات من التقارير المالية لبنك دبي الإسلامي.

الشكل رقم (03-14): تطور نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع في بنك دبي الإسلامي خلال

الفترة: 2015-2019



المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على البيانات من التقارير المالية لبنك دبي الإسلامي.

من خلال الشكل السابق الذي يوضح تطور نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع نلاحظ أن هذه النسبة تتغير من سنة إلى أخرى حيث بلغت سنة 2015 النسبة 15.93% لتواصل الارتفاع إلى أعلى نسبة لها سنة 2016 والتي قدرت بـ 16.35%، لتتخفض مرة أخرى للنسبة 10.24% سنة 2018، ثم إرفعت إلى النسبة 13.64% سنة 2018، لكن في السنة الأخيرة عاودت الانخفاض لتصل إلى أدنى قيمة لها خلال هذه السنوات والتي قدرت بـ 9.82%.

بلغ متوسط النسب النقدية إلى إجمالي الودائع 13.19% ويعتبر مؤشر مقبول لقدرة البنك في رد مختلف الودائع من خلال النقدية المتاحة لديه، إلا أن هذا المؤشر يعتبر مظلاً لاحتوائه قيم شاذة والمتمثلة في قيمة السنة الأخيرة (2019) وهي 9.82%، وسبب انخفاض نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع في هذه السنة يرجع إلى زيادة ودائع العملاء خاصة الودائع الاستثمارية بسبب اطمئنان المودعين بعد الاستقرار المالي والانتعاش الاقتصادي الذي شهدته مؤخراً دولة قطر بالإضافة لانخفاض النقدية بسبب انخفاض أرصدة المربحة في السلع والمعادن حيث قدرت سنة 2019 بـ 2109857 ألف ريال قطري بعدما كانت حوالي الضعف سنة 2018 (4321828 ألف ريال قطري) وكذلك لانعدام إيداعات المربحة، وباستبعاد هذه القيمة الشاذة يصبح المتوسط 14.04% أي أن المدى المقبول لنسبة النقدية إلى إجمالي الودائع الخاصة ببنك دبي الإسلامي محصور بين 13.19% و 14.04%.

الفرع الثالث: تشخيص وتقسيم مركز السيولة النقدية في بنك قطر الإسلامي

من خلال حساب وتحليل أهم النسب في بنك قطر الإسلامي وعرضنا لأهم الأدوات المالية التي يتعامل بها وبعد تشخيص وتقييم السيولة في البنك، تبين أن بنك قطر الإسلامي يعاني من مشكلة فائض السيولة خلال الفترة 2015 – 2019 بدرجات متفاوتة وأن وضعيته المالية مريحة فيما يخص الوفاء بالتزاماته تجاه الغير (البنك المركزي، العملاء، وغيرها).

حقق بنك قطر الإسلامي أداءً إيجابياً خلال سنة 2019، حيث سجل معدلات نمو متزايدة للعام السابع على التوالي، وقد أحرز البنك خلال هذه السنة تقدماً كبيراً في مسيرة التحول الرقمي التي ينتهجها مسجلاً نمواً في كافة القطاعات والخدمات الرقمية، فقد ارتفع صافي الأرباح بنسبة 10.9% ليصل إلى 3055.4 مليون ريال قطري للعام المالي 2019 مقابل 2.7553 مليون ريال قطري لعام 2018، وارتفع إجمالي الأصول بنسبة 6.7% مقارنة بعام 2018 حيث بلغ 163.5 مليار ريال قطري مدفوعاً بالنمو في أنشطة البنك الأساسية، وسجلت الأنشطة التمويلية نمواً قوياً بنسبة 11.3% خلال عام 2019 مقارنة بعام 2018 لتصل إلى 113.8 مليار ريال، وقد بلغت قيمة الاستثمارات المالية 33.3 مليار ريال قطري، مسجلة نمواً بنسبة 5.7% مقارنة بعام 2018، وبلغ إجمالي ودائع العملاء في البنك 111.6 مليار ريال قطري، مسجلة نمواً قوياً بنسبة 11% مقارنة بشهر ديسمبر 2018.

فالبنك يقدم خدماته في السوق المحلية من خلال شبكة فروع عصرية منتشرة في مختلف انحاء قطر، كما تتيح في الفروع الأساسية مراكز متخصصة تضم مدراء علاقات متمرسين في تقديم خدمات العملاء، بالإضافة لإمتلاك مجموعة البنك حصصاً في عدد من شركات الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في قطر ومنها بنك "كيو إنفست"، وشركة "ببمه" وشركة الجزيرة للتمويل، وكذا تواجد مجموعة البنك في عدد من الأسواق العالمية الرئيسية وذلك لتلبية الإحتياجات الخارجية لعملائها وتعزيز حضورها القوي في المناطق التي تهتم بشكل كبير بخدمات الصيرفة الإسلامية، في نوفمبر 2019 قامت وكالة التصنيف الائتمانية العالمية "فيتش" بتأكيد تصنيف البنك عند المستوى "A" مع نظرة مستقبلية نظراً لقوة علامة البنك في قطر؛ وجودة الأصول ومثانة المحفظة التمويلية والسيولة التي تمتاز بتنوعها مقارنة بالبنوك الأخرى، كما أخذ التصنيف في الإعتبار أرباح البنك وقوة النسب والتحسين في نسبة التغطية، وفي ديسمبر 2019 أيضاً قامت وكالة التصنيف الدولية "موديز" بتصنيف الودائع على المستوى الطويل للبنك عند مستوى "A1" ومنحت وكالة "ستاندر آن بورز" البنك تصنيف "A-" وأكدت وكالة التصنيف الدولية "كابيتال انتيليجنس" التصنيف المالي للبنك عند مستوى "A+" مع نظرة مستقبلية ثابتة.¹

المطلب الثالث: أدوات علاج مشكلة فائض السيولة في بنك قطر الإسلامي

يمكن تقسيم الأدوات المتبعة من قبل بنك قطر الإسلامي لعلاج مشكلة فائض السيولة في نوعين من الأدوات والمتمثلة في:

الفرع الأول: لجان بنك قطر الإسلامي (الأساليب الداخلية) لعلاج مشكلة السيولة

وهناك 5 أساليب داخلية متبعة من طرف البنك ومتمثلة في:

أولاً: مجموعة المخاطر

تقوم مجموعة المخاطر بإدارة عمليات التصميم والحوكمة، على مستوى مجموعة المصرف، لضمان الاستقلالية عن الأعمال التي تدعمها، وتعتبر القدرة على إدارة المخاطر واحدة من القدرات الأساسية للمصرف، وهي مدعومة بسلوك قوي ونهج فعال لإدارة المخاطر.

ويتمثل أحد المكونات الهامة لنهج إدارة المخاطر في ضمان تحديد المخاطر العالية المتصاعدة أو المخاطر الناشئة بشكل مناسب وإدارتها وإدراجها في عمليات التقدير والإدارة والقياس والرصد.

كما عملت على وضع خطة تعافي سيولة ترسم إطاراً مرناً وشاملاً أظهرت أن المصرف يمتلك حوكمة صحيحة تضمن اتخاذ قرارات مناسبة وفي الوقت المناسب، وبالإضافة إلى ذلك، وضعت الخطة

¹ - التقرير المالي السنوي لبنك قطر الإسلامي لسنة 2019، ص: 10.

خيارات التعافي الموثوقة التي تساعد المصرف على تحقيق التعافي وتعزيز مكانته فيما يتعلق بمستويات السيولة.¹

ثانيا: لجنة التدقيق والمخاطر

إن الهدف الرئيسي لعمل هذه اللجنة هو المساعدة على النهوض بمسؤوليات الإشراف العام فيما يتصل بأنشطة البنك، ويشمل ذلك تقديم التقارير المالية، ونظام الرقابة الداخلية، وإدارة المخاطر الفعلية ومهام التدقيق الداخلي والخارجي والإجراءات المتبعة لرصد مدى التقيد بالقوانين والنظم المنظمة لعمل البنوك، كما يشمل دور اللجنة بوجه خاص رفع تقارير إلى المجلس وتقديم المشورة والتوصيات المناسبة بشأن المسائل ذات الصلة بما تقوم بها من أعمال التدقيق وبميثاق عمل لجنة المخاطر من أجل تسهيل اتخاذ القرارات من قبل المجلس.

وتتمتع اللجنة بصلاحيات مفتوحة للإتصال بمدقي الحسابات الداخليين والخارجيين والإدارة العليا للمصرف وقد أنشئت اللجنة من قبل المجلس لمراجعة وتقييم وتقديم توصيات إلى المجلس فيما يتعلق بالمخاطر بوجه عام والمحاسبة، والرقابة الداخلية، وبيئة المخاطر والرقابة والتقارير المالية والتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي والامتثال.²

ثالثا: هيئة الرقابة الشرعية

هيئة الرقابة الشرعية هي المسؤولة بالدرجة الأولى عن مراقبة مدى توافق أعمال المصرف مع أحكام الشريعة الإسلامية ومراجعة ما يعرض عليها من العمليات والمنتجات وتعمل الهيئة بشكل مستقل بعضوية نخبة من العلماء المتخصصين في فقه المعاملات التجارية والمصرفية والهيئة مسؤولة أيضا عن ما يلي:

- تقديم المشورة والتوجيه الإسلامي بناء على طلب إدارة المصرف
- استعراض تقارير مدقي الحسابات مع قواعد الشريعة الإسلامية وتقديم التقارير إلى الأعضاء بهذا الشأن.
- تحديد ما إذا كانت العقود والمعاملات والصفقات التي عرضت عليها متوافقة مع الشريعة الإسلامية.
- مراجعة ما عرض عليها من المواد التسويقية للمصرف.
- التأكد بالوسائل الممكنة من توجيه كافة موارد الدخل والإيرادات التي تتحقق من مصادر غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية إلى أوجه الخير.³

¹ - التقرير المالي السنوي لبنك قطر الإسلامي لسنة 2019، ص: 17.

² - التقرير المالي السنوي لبنك قطر الإسلامي لسنة 2019، ص: 36.

³ - التقرير المالي السنوي لبنك قطر الإسلامي لسنة 2019، ص: 38-39.

رابعاً: لجنة الائتمان

تتولى لجنة الائتمان والاستثمار المسؤولية اليومية عن جميع الأمور المتعلقة بمخاطر الائتمان، بما في ذلك تفسير وتطبيق سياسة الائتمان والاستثمار ومراقبة محفظة التعرض وحدود الدول. تقوم لجنة الائتمان والاستثمار بمراجعة وإدارة سياسات مخاطر الموجودات والموافقات والتعرضات والاسترداد المتعلقة بالمخاطر الائتمانية والتشغيلية ومخاطر الامتثال، وهي تعمل كمنتدى عام لمناقشة أي جانب من جوانب المخاطر التي تواجه أو التي من المحتمل أن تواجه المصرف مما يؤدي إلى إضرار بسمعة المصرف أو خسارة مالية له، كما تشرف أيضاً على عمليات لجنة إدارة المخاطر التشغيلية ولجنة الموجودات الخاصة¹.

خامساً: إدارة مخاطر السيولة

تحتفظ المجموعة بمحفظة من الموجودات السائلة عالية الجودة والتي تتكون إلى حد كبير من صكوك مصرف قطر المركزي واستثمارات متاجرة قصيرة الأجل، والودائع بين البنوك قصيرة الأجل، كما تحتفظ المجموعة باحتياطي قانوني لدى بنك قطر المركزي. تراقب إدارة مخاطر السوق مخاطر السيولة للبنك على أساس يومي من خلال لوحة إدارة السيولة التي تلتقط العديد من مؤشرات السيولة في ظل ظروف السوق العادية والمتوترة على حد سواء، تشمل لوحة إدارة السيولة على النقاط التي سوف تساعد مسبقاً في تحديد نقص السيولة، والإجراءات العلاجية التي سيتم اتخاذها في إطار كل حالة جنباً إلى جنب مع الأشخاص المسؤولين. جميع سياسات وإجراءات السيولة تخضع لمراجعة وموافقة أعضاء مجلس الإدارة.²

الفرع الثاني: الأساليب (الأدوات) الخارجية لعلاج مشكلة السيولة في بنك قطر الإسلامي

وتتمثل مختلف الأساليب الخارجية التي يتبعها البنك لعلاج مشكلة الفائض في السيولة في:

أولاً: الاستثمارات لدى الشركات الزميلة

تتم المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات الزميلة بطريقة حقوق الملكية ويتم الاعتراف بها مبدئياً بالتكلفة (متضمنة تكاليف المعاملة التي تتعلق بصورة مباشرة بالاستحواذ على الاستثمار في الشركة الزميلة)، كما يتضمن استثمار المجموعة في الشركات الزميلة الشهرة (لا بد أن تكون صافية من أي خسائر متراكمة لانخفاض القيمة)، والتي يتم تحديدها عند الاستحواذ كما تحدد حصة المجموعة من نتائج

¹ - التقرير المالي السنوي لبنك قطر الإسلامي لسنة 2019، ص: 85.

² - التقرير المالي السنوي لبنك قطر الإسلامي لسنة 2019، ص: 95.

الشركات الزميلة من واقع البيانات المالية المعدة في تاريخ لا يسبق تاريخ إعداد المركز المالي الموحد بأكثر من ثلاثة أشهر، معدلة بما يتفق مع السياسات المحاسبية للمجموعة.¹

ثانياً: إصدار الصكوك (أدوات صكوك تمويلية)

تواصل المجموعة إدارة برنامج إصدار الصكوك في البنك لتوليد تمويل أطول أجلاً من قاعدة متنوعة من العملاء، وفي عام 2019، جمع البنك أكثر من 900 مليون دولار أمريكي بمعدلات ربح مجزية من خلال الإصدارات العامة والطرح الخاص للصكوك لمستثمرين من آسيا وأوروبا والشرق الأوسط، وهذه الصكوك تتمثل في:

1- صكوك التمويل: تمثل مساهمة مشتركة في ملكية موجودات أو منافع أو خدمات تحمل ربحاً نصف سنوي ثابت وتستحق بعد 5 سنوات من تاريخ الإصدار.

2- صكوك مؤهلة كأدوات رأس مال إضافي (صكوك من الشق الأول): قامت المجموعة بإصدار صكوك دائمة مؤهلة لإدراج للشريحة الأولى من رأس المال بمبلغ 2 مليار ريال قطري في سنة 2015 هذه الصكوك بدون ضمانات كما أن توزيعات الأرباح تقديرية وغير تراكمية وتُدفع سنوياً بمعدل ربح تقديري متوقع بنسبة 5% تتم إعادة تحديدها كل ست سنوات.

ثالثاً: دور البنك المركزي القطري في التخفيف وعلاج مشكلة السيولة لدى بنك قطر الإسلامي

تحتفظ المجموعة بنقد وما في حكمه بمبلغ 2.701 مليون ريال قطري في 31 ديسمبر 2019 (2.780 مليون ريال قطري في 2018) يتم الاحتفاظ بالنقد وما في حكمه لدى بنوك مركزية ومؤسسات مالية في الأطراف المقابلة مصنفة في التصنيفات AA - إلى AA + الأقل استناداً إلى تصنيفات من مؤسسات تصنيف خارجية فيما عدا 443 مليون ريال قطري (344 مليون ريال قطري في 2018) فهي غير مصنفة.

المطلب الرابع: واقع السوق المالي الاسلامي في علاج مشكلة فائض السيولة في قطر الاسلامي

تعتبر بورصة قطر نقطة مضيئة في تاريخ السوق المالي القطري ومنذ بدء البورصة نشاطاتها في عام 1997، شهدت العديد من التغييرات وكانت المحور المركزي للتطوير المستمر لأسواق رأس المال في دولة قطر.

الفرع الأول: نبذة عن بورصة قطر

¹ - التقرير المالي السنوي لبنك قطر الاسلامي لسنة 2019، ص: 70.

واستطاعت البورصة أن تحقق العديد من الانجازات في سعيها لأن تكون منصة لتنويع الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة، وقد تنوعت هذه الانجازات خلال الأعوام الماضية سواء على مستوى الأداء أو في مجال تحسين البنية التحتية أو في مجال المسؤولية الاجتماعية ونشر الثقافة الاستثمارية بين أفراد المجتمع أو في مجال تحسين الشفافية وتطوير علاقات المستثمرين وتطوير الإفصاح ونشر المعلومات وفقاً لأفضل الممارسات الدولية، بالإضافة إلى تطوير المنتجات والخدمات التي تلبي مختلف التطلعات الاستثمارية.

- سنة 1995 تأسست بورصة قطر في عام 1995، وبدأت رسمياً عملياتها في عام 1997 تحت مسمى سوق الدوحة للأوراق المالية بوجود 17 شركة مدرجة. ومن ذلك الوقت، تطورت السوق لتصبح واحدة من أهم أسواق الأسهم في منطقة الخليج.

- سنة 2005 صدر مرسوم أميري في عام 2005 يسمح للمستثمرين الأجانب بتملك أسهم في الشركات المدرجة بنسبة تصل إلى 25٪ من أسهم الشركات القابلة للتداول.

- في العام 2007، تم قبول بورصة قطر كعضو مراسل في الاتحاد العالمي للبورصات وذلك خلال الاجتماع السنوي لمجلس إدارة الاتحاد الذي عقد في شنغهاي بتاريخ 14 أكتوبر 2007.

- شهد عام 2008 العديد من الأحداث الهامة وكان رد فعل السوق إيجابياً على هذه الأحداث، وفي الوقت نفسه، نفذت البورصة الخطط التي ركزت على التنمية الرأسية من خلال الاستثمار في تطوير القوى العاملة والتكنولوجيا والبيئة التنظيمية، والتنمية الأفقية عن طريق زيادة عدد الشركات المدرجة.

- في العام 2009، وقع جهاز قطر للاستثمار ومجموعة NYSE Euronext اتفاقية شراكة لتشكيل سوق عالمي، تم تغيير اسم سوق الدوحة للأوراق المالية إلى بورصة قطر عند إبرام الصفقة، مما يمثل بداية حقبة جديدة في تاريخ تطور البورصة.

- في عام 2010، قامت بورصة قطر بادخال منصة تداول جديدة تعتمد على أحدث تكنولوجيات التداول المستخدمة في بورصة NYSE Euronext.

- شهد عام 2011 إطلاق سوق أدوات الدين وإدراج الشريحة الأولى من أدونات الخزينة وكذلك تطبيق عملية التسليم مقابل الدفع DVP.

- في عام 2012، أعلنت بورصة قطر عن إطلاق سوق الشركات الناشئة المخصص لإدراج الشركات الصغيرة والمتوسطة.

- في العام 2016، انضمت بورصة قطر إلى مبادرة الأمم المتحدة للبورصات المستدامة (SSEI).

- شهد عام 2018 إنجازات كبيرة حيث صنفت بورصة قطر كأفضل البورصات أداءً على مستوى العالم وقامت البورصة بإدراج أول صناديق الاستثمار المتداولة على مستوى قطر وأكبرها على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي.

أطلقت بورصة قطر منصة خاصة بتقارير الاستدامة (ESG) لتكون بذلك الأولى في المنطقة وباعتبارها بورصة رائدة على مستوى العالم في تحقيق معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.¹

الفرع الثاني: الشركة الإسلامية للأوراق المالية

تعتبر الشركة الإسلامية للأوراق المالية من أهم المشاركين في بورصة قطر ضمن مجموعة كبيرة من المشاركين الفاعلين في بورصة قطر مثل: المجموعة للأوراق المالية، دلالة للوساطة، قطر للأوراق المالية، QNB للخدمات المالية، البنك التجاري للخدمات المالية.

وتتمثل رؤية وأهداف الشركة في:

تقديم خدمات شاملة للأفراد والشركات وفقاً لرؤيتها المتمثلة في تحقيق رضا المتعاملين من خلال توفير أعلى معايير الخدمات المالية والاستثمارية من خلال فريق محترف ومؤهل تأهيلاً عالياً. ونقوم الشركة الإسلامية للأوراق المالية بتنفيذ نظام متكامل للتداول يوفر خدمة شاملة للمتعاملين بطريقة سريعة وفعالة كما أن النظام يسهل إخطار العملاء عن طريق الوسائط التكنولوجية التي تتم من خلال الشركة في ساعته وتاريخه، وفي الوقت نفسه يمكن العاملين بالشركة من تلقي أوامر الشراء والبيع من العملاء بشكل سريع وبطريقة آمنة، إن تطبيق هذا النظام هو جزء من خطة طموحة تهدف إلى الإستثمار في خدمات العملاء لضمان أعلى مستوى من الخدمة.²

¹ - الموقع الإلكتروني لبورصة قطر: تاريخ الاطلاع: 2020/06/15، توقيت الاطلاع: 23:29 - <https://www.qe.com.qa/ar/historical-background>

² - الموقع الإلكتروني للشركة الإسلامية للأوراق المالية: تاريخ الاطلاع: 2020/06/15، توقيت الاطلاع: 23:06 - <https://www.islamicbroker.com.qa/>

خلاصة الفصل:

تعتبر مشكلة السيولة من أكبر التحديات التي تواجه بنك دبي الإسلامي وبنك قطر بسبب فقدان بعض البدائل الملائمة للتخفيض منها، لأن القروض بفوائد لا تجوز لا أخذاً ولا عطاءً ولأن بيع الدين لا يجوز إلا بقيمته الاسمية، لذلك لا تستطيع هذه البنوك توظيف الفوائض لديها بهذه الطريقة، كما أنها لا تستطيع توظيفها في الأسواق النقدية؛ لأن الأدوات في هذه الأسواق تعتمد على الفائدة المحرمة شرعاً.

من هنا تبرز الحاجة إلى أدوات مالية إسلامية تستطيع البنوك الإسلامية من خلالها توظيف الفائض لديها، وتبقي إمكانية تسهيلها قائمة في الوقت نفسه بأقل تكلفة ممكنة؛ لذلك فإن الأدوات الاستثمارية الإسلامية تقدم البديل المناسب لهذه البنوك، ولكي تستطيع هذه الأدوات القيام بدورها لابد من وجود سوق ثانوية للأوراق المالية الإسلامية، ومن المعروف أن العمل المصرفي يزدهر بوجود أسواق مالية إسلامية ثانوية؛ ليتم من خلالها الاستثمار في أصول مالية قصيرة الأجل جداً، والتي تستطيع أن تحولها إلى نقد سائل بسرعة كبيرة، وبتكلفة تحويلية ضئيلة.

ولتشجيع استحداث سوق للأسهم في إطار التمويل الإسلامي، من المهم أن تضمن الصناعة عدم وجود تمييز ضد اقتسام المخاطر في الإطار التنظيمي والسياسة الضريبية المطبقين في البلدان المختلفة، كذلك يتطلب هذا النوع من التمويل قيام البنوك بتطوير قدراتها في مجال تقييم المشروعات الاقتصادية والمشرفين عليها، ومن ثم يكتسب تعزيز البنية التحتية المالية بالكامل أهمية قصوى.

وأياً كانت المواقف الإستراتيجية التي تختارها البنوك الإسلامية، فإنها عادة ما تحتاج إلى تحسين الربحية من خلال زيادة كفاءة أعمالها، فإن كفاءة المبيعات، والكفاءة التشغيلية، وإدارة الأداء هي المجالات الرئيسية التي يجب أن تستهدفها البنوك لتحقيق أقصى قدر من التأثير على النتائج النهائية لها، ونظراً إلى الإشارات المبكرة لتباطؤ النمو وتآكل الربحية، فإن لدى المؤسسات المالية الإسلامية الكثير من العمل، الذي يتوجب القيام به لتلبية متطلبات تحديد الوضع الاستراتيجي والكفاءة التشغيلية.

خاتمة

خاتمة

إن فكرة الأسواق المالية الإسلامية تندرج تحت قاعدة المصالح المرسله ومما لا جدال فيه أنها تساعد على تطوير الأعمال التجارية والاقتصادية التي هي شريان الحياة لكل المجتمعات المتقدمة وقد بين الله تعالى أنه لا قيام للمجتمع بلا مال؛ فهي في عصرنا الحاضر عبارة عن تحقيق وسائل المقاصد الشرعية الخاصة بحفظ المال وتنميته، ولقد نص مجمع الفقه الإسلامي على أهمية الأسواق في وصيات الندوة الخاصة بالسوق المالية من الوجهة الإسلامية والمقامة في المغرب بقوله: "في ضوء ما هو مقرر في الشريعة الإسلامية من الحث على الكسب الحلال وتنمية المدخرات، ولما للأسواق المالية من دور في التداول وتنشيط استثماراتها؛ فإن العناية بأمر هذه الأسواق هي من تمام إقامة الواجب في حفظ المال وتنميته بإعتبار ذلك أحد مقاصد الشريعة الإسلامية وبإعتبار ما يتتبعه هذا من التعاون لسد الحاجات العامة وأداء المال من حقوق دينية ودنيوية".

وواقع الأمر أن الأسواق المالية الإسلامية تعاني من الإعتماد المبالغ فيه على هيكله المنتجات المالية التقليدية هيكله شرعية من أجل تطبيقها في المؤسسات المالية الإسلامية والبنوك الإسلامية وقد كانت هذه الممارسات تعتبر محمودة في الفترات الأولى من الإنطلاقة، فالبنوك الإسلامية تؤدي دورا كبيرا في اقتصاديات الدول وعلى الرغم من ذلك نجد عدم مقدرة هذه البنوك على تقدير مستوى السيولة التي يتوجب الاحتفاظ بها ومن ثم عدم ردها الاقتصاد بالأموال اللازمة للنهوض بالوضع الاقتصادي، وذلك بسبب احتفاظها بسيولة كبيرة وعدم استغلالها الاستغلال الأمثل في رفد مشاريع التنمية؛ أو في الأدوات الإستثمارية بشكل أمثل، هذا الواقع دفع الأسواق المالية الإسلامية، المؤسسات الإسلامية وكذا البنوك الإسلامية للبحث عن الوسائل، السبل، الأساليب والأدوات المالية الإسلامية للاستثمارات التي تساهم في تقديم الحلول الأمثل.

نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

1. أغلب الأدوات المالية الإسلامية المتداولة حاليا تمثل صيغ استثمار قصير الأجل مثل المرابحة أو السلم، وأحيانا الإيجار والإستصناع وهي صيغ تمويل متوسط الأجل، لأن البنوك الإسلامية منذ نشأتها تركز على استعمال التمويل قصير الأجل وخاصة بصيغة المرابحة، مقصرة بذلك في أداء الدور التنموي المنوط بها والذي يعتمد في نظرنا على تطبيق صيغ المضاربة والمشاركة لأجل متوسط أو طويل؛ وهو ما ينفي صحة الفرضية الأولى.

2. السيولة هي الإحتفاظ بنقدية جاهزة cash أو أصول لها طبيعة إمكانية التحويل لنقدية بدون خسارة وفي التوقيت المناسب وبالسرية المطلوبة، وفي حالة وجود فائض السيولة يتم إستغلاله أحسن

إستغلال من خلال توفير الأدوات والأوراق المالية الإسلامية اللازمة؛ وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

3. فائض السيولة له تأثير سلبي على النشاط الإقتصادي لكلا البنكين حيث يؤدي إلى إنخفاض قيمة هيكليهما المالي وبالتالي التأثير على العوائد والأرباح؛ وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

وعليه وجهت الدراسة لمعرفة دور الأسواق المالية الإسلامية في علاج مشكلة فائض السيولة في البنوك الإسلامية والتي توصلت في نهايتها إلى **النتائج** التالية:

- لقد توفرت لحد الآن العديد من الأدوات المالية الإسلامية التي تمثل مختلف صيغ التمويل المعروفة في الإقتصاد الإسلامي، إلا أن البنوك الإسلامية تركز في معاملاتها على الصيغ قصيرة الأجل.
- إن البنوك الإسلامية تعاني ومنذ نشأتها من الإفراط في التمويل قصير الأجل، وإن استعمال هذه الأدوات التي تمثل صيغاً قصيرة الأجل وإن نجحت في تعبئة المدخرات فإنها لم تنجح في تنويع التمويل إلى متوسط وطويل الأجل.
- عدم توفر سوق مالية إسلامية ثانوية نشطة هو الذي يعيق البنوك الإسلامية عن إحداث التنويع المشار إليه سابقاً، وإن وجدت بعض التجارب لهذه السوق فإنها تبقى محدودة جداً وغير كافية.
- معظم الأدوات المالية الإسلامية تُداول في أسواق مالية تقليدية لا يتوفر فيها الإطار الشرعي المطلوب للتداول.
- تدني نسبة الاستثمارات الحقيقية طويلة الأجل في البنوك الإسلامية، حيث لم تمثل عمليات التمويل الاستثماري طويل الأجل سوى نسبة محدودة من مجموع عمليات التمويل في هذه البنوك.
- الأسواق المالية الإسلامية تعتبر أداة لإدارة وتقييم السيولة والمحور الأساسي لتداول وإستثمار الأدوات المالية الإسلامية لذلك وجب على الدول الإسلامية تطويرها.
- أظهرت الدراسة أن بنك دبي الإسلامي يعاني من فائض في السيولة مما يعني وجود موارد مالية معطلة لم تستثمر في المجالات التي تدر عائد، وتقدم خدمة للمجتمع إلا أن حجم الفائض تميز بالتذبذب من سنة إلى أخرى.
- يعتمد بنك دبي الإسلامي على الأدوات المالية الإسلامية في تنويع إستثماراته أكثر من اعتماده عليها في تعبئة موارده بسبب فائض السيولة الذي يعاني منه البنك خلال فترة الدراسة، وعليه فإن البنك يعتمد على الاستثمار في الأدوات المالية الإسلامية كجزء من حل تصريف الفائض لديه.
- تتعكس القوة المالية لبنك قطر الإسلامي في إحتفاظه بمحفظة من الموجودات السائلة عالية الجودة التي تتكون إلى حد كبير من صكوك بنك قطر المركزي وإستثمارات متاجرة قصيرة الأجل،

والودائع بين البنوك قصيرة الأجل، لمراقبة مخاطر السيولة للبنك على أساس يومي من خلال لوحة إدارة السيولة التي تساعد مسبقاً في تحديد النقص في السيولة أو الفائض.

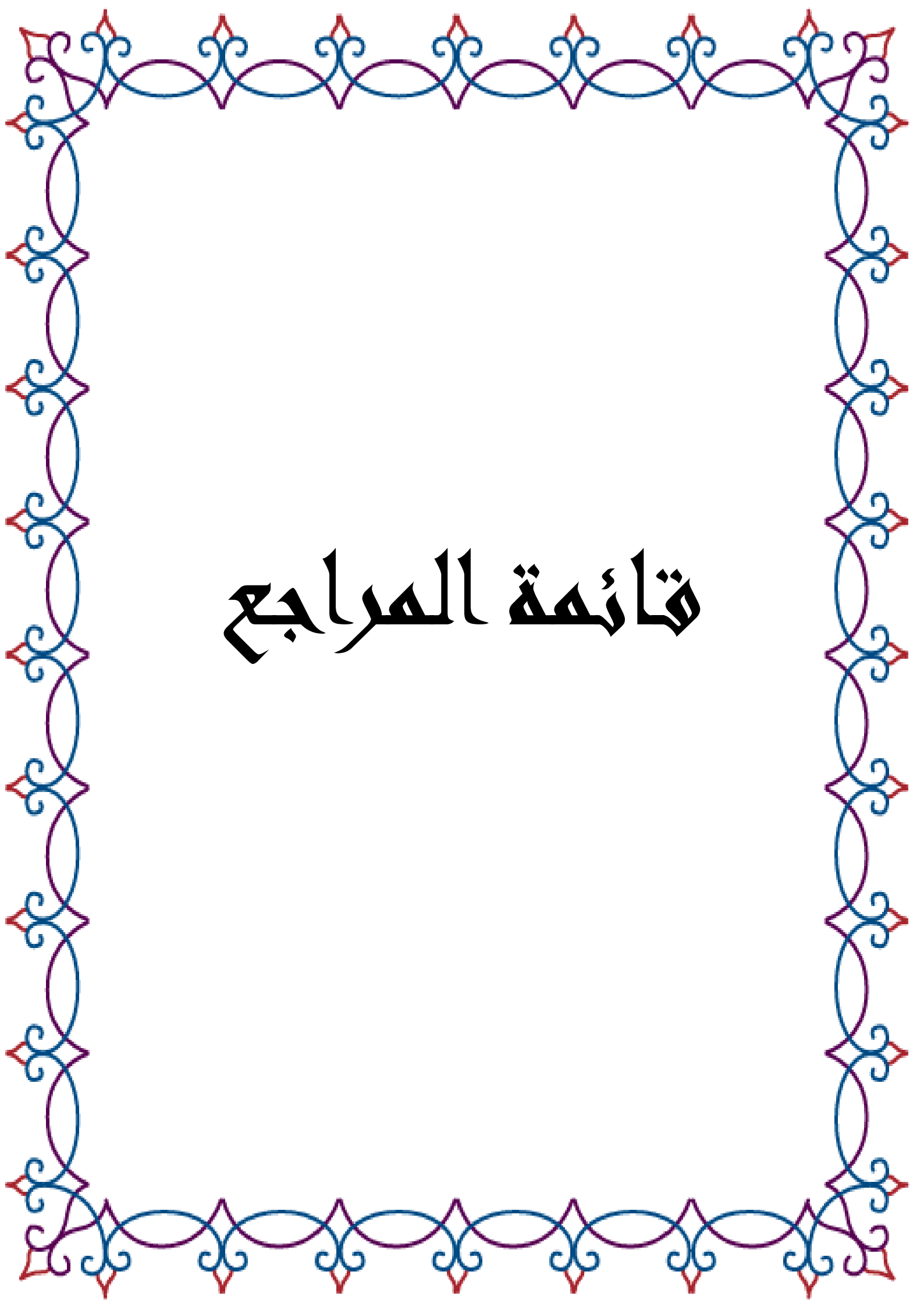
وبناءً على هذه النتائج فإننا نتقدم **بالتوصيات** التالية:

- إن توفر سوق مالية إسلامية يعتبر أكثر من ضرورة لتطوير العمل المصرفي الإسلامي، ومده بالظروف الملائمة لمنافسة النظام المصرفي التقليدي.
- يجب اختيار الأماكن الملائمة لتركز الأسواق المالية الإسلامية حتى تكون في خدمة البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية بالشكل المطلوب والفعال.
- المطلوب المزيد من البحث لتطوير أدوات مالية إسلامية تشجع البنوك الإسلامية على الدخول في استثمارات طويلة الأجل، بحيث تجسد إحدى صيغ التمويل المعروفة في الفقه الإسلامي وتراعى الشروط الشرعية في إصدارها وتداولها.
- ضرورة إدراك إدارة بنك دبي الإسلامي وبنك قطر الإسلامي إلى أن الاهتمام بتحليل، وإدارة وتقييم السيولة من خلال المؤشرات التي اعتمدتها الدراسة يمكن أن يساهم في زيادة ثقة كل من السلطات الرقابية والمودعين من خلال المحافظة على السيولة بنسبة معينة في البنك، وكذلك المحافظة على بعض الاستثمارات المالية شبه السائلة لضمان عدم التعرض إلى أي أزمة سيولة تتولد عنها مخاطر تؤثر في عمل البنوك وقوة مركزها المالي.
- العمل على ابتكار وتطوير المزيد من الأدوات المالية الإسلامية التي يمكن استخدامها لإدارة السيولة وتقييمها بشكل سليم؛ ووضع خطط مرنة لإدارة السيولة ومراجعتها باستمرار لتجنب فائض/عجز السيولة، وقياس وتحليل فائض/عجز السيولة من خلال تقييم التدفقات النقدية الصادرة والواردة.
- قيام البنك المركزي بفتح حساب استثماري لدى البنك الإسلامي عند حاجة هذا الأخير للسيولة، مقابل الحصول على حصة من الأرباح المحققة، ويمكن أن تكون هذه الحسابات مغطاة بضمانات قد يطلبها البنك المركزي.
- ضرورة الاستفادة من التجارب الدولية من أجل تفعيل إنشاء الأسواق المالية الإسلامية.
- الاستفادة من فائض السيولة في تمويل مشروعات البنى التحتية مثل الطرق والطاقة بدلاً من الإقتراض من الخارج، وكذا استثمار السيولة الفائضة لدى البنوك الإسلامية في تمويل مشروعات من شأنها تشغيل أكبر عدد ممكن من الشباب ومن ثم معالجة مشكلة البطالة التي زادت حدتها في الآونة الأخيرة.

آفاق الدراسة:

- متطلبات التطبيق الفعال لأساليب تقييم السيولة في البنوك الإسلامية.

- صيغ التمويل الإسلامي بين ضيق التقليد ورحاب التنويع والإبتكار.
- دور الأدوات المالية الإسلامية في التحوط من مخاطر الإستثمار في الأسواق المالية الإسلامية.
- الصكوك الإسلامية ودورها في تطوير الأسواق المالية الإسلامية.
- نحو تفعيل دور الأسواق المالية الإسلامية في مواجهة الأزمات المالية العالمية.
- الأسواق المالية الإسلامية في الجزائر الواقع والآفاق.



قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولاً: الكتب

1. المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب: المخاطر المصرفية - حالة المصارف الإسلامية، الخرطوم، السودان، 2018.
2. جعفر هني محمد، حكيم براضية: دور التصكيك الإسلامي في إدارة السيولة في البنوك الإسلامية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.
3. حبيب أحمد، محمد عمر شابرا: الإدارة المؤسسية في المؤسسات المالية الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، المملكة العربية السعودية، 2006.
4. حسين كامل فهمي: أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في الإقتصاد الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، الملكة العربية السعادية، 2006.
5. حسين محمد سمحان، سهيل أحمد سمحان: النقود والمصارف، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2010.
6. حكيم براضية وجعفر هني محمد: دور التصكيك الإسلامي في إدارة السيولة في البنوك الإسلامية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.
7. رحيم حسين، الإقتصاد المصرفي، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، 2008.
8. طارق الله خان، حبيب أحمد: إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، المملكة العربية السعودية، الطبعة 1، 2003.
9. عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، المملكة العربية السعودية، 2004.
10. علا نعيم عبد القادر، زياد محمد عرمان وآخرون: مفاهيم حديثة في إدارة البنوك، دار البداية، عمان، الأردن، 2009.

ثانياً: الأطروحات والرسائل

1. الويزة أوصغير: دراسات إتجاهات البنك المركزي في تطبيق مقررات لجنة بازل وآثارها على البنوك التجارية - دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس ومصر، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم إقتصادية، جامعة محمد بوالضياف، المسيلة، الجزائر، 2017/2018.
2. آمال لعمش: دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية دراسة-نقدية لبعض المنتجات المصرفية الإسلامية، مذكرة ماجستير، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، قسم العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011/2012.
3. بادة مراد: ادارة مخاطر صيغ التمويل الاسلامي - حالة وكالة ادرار بنك الخليج، مذكرة ماستر، تخصص مالية المؤسسة، قسم العلوم التجارية، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2017/2018.

4. بهجة بوسته، سميرة بن يوسف: تقدير مساحات التقارب بين المالية الأخلاقية والمالية الإسلامية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص بنوك، قسم علوم إقتصادية، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة، الجزائر، 2016/2015.
5. بوداب سهام: علاج مشكلة السيولة في البنوك الإسلامية- دراسة حالة بنك أبوظبي الإسلامي، مذكرة ماستر، تخصص مالية وبنوك، قسم علوم التسيير، معهد العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر، 2013/2012.
6. بوداب سهام، دور الهندسة المالية الإسلامية في علاج مشاكل التمويل في البنوك الإسلامية-دراسة عينة من البنوك الإسلامية، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2019/2018.
7. بوكساني رشيد: معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل تفعيلها، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005.
8. خالد بوعافية، مومن بكوش جابر: السيولة المصرفية وأثرها على العائد والمخاطرة-دراسة مقارنة بين بنكين تجاري وإسلامي، مذكرة ماستر، تخصص إقتصاد نقدي وبنكي، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2018-2017.
9. دلال بوقرن، حسناء موامنية: دور المصارف الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية بين الواقع والمأمون- دراسة حالة عينة من المصارف الإسلامية، مذكرة ماستر، تخصص تمويل التنمية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2015/2014.
10. سارة بن حيزية: أساسيات الصيرفة الإسلامية، مذكرة ماستر، تخصص مالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2012/2011.
11. سليم قط: مفاضلة الاستثمار بين السوق المالية المعاصرة والسوق المالية الإسلامية- دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود وتمويل، قسم علوم إقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016/2015.
12. سليمان ناصر: علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004/.
13. سندس ریحان باهي: دراسة واقع فتح نوافذ إسلامية في البنوك التجارية- دراسة تجارب دولية رائدة، مذكرة ماستر، تخصص إدارة مالية، قسم علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2018/2017.

14. سوسن غربي: أساليب إدارة مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية - دراسة حالة بنك البركة بباتنة، مذكر ماستر، تخصص مالية وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة أم البواقي، أم البواقي، الجزائر، 2014/2013.
15. سوسن محمد سليم السعدي: المخاطر الناتجة عن السيولة في البنوك الإسلامية، مذكر ماجستير، تخصص الإقتصاد والمصارف الإسلامية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، 2010.
16. شافية كتاف: دور الأدوات المالية الإسلامية في تنشيط وتطوير السوق المالية الإسلامية، دراسة تطبيقية لتجارب بعض الأسواق المالية العربية والإسلامية، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2014/2013.
17. صبيحة خديجة بوديعة: منتجات الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تطوير عمل المصارف الإسلامية، مذكر ماستر، تخصص إقتصاديات البنوك والتمويل، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوالصياغ، المسيلة، الجزائر، 2015/2014.
18. عرار مريم: البنوك الإسلامية تطبيقات ومعايير لجنة بازل الثالثة، مذكر ماستر، تخصص إقتصاديات المالية والبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة ألكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 2015/2014.
19. عمار بن درويش: أدوات التمويل الإسلامي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة بنك البركة الإسلامي الجزائري، مذكر ماستر، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسة، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2018/2017.
20. عمر محمد فهد شيخ عثمان: إدارة الموجودات / المطلوبات لدى المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، أطروحة دكتوراه، تخصص مصارف، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، جامعة دمشق، سوريا، 2009.
21. عمر محمد فهد شيخ عثمان، إدارة الموجودات/المطلوبات لدى المصارف التقليدية والمصارف الإقتصاد الإسلامي الإسلامية دراسة تحليلية تطبيقية مقارنة، أطروحة دكتوراه الفلسفة في العلوم المالية والمصرفية، دمشق، سوريا، 2009.
22. غانم مهرج: دور الأوراق المالية الحكومية في إمتصاص السيولة لدى المصارف التجارية، مذكر ماجستير، تخصص العلوم المالية والمصرفية، قسم المصارف والتأمين، جامعة دمشق، سوريا، 2014.
23. فائض السيولة في المصارف الإسلامية - دراسة فقهية لمصرفي بنك إسلام ماليزيا وبيت التمويل الكويتي بماليزيا، أطروحة دكتوراه، تخصص معارف الوحي والتراث، قسم الفقه وأصول الفقه، الجامعة الإسلامية العالمية الماليزية، 2015.

24. فتحة عقون: صيغ التمويل في البنوك الإسلامية ودورها في تمويل الاستثمار - درة حالة بنك البركة الجزائري، مذكرة ماجستير، تخصص نقود وتمويل، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2009/2008.
25. فراح عماد: دور البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماستر، تخصص مالية وبنوك، قسم علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2014/2013.
26. فهمية سعدي، نوال وزان: أساليب التمويل المعتمدة في تطور البنوك التقليدية والإسلامية، مذكرة ماستر، تخصص قانون خاص شامل، قسم القانون الخاص، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، الجزائر، 2017/2016.
27. لبنى عبد اللطيف محمود جابر: دور المصارف الإسلامية في إدارة السيولة النقدية، مذكرة ماجستير، تخصص الفقه المقارن، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2015.
28. موسى عمر مبارك أبو محميد: مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل 3، أطروحة دكتوراه، تخصص المصارف الإسلامية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2008.
29. نبيل خليل طه سمور: سوق الأوراق المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دراسة حالة سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا، مذكرة ماجستير، قسم إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2007.
30. نبيل خليل طه سمور: سوق الأوراق المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دراسة حالة سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا، مذكرة ماجستير، قسم إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2007.
31. وفاء مستاوي: استخدامات الصكوك في البنوك الإسلامية - دراسة مقارنة بين بنك قطر الإسلامي وبنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2010-2016، مذكرة ماستر، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017/2016.
32. محمد جمال شبانة: آلية توزيع الأرباح في المصارف الإسلامية الفلسطينية - دراسة حالة البنك الوطني الإسلامي، مذكرة ماجستير، تخصص المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2016.

ثالثا: المجالات

1. أحلام بوعبدلي، عائشة طبي: إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، دراسة مقارنة لعينة من البنوك العاملة في قطر، مجلة رؤى إقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 8، 2015.
2. أحمد رشاد مرداسي، حسين بن الطاهر: أثر تطبيقات منتجات الهندسة المالية الإسلامية في الأسواق المالية الإسلامية، مجلة التنمية الإقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2018.

3. أحمد محمد سعد، إبراهيم عبد الحليم عباده: معالجة فائض السيولة من خلال أدوات التمويل عقد الـ pot نموذجا، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، كلية الشريعة، جامعة اليرموك، الأردن، 2015.
4. أسامة العاني، محمود شويات: السيولة النقدية في المصارف الإسلامية بين المحددات الشرعية والقانونية، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، الأردن، المجلد 23، العدد 2، 2017.
5. أمينة بن خزناسي، خميسي قايد: قياس وتحليل مخاطر السيولة في البنوك التجارية - حالة بنك المؤسسة العربية المصرفية للفترة 2008-2012، مجلة الابتكار والتسويق، جامعة جيلالي ليايس، سيدي بلعباس، الجزائر، العدد 3، 2016.
6. بختي عمارية: مساهمة البنوك الإسلامية في تنمية الصكوك الإسلامية في سوق الإمارات، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، العدد 3، 2018.
7. بلال نوري سعيد الكروي: تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة - دراسة مقارنة بين مصرفي الرافدين والرشد، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، جامعة كربلاء، العراق، العدد 24.
8. بن سليم محسن، بن رجم محمد خميسي: الأساليب الحديثة لإدارة مخاطر السيولة مقارنة السيولة المعرضة للخطر، مجلة الاقتصاد والمالية، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد 3، 2016.
9. بن سليم محسن، بن رجم محمد خميسي: الأساليب الحديثة لإدارة مخاطر السيولة مقارنة السيولة المعرضة للخطر، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد 3، 2016.
10. جيهان محمد الطاهر عبد الحليم: تنظيم السوق المالية في الشريعة الإسلامية، مجلة islami ilimler ، adiyaman üniversitesi ، أديامان، تركيا، العدد 3، المجلد 2، 2018.
11. حسن الحاج: أدوات المصرف الإسلامي، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 48، 2005.
12. حسن بن العارفة، عبد السلام بلبالي: تحليل فعالية أدوات السياسة النقدية في ظل فائض السيولة - حالة الجزائر خلال الفترة 200-2014، مجلة إقتصاديات المال والأعمال، جامعة عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر، العدد 4.
13. حسن حسين هندرين: دور المصارف الإسلامية في تطوير النشاط المصرفي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، جامعة المستنصرية، بغداد، العراق، العدد 28، 2011.
14. حسين محسن توفيق المطيري، خولة طالب جبار الأسدي: السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة - بحث تطبيقي في مصرف الرشيد، مجلة دراسات محاسبية ومالية، بغداد، العراق، المجلد 11، العدد 37، 2016.

15. دوفي قرمية: دور العمل المصرفي الشامل في تحفيز الإستثمار - دراسة حالة بنك دبي الإسلامي، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، جامعة عباس لغرور، خنشلة، الجزائر، ديسمبر 2017.
16. رقية شرون، محمود فوزي شعوبي: محددات خطر السيولة في البنوك الإسلامية - حالة بنك البركة الجزائري 2002-2015، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 13، 2018.
17. زبير عياش، سميرة مناصرة: التمويل الاسلامي كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر، العدد 3، 2016.
18. سالية فاروق هباني: مفهوم السيولة وإدارتها في النظام المصرفي الإسلامي، بنك السودان المركزي، مجلة المصرفي، العدد 87، 2018.
19. شعاشعية لخضر: الجوانب القانونية لتأسيس البنوك الإسلامية، مجلة الباحث، المركز الجامعي غرداية، الجزائر، العدد 7، 2007.
20. صالح مفتاح، مونية سلطان: الأدوات المستخدمة في سوق الأوراق المالية الإسلامية، دراسة حالة سوق ماليزيا، أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد 13، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2010.
21. طهراوي أسماء، بن حبيب عبد الرزاق: إدارة المخاطر في الصيرفة الإسلامية في ظل معايير بازل، دراسات إقتصادية إسلامية، المجلد 19، العدد 1، 2013.
22. عبد الرحمن عبد القادر، بن عارية حسين وآخرون: دراسة تحليلية لتطوير بنود ميزانية عينة من البنوك الإسلامية الخليجية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 9، جوان 2018.
23. عبد الغني حريري، لأمين قسول: الطبيعة التنموية لصيغ التمويل والاستثمار القائمة على مفهوم الملكية بالبنوك الإسلامية، مجلة الريادة لإقتصاديات الأعمال، العدد 5، المجلد 3، 2017.
24. عبد الكريم قندوز، حكيم براضية: تقنيات وإستراتيجيات إدارة السيولة بالمؤسسات المالية الإسلامية - الفرص والتحديات، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، العدد 2، 2014.
25. عبد الله علي، عبد الله الطوقي: أساليب تمويل الاستثمارات في المصارف الإسلامية اليمنية - الأساليب والحلول المقترحة، مجلة جامعة الناصر، جامعة الناصر، صنعاء، اليمن، العدد 4، 2014.
26. عبد الله غالم، عبد الحفيظ خزان: أسواق الأوراق المالية [نشأتها، الوظائف الإقتصادية، خصائصها، وأقسامها]، مجلة الإجتهد القضائي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد 11، 2018.
27. عتروس صبرينة، مشري فريد: السوق المالية الإسلامية المفهوم والأدوات، تجربة السوق المالية الإسلامية العالمية البحرين، مجلة الإجتهد القضائي، مخبر أثر الإجتهد القضائي على حركة التشريع، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد 11.

28. عثمان علام، صالح سنوساوي: دور الهندسة المالية في تنشيط وتطوير أسواق الأوراق المالية الإسلامية، دراسة حالة سوق الخرطوم للأوراق المالية، دراسات العدد الإقتصادي، جامعة الأغواط، الجزائر، المجلد 08، العدد 02، 2017.
29. علي عبد الله شاهين بهية مصباح صباح: أثر ادارة المخاطر على درجة الامان في الجهاز المصرفي الفلسطيني، مجلة جامعة الأقصى، جامعة الأقصى، غزة، فلسطين، المجلد 15، العدد 1، 2011.
30. غسان غندور: إدارة السيولة لدى المصارف الإسلامية في سورية، دراسة تحليلية مقارنة، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والإقتصادية، جامعة تكريت، العراق، المجلد: 1، العدد: 37، 2017.
31. فلة عاشور، مسعودة نصبة: المؤسسات المالية الإسلامية ودورها في دعم الصناعة المالية الإسلامية والعمل المصرفي الاسلامي، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والادارية، جامعة عباس لغرور، خنشلة، الجزائر، العدد 2، 2017.
32. قادري علاء الدين، متاجر ويداد وآخرون: تحليل أثر الهندسة المالية الإسلامية على ربح لمصارف - دراسة قياسية لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2007-2016، مجلة آفاق علوم الإدارة والإقتصاد، العدد 3، جامعة المسيلة، الجزائر، 2018.
33. كرومي آسية: مشكلة السيولة في البنوك الإسلامية وأثرها على ربحيتها دراسة تطبيقية على بنك البركة الجزائري خلال الفترة 2005-2014، مجلة رؤى الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 12، 2017.
34. ماضي بلقاسم، خديجة لدراع: نحو تفعيل دور الأسواق المالية الإسلامية في مواجهة الأزمة المالية العالمية ماليا نموذجاً، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 8، العدد 8، 2013.
35. محمد أحمد صقر، بثينة محمد علي الحتسب: تكيف الدور الرقابي للبنوك المركزية للتعامل مع البنوك الإسلامية، دراسات، عماد البحث العلمي، الجامعة الاردنية، الاردن، المجلد 40، العدد 2، 2013.
36. محمد جبار الصائغ، رضا صاحب أبو حمد: دراسة تحليلية للسيولة المصرفية لعينة من المصارف التجارية الأردنية، جامعة الكوفة، العراق، 2002.
37. محمد نواف عابد: دراسة مقارنة لتقييم الأداء المصرفي بالإعتماد على مؤشرات السيولة والربحية للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين للمدة 2010-2017، مجلة إقتصاديات المال والأعمال، جامعة، عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر، العدد 8، 2019.
38. محي الدين محمود عمر: إشكالية السيولة المصرفية في البنوك الإسلامية-حالة مصرف البركة الإسلامي 2009-2014، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسات إقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، العدد 23، 2015.

39. مرغاد لخضر، رايس حدة: رقابة البنك المركزي للبنوك الاسلامية في ظل نظام مصرفي معاصر، مجلة العلوم الإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
40. مطهر سيف لأحمد نصر: الخصائص الهيكلية لسوق رأس المال في النظام المالي الإسلامي، مجلة جامعة الناصر، جامعة الناصر، صنعاء، اليمن، العدد 07، 2016.
41. معهد الدراسات المصرفية: خطابات الضمان، إضاءات، نشرة توعوية، لعدد 10، الكويت، 2011، ص: 3.
42. معهد الدراسات المصرفية، إدارة السيولة في المصرف التجاري، إضاءات، نشرة توعوية، الكويت، السلسلة 5، العدد 2، سبتمبر 2012.
43. مفيض الرحمن: التعامل بالأوراق التجارية في الشريعة الإسلامية، مجلة الجامعة الإسلامية العالمية شيتاغونغ، بنغلادش، المجلد 3، 2006.
44. ميثاق هاتف عبد السادة، إلهام ناظم وآخرون: تقييم الأداء المصرفي بإعتماد تحليل نسب السيولة والربحية- دراسة مقلنة بين مصارف عراقية وأردنية، مجلة جامعة كربلاء العلمية، جامعة كربلاء، العراق، المجلد 6، العدد 1، 2008.
45. نضال رؤوف أحمد: دراسة تحليلية لمخاطر السيولة بإستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي- دراسة تطبيقية في مصرف الرافدين، مجلة العلوم الاقتصادية الجامعة، جامعة بغداد، العراق، العدد 36، 2013.
46. نضال رؤوف أحمد: دراسة تحليلية لمخاطر السيولة بإستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي، دراسة تطبيقية في مصرف الرافدين، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، العراق، العدد 36، 2013.
47. نغم حسين نعمة، رغد محمد نجم: المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، في دول مجلس التعاون الخليجي الواقع والتحديات، جامعة القادسية، العراق، العدد 2، المجلد 12، 2010.
48. نوال بن عمارة: الصكوك الإسلامية ودورها في تطوير السوق المالية الإسلامية - تجربة السوق المالية الإسلامية الدولية - البحرين، مجلة الباحث، العدد 9، 2011.
49. هناء محمد الحنطي: المسعف الأخير وفائض السيولة في المصارف الإسلامية، مجلة الفكر الإسلامي المعاصر، مجلة علمية عالمية فصلية محكمة يصدرها المعهد العالمي للفكر الإسلامي، بيروت، لبنان، العدد 70، 2012.
50. هوارية بن حليلة، علي بطاهر: البنوك الإسلامية وعلاقتها بالسوق المالية الإسلامية التجربة الماليزية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، العدد 36، 2018.

51. وليد هويل عوجان: **صناديق الاستثمار الإسلامية - دراسة وتحليل**، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، جامعة آل البيت، مفرقة، الأردن، المجلد 8، العدد 1، 2012.

رابعاً: الملتقيات والمؤتمرات

1. أحمد سعد الرباطي، صابرين المبروك الحداد: **إدارة السيولة بالمصارف الإسلامية الأسس والنظريات**، المؤتمر الدولي العلمي الثاني للمالية والمصرفية الإسلامية، كلية الشريعة، عمان، الأردن، 30/28 جويلية 2015.
2. أحمد محمد السعد، حمود بني خالد: **التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية مشكلة السيولة أنموذجاً**، المؤتمر الدولي الأول للمالية والمصرفية الإسلامية، 2014.
3. أحمد محمد السعد، محمد وجيه الحنيني: **بدائل (المسعف الأخير) للمصارف الإسلامية من البنوك المركزية**، مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، 31 ماي - 3 جويلية 2009.
4. أسامة العاني، محمود الشويات: **إدارة السيولة في المصارف الإسلامية**، المؤتمر الدولي الثاني للمالية والمصرفية الإسلامية، قسم المصارف الإسلامية، جامعة عجلون الوطنية، الأردن، 2015.
5. إياد زملط، محمد نواف عابد: **أثر مؤشرات السيولة والربحية على مؤشرات الأداء السوقية للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوالضياف، المسيلة، الجزائر، المجلد 12، العدد 1، 2019.
6. براق محمد، قمان مصطفى وآخرون: **أداء صناديق الاستثمار المسؤولة اجتماعياً وصناديق الاستثمار الإسلامية**، الملتقى الدولي الأول للاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، 23-24 فيفري 2011.
7. بوصافي كمال، شياذ فيصل: **تحديات إدارة لسيولة في المصارف الإسلامية**، الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية حول آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، الجزائر، يومي 8-9 ديسمبر 2013.
8. جمال لعمارة، رايس حدة: **تحديات السوق المالي الإسلامي**، الملتقى الدولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 21-22 فيفري 2006، ص: 7.
9. حسين حسين شحاتة: **إدارة السيولة في المصارف الإسلامية المعايير والأدوات**، الدورة العشرون للمجمع الفقهي الإسلامي المنعقدة في مكة المكرمة، 26/25 ديسمبر 2010.
10. حسين سعيد: **إدارة السيولة في المصارف الإسلامية**، المؤتمر الخامس للمصارف الإسلامية والمؤسسات المالية الإسلامية في سورية، مارس 2010.

11. زياد الدماغ: دور الصكوك الإسلامية في دعم قطاع الوقف الإسلامي، المؤتمر العالمي لقوانين الأوقاف وإدارتها - وقائع وتطلعات، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا، 22/20 أكتوبر 2009.
12. سليمان ناصر: التمويل قصير الأجل وتطبيقاته في البنوك الإسلامية نموذج الخصم والاعتماد المستندي، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة منافسة - مخاطر وتقنيات، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، 06-07 جوان 2005.
13. سليمان ناصر: السوق المالية الإسلامية كيف تكون في خدمة النظام المصرفي الإسلامي، الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، معهد الإسلامي للبحوث والتدريب، سطيف، الجزائر.
14. شوقي بورقبة: إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، حوار الأرباء العلمي في المعهد الإقتصادي الإسلامي، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010/2011.
15. صباح فاطمة، رفيقة صباغ وآخرون: واقع وآفاق السوق المالية الإسلامية: دراسة تجارب لبعض البلدان الإسلامية والغربية، الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي، الواقع .. ورهانات المستقبل، المركز الجامعي غرداية، الجزائر، 23-24 فيفري 2011.
16. عبد الرزاق خليل، عادل عاشور: دور المصارف الإسلامية في دعم وتطوير أسواق رأس المال العربية، الملتقى الدولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 21-22 فيفري 2006.
17. عبد القادر الدويك: إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، المؤتمر الخامس للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في سورية، بنك سوريا الإسلامي الدولي، دمشق، سوريا، بدون سنة نشر.
18. عبد القادر زيتوني: التصكيك الإسلامي ركب المصرفية الإسلامية في ظل الأزمة العالمية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية المعاصرة من منظور إقتصاد إسلامي، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن، 1-2 ديسمبر 2010.
19. عز الدين مصطفى الكور: أثر السيولة على كفاءة التكلفة والأداء - دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الأردنية، مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، أكاديمية الدراسات العليا، المركز العالي للمهن الإدارية والمالية، طرابلس، ليبيا، 2008.
20. عز الدين مصطفى الكور: أثر السيولة على كفاءة التكلفة والأداء، دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الأردنية، مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني المنعقد في 27/28 أفريل 2010، طرابلس، ليبيا.
21. علي أحمد السالوس: إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، الدورة العشرون للمجمع الفقهي الإسلامي المنعقدة في مكة المكرمة، 25-29 ديسمبر 2010.

22. علي محي الدين القرة الداغي: إدارة السيولة في المؤسسات المالية الإسلامية - دراسة فقهية إقتصادية، الدورة العشرون للمجمع الفقهي الإسلامي المنعقدة في مكة المكرمة، 25-29 ديسمبر 2010.
23. فادي القرعان، حسن كتلو وآخرون، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية-دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية في سورية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، جامعة تشرين، سوريا، المجلد 36، العدد 4، 2014.
24. قرومي حميد: واقع إدارة السيولة في بنك دبي الإسلامي، المؤتمر الدولي الثاني للمالية والمصرفية الإسلامية بعنوان إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، يومي 29-30 جويلية 2015، الجامعة الأردنية، الأردن، الإمارات العربية المتحدة.
25. كمال خطاب: نحو سوق إسلامية، المؤتمر العالمي الثالث للإقتصاد الإسلامي، المملكة العربية السعودية، 2005.
26. محفوظي فؤاد، ماجي عبد المجيد وآخرون: الإستخدامات المالية والأنشطة الإستثمارية في المصارف الإسلامية كآلية إستراتيجية، الملتقى الدولي الأول حول الإقتصاد الإسلامي: واقع ورهانات المستقبل، جامعة غرداية، الجزائر، 23 - 24 فيفري، 2011.
27. محمد بن جاب الله، علال بن ثابت: تحديات البنوك الإسلامية ومساعي صمودها في ظل اقتصاد السوق، الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، بشار، الجزائر، 24-25 أفريل 2006.
28. مشري فريد، عمرو عياش سارة: إدارة مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية دراسة حالة بنك دبي الإسلامي وبنك أبوظبي الإسلامي 2008-2012، الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، يومي 8 و9 ديسمبر 2013.
29. نهلة قادري، ياسين ضيف، واقع السيولة في البنوك لاسلامية: دراسة حالة عينة من البنوك الاسلامية العاملة بالقطاع المصرفي الإماراتي خلال الفترة 2009-2014، مجلة ميلاف للبحوث والعمليات، جامعة عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر، العدد 2، ديسمبر 2015.
30. وهبة رجراج: إدارة السيولة في البنوك التجارية ودور البنك المركزي في تنظيمها، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، العدد 5، الجزائر 3، الجزائر، 2014.
31. يوسف بن عبد الله الشبيلي، أدوات إدارة مخاطر السيولة وبدائل إتفاقية إعادة الشراء في المؤسسات المالية الإسلامية، المؤتمر الحادي عشر للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، 7-8 ماي 2012.

خامسا: التقارير

1. التقرير المالي السنوي لبنك دبي الإسلامي، لسنة 2015.
2. التقرير المالي السنوي لبنك دبي الإسلامي، لسنة 2016.

3. التقرير المالي السنوي لبنك دبي الإسلامي، لسنة 2017.
4. التقرير المالي السنوي لبنك دبي الإسلامي، لسنة 2018.
5. التقرير المالي السنوي لبنك دبي الإسلامي، لسنة 2019.
6. التقرير المالي السنوي لبنك قطر الإسلامي، سنة 2015.
7. التقرير المالي السنوي لبنك قطر الإسلامي، سنة 2016.
8. التقرير المالي السنوي لبنك قطر الإسلامي، سنة 2017.
9. التقرير المالي السنوي لبنك قطر الإسلامي، سنة 2018.
10. التقرير المالي السنوي لبنك قطر الإسلامي، سنة 2019.

سادسا: المواقع الإلكترونية

1. الموقع الإلكتروني أرقام: <https://www.argaam.com/>
2. الموقع الإلكتروني "تم" لبنك دبي الإسلامي:
- <https://jobs.tamm.abudhabi/en/company/1052447-الإسلامي-بنك-دبي>
3. الموقع الإلكتروني لبنك دبي الإسلامي: <https://www.dib.ae/ar>
4. الموقع الإلكتروني لبنك قطر الإسلامي: <https://www.qib.com.qa/ar/>
5. موقع الكتروني لبورصة قطر، <https://www.qe.com.qa/ar/historical-background>
6. موقع الكتروني للشركة الاسلامية للأوراق المالية: <https://www.islamicbroker.com.qa/>
7. الموقع الإلكتروني لمجلة لاقتصاد الاسلامي: <https://www.aliqtisadalislami.net/>
8. الموقع الكتروني: موقع سوق دبي المالي: <https://www.dfm.ae/ar/about-dfm/about-dfm>
9. موقع الكتروني: <https://www.zawya.com/>
10. فضل عبد الكريم محمد: إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، مركز أبحاث الاقتصاد الاسلامي، 2005
- موقع إلكتروني: <http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2010/05>
11. غسان الطالب: ادارة السيولة في المصارف الاسلامية .. اشكالات جادة، 15 يوليو 2017، موقع إلكتروني:
- <https://alghad.com/إدارة-السيولة-في-المصارف-الإسلامية-إش/>

مراجع باللغة الأجنبية:

1. Mahfoud djebbar: **Islamic financial market: achievements, prospects, and challenges**, 4-3 يومي 3-4 ديسمبر، جامعة قالمة، الجزائر، 2012
2. THE EVOLUTION OF THE MALAYSIAN ISLAMIC CAPITAL MARKET: TOWARDS A GLOBAL HUB.